مختارات
أمين البستاني

المحامي

انتخبت من رسائل وفصول للمؤلف في الاجتماع والقانون
والقضاء والادب والسياسة وما تعلق بحرب الامم
الى غير هذا من المطالب

طبع في مطبعة الهلال بشارع نوبار نمرة ٤ عام ١٩١٩

CA
340.09
B982mA

مختارات أمين البستاني

المحامي

انتخبت من رسائل وفصول للمؤلف في الاجتماع والقانون
والقضاء والأدب والسياسة وما تعلق بحرب الامم
الى غير هذا من المطالب

طبع في مطبعة الهلال بشارع نوبار نمرة ٤ عام ١٩١٩

اهداء الكتاب

اهدي هذا الكتاب الى مصر وان قلّت الهدية عن قدر مصر وانما هذا جهد ما عندي. اهديهِ الى بلد الأمن والفضل الجم. الى ام المدنيات التي ارضعت مدنيات الامم طرًّا. الى موطن الآثار التي بها يفاخر كل شرقي واليها يحج كل غربي. الى وادي النيل مورد القصّاد ومنتجع الروّاد. ذلك الوادي المبارك الذي لم أجد فيه عيباً لعائب سوى انه ينسي الغريب اهلهُ ويسلي النزيل وطنهُ بما يجد فيهِ من طيب العيش وصفو الحياة وحسن المعشر وكرم الطباع. نزلتهُ على ان افارقهُ بعد حين من الوقت فاذا انا في اسارهِ ثمانية وعشرين عاماً. كلما هممت بالرحيل عنهُ عاقني خاطري وعصاني قلبي. فاذا قضى الله ان افارقهُ حفظت لهُ في صدري عهداً وثيقاً لا انفكاك لهُ ودعوت لهُ ولكل من اظلّت سماؤهُ وأقلت ارضهُ بالخير والبركات

امين البستاني

Bibliothèque de la Chaumière Verte
مكتبة الكوخ الاخضر
رياض معلوف
RIAD MALOUF

مقدمة الكتاب

تمهيد

قدمت مصر قبيل مفتتح السنة ١٩٨١ ثم طلبت على الاثر علم الحقوق (علم الشرائع والقوانين) حتى اذا أدركت منه حظاً احترفت المحاماة وطفقت اشرح قانون العقوبات وطبعت ما شرحت منهُ في جزءٍ كبير عام ١٨٩٤ فنفق وحسن وقعهُ وكنت بين هذا وذاك قد انشأت أبعث برسائلي الى الجرائد المصرية وأولى هذه الرسائل نُشرت في مقطم ١١ فبراير (شباط) سنة ١٩٨١ وموضوعها الجرائد المصرية بضربيها الوطني والاجنبي وما زلت أراسل جريدة المقطم وكذلك المحروسة ثم كاتبت جريدة الاهرام كثيراً في سنتي ١٩١٤ و١٩١٥ عن ميثاق يبننا ثم كاتبت المقطم والاهرام معاً فيما ولي ذلك وراسلت جريدتي البصير والاخبار مراراً وهكذا حتى اجتمع لي طائفة كثيرة من الرسائل في مطالب ومباحث مختلفة فاقترح عليَّ بعض الاخوان ان انتخب شيئاً منها واطبعهُ في سفر واحد جمعاً لشتات هذه الرسائل وحفظاً لها ان تضيع وان لم تكن مما تعقد عليهِ الخناصر أو تعلو له القيم الا ان المرء مولع بحسن الذكر يود لو نسبت اليه خدمة للامة أية كانت وهذا شأن اكثر الكتّاب في كل عصر. اذا كتبوا كثيراً اختاروا قدراً مما كتبوا وجمعوا متفرقهُ واستهدفوا بذلك للنقاد والمنقبين ألا فليصنع النقاد

والمنقبون ما أرادوا فانما الناس هدف للناس ما بقوا على هذه الغبراء . ومن جبن عن الظهور مخافة ان يناله قلم أو لسان بكلمة سوء فما جاز له ان يدّعي خدمة الامة ولا حق له ان يدعي حب مصر كذلك . وليس مع هذا فيما عرضته اليوم على القراء شيء عظيم يحرك السواكن . ان منتخباتي بضاعة قليلة لا تكثر في مثلها العوامل وجل ما أردت من جمعها ان اجعلها ذكرى لمصر وقد تفيأت ظلال مصر وتقلبت في خضراء مكارمها اعواماً كثيرة . وما وراء هذا المطلب شيء أُعنى به أو التفت اليهِ

ثم جعلت الكتاب خمسة أبواب : باب الادبيات وباب السياسيات وباب القانونيات والقضائيات وباب ما تعلق بحرب الامم وباب مختلفات شؤون

وهي مرتبة في الكتاب على هذا التنسيق والتبويب الذي ذكرت. وقد نسبت كل رسالة الى الجريدة التي أثبتت فيها مع تاريخ السنة وعلقت على بعضها تاريخ اليوم والشهر مما هو وارد في باب حرب الامم وذلك لنكتة أو لداعٍ من الدواعي . وغلب على رسائلي الايجاز وجمع المعاني في قليل من الكلم اجتناب ان يملها القراء . ورضى القراء طلبة طيبة وأمنية عند الكتّاب يبغونها ما استطاعوا

مصر في ٢٨ سنة

أو بين سنتي ١٩٨١ و١٩١٩

في الاحاديث الجارية على ألسن بعض الشرقيين قولهم : اذا عزّتك زيارة أوربا فزر مصر فهي مرآة أوربا : سمعت هذا القول ممن كانوا قد قدموا هذه الديار واجتلوا محاسنها وتخللوا مجامعها وعاشروا طبقاتها فلما جئتها قلت لقد صدق الرواة

ان مصر في الشرق مرآة لمدنية الغرب وذلك لما رأيت بُعيد قدومي من مدنياتها في مدائنها الكبرى . والمدائن في كل أمة هي مثال حضارتها لا قراها ودساكرها . حكم يتمشى على الامم جمعاء فاذا قدمت فرنسا أو انكلترا مثلاً طلبت عاصمتيهما ومدائنهما لتعلم مبلغ عمرانهما وحضارتهما لا مواطن مزارعيهما وأصحاب المحاريث منهما . وهو ما وقع لي عند ما بلغت الاسكندرية غرة مصر وثغر الشرق البسام اذ لم تكد قدمي تطأ ثراها حتى علمت من نفسي اني أصبحت فيها تحت أفق جديد من العيش والمدنية الجديدة . تدل عليها اجتماعياتها ومعاملاتها ومعاهد علومها ولغات أقوامها الى بلدياتها ومبانيها الرائعة وأحيائها الوسيمة وبوليسها المرسل عيونهُ عليك من أي النواحي اتيتهُ . ثم يممتُ عاصمة القطر وهناك وجهت همي الى استطلاع شرائع مصر وقوانينها الجديدة ولوائحها المدنية والمعاشية وجست مجتمعها ولقيت أهل العلم والفضل فيها . فاجمعتُ بعد هذه الرحلات كلها على ان المدنية المصرية التي ثوَت مع فراعنتها

وبطالستها ورومانها ومن جاء على أعقابهم من المصلحين في هبّة جديدة وان مدنيات الممالك كأناسها تُنشر وتُطوى وتحيا وتذبل جرياً مع سنة الدهر . نعم اني وجدت هذه المدنية الجديدة في شرائعها وعاداتها وصفاتها مدنية مستعارة من مدنيات الغرب الا ان هذا لايقدح فيها فكم استعارت الممالك من مدنية مصر القديمة التي لم يزل رحالات العلم يرحلون الى آثارها ويقفون بين يدي أشخاصها الماثلة لليوم وبين يدي اهرامها وما بقي من مسلاّتها وقبورها معتبرين مفكرين . هذا شأن الامم في مجاز الدهور يستعار منها وتستعير فالناس بالناس والدنيا مداولة . ومن حاجٍّ وجادل دفعنا به الى متحف آثار مصر وعادياتها في قصر النيل وأخلينا بينهُ وبينها . فيخرج خاشع الطرف صاغر النفس آسفاً على تلك المدنية العالية ان تزول الا ان للدهر احكاماً نافذة في كل شيءٍ من أعلى دولهِ ومدنياتهِ الى أهون ما لديهِ

شرائع مصر الجديدة ومدنيتها

أخذ الشارع المصري عام ١٨٨٣ معظم شرائعهِ عن أوربا لا سيما فرنسا اذ كان يومئذٍ مكرهاً بحكم تطورات الزمن الى النقل عن شرائع امم المدنية وهذا وجه العيب في شرائع مصر اذ ليس كل ما صلُح لاهل الغرب صلُح لنا لان الشرائع تبنى عَلَى عادات الاقوام واطوارهم وطباعهم وحاجاتهم فهي اذاً عمل وطني وموضعي لا يصح نقلهُ برمتهِ الى بلد آخر كما تنقل البضاعات والسلع : وقد اضطر بعض شارعي الممالك الشرقية اضطرار الشارع المصري الى تشريعات جديدة واختار مذاهب

أيمة هي اقرب الى روح هذا الزمن . الا انه اكره في مدني تشريعهِ الحديث ان يبنيهُ على ما هو لديهِ من الشرائع القديمة مقيداً باعتبارات لا محل لذكرها هنا . ولكنه تناول التشريع الجنائي والتجاري واصول المرافعات من شرائع الغرب مع بعض تقييد ايضاً . فودَّ الشارع المصري ان يرفع عن نفسهِ هذه الكلف ويستمد تشريعهُ بجملتهِ من شرائع اوربا الا في مواضع قليلة تصرف بها بعض الشيء . فجاء مقدار كبير من عملهِ لا ينطبق على عادات القوم وحاجاتهم مما افضى بهِ بعد قليل من السنين الى التعديل والتبديل في قوانينهِ حتى لقد نقض كثيراً منها وخلقهُ خلقاً جديداً وما زال الى اليوم والى غد أيضاً عاملاً على التوفيق بين تشريعاتهِ المدنية والتجارية والجنائية و بين طبائع هذا القطر وحالاتهِ الاجتماعية وموعد ظهور هذا الجديد قريب غير بعيد . وهو يشمل كل القوانين المصرية من مدني وجنائي ومرافعات : ولا يخفى ان القانون المدني اخذ عام ١٨٨٣ عن القانون الفرنسوي الا نزراً قليلاً وانما استفاد الشارع المصري من المطاعن التي رمي بها القانون الفرنسوي من شراحهِ فنكب عن كل ما وقع فيهِ هذا من المخاطئ والمطاعن وكذا جرى في قانون العقوبات اذ انتفع جهد الانتفاع من مطاعن الشراح الفرنسيين على قانونهم الجنائي وانقلب عن كل ما ارتطم فيهِ الشارع الفرنسوي من الخطإ . وأوجه ما قيل في قانوننا المدني انهُ جاء على قالب القانون الفرنسوي وكان حقهُ أن يرد أوضح وأوسع بياناً منهُ ثم ان يعلق على نصوصهِ صور أمثال تمثل بها احكامهُ فلا تغمض بعض نصوصهِ على

القارئ . وذلك ما صنع الشارع العثماني عند ما جمع المجلة التي هي قانونهُ المدني من كتب الشرع واختار لها أحسن مذاهبهِ بان علق على النصوص صور دعاوٍ وأمثال ادناء لمعاني النصوص من افهام عامة الناس اذ من حق الامة ان تتفهم قوانينها رأساً على غير يد أستاذ . وأما حِكَم التشريع وفلسفتهُ ولِمَ وضع هذا النص ولِمَ شرع هذا القيد ووضع هذا الضابط فيترك لحلقات المدارس . لا شك ان كثيراً من نصوص قانوننا المدني ورد مقتضباً اتباعاً للاصل الفرنسوي وقد كتبت في الصحف السيارة على هذا الموضوع ونبهت الشارع المصري الى ذلك ولعلهُ فاعل ما تهواهُ الامة من بسط النص ورفع الابهام الذي خامر بعض قوانيننا حتى اضطر القضاة والمحامون ان يرجعوا الى اصول تشريعاتنا الفرنسوية ازالة لهذا الابهام والالتباس وذلك لان تشريعاتنا توضع بادئ بدء باللغة الاجنبية ثم تعرب للامة العربية فالاصل اذاً غير عربي

قلنا آنفاً ان قانون العقوبات الذي شرع في ذلك العام ايضاً لم يَسلم من العيب معما استدرك الشارع المصري على الشارع الفرنسوي مستعيناً على عملهِ بشراح القانون الفرنسوي نفسه بمعنى انه نفى من قانوننا ما قبحهُ الشراح الفرنسيون عَلَى قانونهم . عَلَى ان شارعنا ركب خطأً عظيماً في قانون ١٨٨٣ باب قيد حكم القتل على القتل في المادة ٣٢ منهُ بشرطين عسيرين وهما إما ان يعترف القاتل بجريمتهِ وإما ان يشهد عليهِ شاهدان اثنان انهما بصرا به وهو يقتل . هذا نص غريب خلقهُ الشارع المصري من عند نفسهِ لم يأخذهُ عن شرع ولا قانون . ولما استفحل الضرر

الحاصل عنه ابطالهُ عام ١٨٩٧ بعد اربع عشرة سنة من تشريعهِ . وقد تصادمت الاقلام يومئذٍ واقتتلت شديداً في أمرهِ مما سيرد بيانهُ المشبع في باب القانونيات والقضائيات من هذا الكتاب

وكان مما أخذ بهِ على قانون سنة ١٨٨٣ أنهُ اباح للقضاء أن يتحكم كيفما شاء في عقوبات الجنح نزولاً في دركاتها أو صعوداً في درجاتها . ثم عطل هذا القانون سنة ١٩٠٤ وشرع مكانه قانون جديد جاء خليطاً من القانون الفرنسوي والبلجيكي والطلياني والهندي وغيرها وهو القانون المتبع اليوم ولكن في نفس الشارع أن يبطله ايضاً في أقرب زمن ويضع مكانه قانوناً أبعد مدًى وأجمع احكاماً ينفذهُ في اهل مصر اجمعين من وطنيين وفرنجة عند محو الامتيازات الاجنبية من اللوح

هذا على جهة القانونين المدني والجنائي فما رأيك في قانون المرافعات الذي لم يلتحم قط مع معاملاتنا ولا عاداتنا ولا صلُح بتاتاً ان يكون واسطة للمداعاة والخصومة بين الرعية ولا اداةً لتنفيذ الاحكام ولا حافظاً لحقوق ذوي الحقوق وذلك لما اكثر من الاجراآت ومد من الآجال واعاد وجدد من الميعاد بعد الميعاد ثم لما رأف بالمدعى عليه ينبههُ للفرار بماله في احوال كثيرة فلا يبلغهُ الحكم الخارج عليه الا وهو في مأمن على مالهِ وفي حرز حريز . مثل هذا القانون لا يصح ان يتخذ سلّماً للتقاضى وهو مدار القضاء واليهِ يرجع في ادارة الدعوى كلها وفي تنفيذ الاحكام . ولنا في باب القانونيات والقضائيات رسائل وافية على هذا القانون الذي يرجى نسخهُ ايضاً في التشريع الجديد واستخلافهُ بقانون اوحاهُ الى

الشارع ما وقع لهُ معه من الارزاء وما اجتمع في يدهِ من التجارب وتصاريف الايام اذ ان خير القوانين ما وضع عن اختبار وتجربة وحسن بلاء وليس من هذا قانون مرافعاتنا الذي يكاد يحسب طرداً شُحن من موانئ أوربا لكمارك مصر فكم مدت يد الشارع الى تهذيبهِ وتشذيبهِ واختصارهِ على المتقاضين وتعديل نصوصهِ وآجاله وهو لم يزل مع ذلك كلهِ نافراً عن حاجاتنا وسنن معاملاتنا التي أبت مثل هذه المطوّلات في طرق الخصومة وفي تنفيذ الاحكام

المحاماة في مصر

في رومية عاصمة الرومان الذين عنت لهم وجوه الامم نبتت المحاماة وفيها نشأ شيشرون عظيم الخطباء وابو المحاماة وكذا هورتنسيوس وغيرهُ من كبار المحامين

ولد شيشرون عام ١٠٦ قبل المسيح وذبح بامر انطوان احد قناصل الجمهورية عام ٤٣ قبل المسيح ايضاً اي قتل وهو في الثالثة والستين من العمر واضاع انطوان على امتهِ بجريمتهِ هذه اسنى مفاخرها

اذاً المحاماة من مبتكرات رومية لا اثينا التي كانت قد تقدمتها بالمدنية والعرفان فقد كان من مذهب اثينا ان يتولى كل انسان الدفاع عن نفسهِ بين يدي القضاء لا يكل امرهُ الى غيرهِ ليدفع عنه ما هو متهم بهِ . ولعل رومية كانت اصح رأياً واعلى مذهباً من اثينا اذ ربما عجز المتهم عن دفع التهمة عنهُ وهو بريء منها وادركهُ الخوف في وجه القضاء والخوف معثرة كبرى في ساحة الدفاع ولهذا حرمت الشرائع الحديثة

على القضاء ان يحرج المتهم في التحقيق باية صورة كانت مخافة ان يبعثهُ الخوف على الاقرار بما هو بريء منهُ أو يأتي من القول ما فيه ضرر لهُ

قلت ولم يكن للمحاماة أجر في رومية زمناً طويلاً بمعنى انها لم تكن في الاصل حرفة يرتزق منها على ما هي عليهِ اليوم بل كانت مبرة ومروءة في سبيل المتهمين ثم أزهرت وأينعت في الدولة الرومانية وصارت حرفة يشتغل بها كل ذي فصاحة وبيان وينتفع منها الا ان حظها كان معلقاً عَلَى حظ رومية . فلما دالت دولة الرومان دالت المحاماة معها وخبا نورها حقبة طويلة من الدهر حتى بعثت من مثواها في القرن الثالث عشر واتصلت بالقضاء لا تنفصل عنه في القرن الرابع عشر وأحكم قانونها وجوّد في القرن الخامس عشر وبلغت الكمال في القرن التاسع عشر واصبحت منذ ذاك الوقت حرفة الكبراء والعظماء والفضلاء . لها مقام وكرامة عند الامم وقضائها . نريد أمم الغرب وأما على جهة أمم الشرق فهي لم تزل في طور حداثتها عندهم تخطو مع مدنية هذه الامم خطوة مشتركة لانها بنت المدنية والحرية وأيُّ شيء أدل على حرية القول من لسان المحامي وهو يحمل على الظلم والظالمين ولذلك تجد المحاماة أعلى وأعز جانباً في ممالك الحرية والمدنية منها في غيرها ولو لم يكن ذلك كذلك لانحصرت ألسن المحامين وانعقدت معهم ألسن الخطباء وتزلزلت المنابر بهم لان من طبائع الاستبداد سلّ الالسن من افواه اصحابها أو تلزم الصمت وتخرس خرس البكم فانما البيان والافصاح من بركات الحرية لا من فتكات الجبروت والاستبداد . وأشد ما عانى ملوك التحكم

والاعتساف ما لقوا من خطب الخطباء الذين زلزلوا عروشهم واماتوها بهم وأزالوا عن الناس ظلمهم وجورهم. ارجع الى تاريخ الثورات تجد الخطباء أتوا من الفعال الباهرة ما لم يأتهِ حملة السيوف والبنادق. على ان المحاماة والخطابة صنوان بل فرعان لأصل واحد هو الفصاحة بآياتها الساحرة فكل محامٍ خطيب ثم ان للخطابة أوقاتاً وفرصاً خلافاً للمحاماة التي لا تني ألسن رجالها ولا تهن وقد صارت ملكة البيان والافصاح ملكتهم ما دامت مجالس القضاء ودواوينهِ تجلس كل وقت لدعاوي الخلق ومظالمهم فكأن المحاماة ضمنت لأمم الحضارة والمدنية حفظ الفصاحة وقوة البيان في لغاتها فهي عامل كبير من عوامل هذه اللغات ومجلس وضاء اغرُّ من مجالسها لا سيما بلغاء المحامين الذين لا ينطقون الا باللغة الفصحى. نعم وجب على كل محامٍ أوتي البيان وملك اصول لغتهِ واقتدر على الالقاء بالكلم المعرب فيها أن يفصح في مرافعتهِ لا يتركك فيها اذ ليس من انصاف اللغات أن تترك الفصاحة لكتبها واسفارها فقط. هذا وحدهُ لا يكفي ولا يغني في حفظ اللغة الصحيحة التي حق على كل امرئٍ من ذويها ان يتكلم بها وقد غلبت لغة العوام على ألسن بعض الامم فافسدت الألسن والاقلام معاً خصوصاً اللغة العربية التي نالها من ركاكة لغة العوام ورطاتها ما لم ينل لغة أخرى حتى بلغ الامر من هوس البعض في لغة العوام انهم حببوها الى الامة وزينوا لها والعياذ بالله أن تتخذها مكان لغتها الفصحى لما فيها من اللين وسلاسة القياد لامثالهم ممن فقدوا نعمة البيان العربي الذي نقرع به كل بيان ونفخر به كل مقارع ومفاخر من

الاعاجم فمن أغرى أمة العرب بترك لغتهم الفصحى للغتهم العامة فقد غدر وفجر وركب خيانة كبيرة . وقد حرصت أمم المدنية اليوم على لغاتها حتى صارت تتكلم بها كما تكتب بها أنظر الى الفرنسوي مثلاً اذا تكلم فهو يخاطبك كما يكاتبك مع فرق في بعض الاحوال يكاد لا يذكر بين لغة الخطاب وبين لغة الكتاب . ومن أجل هذا كله يجب على المحامين منا أن ينطقوا عند الدفاع بفصيح لغتهم لا بوضيعها وركيكها . وقد قلَّ بينهم من لا يجيد الكلام بلغتهِ الأصلية . فرض هذا على المحامين الذين هم خطباء الأمة وأمناؤها على لغة عدنان وقحطان بل هم سورها وسياجها دون حملات أعدائها من أبنائها . ثم ان غالبية اهل مصر يفقهون اللسان الفصيح ويفهمونهُ فهم اللسان العامي الوبيء لانهم مسامون ألفوا ادراك معنى القول الفصيح من لغة كتابهم وأحاديث نبيهم وسير صحابتهِ واتباعهِ مما يسمعونه صباح مساء في جوامعهم ومجامعهم . وعندي انه وجب على نقابة المحامين نفسها ان تلزم أهل المحاماة ممن أوتوا حظاً من لغتهم ان يرافعوا بالفصيح من غير تقعر ولا تشدق فذاك أليق بشرف اللغة وشرف المحاماة معاً عسى نقابتنا أن تأخذ بهذا الرأي وتعمل بهِ

كانت المحاماة الوطنية (الاهلية) عند اول مقامي في مصر على جدتها أي في السنة السابعة من نشأتها ولم تحطها حداثتها فقد نبغ منها بضعة محامين عقدت عليهم لواءها ووكل اليهم اعلاء منارها مثل سعد باشا زغلول وكان محامياً قبل ان تقضى واستوزر وابراهيم بك الهلباوي واحمد بك الحسيني ونقولا بك توما ثم برَّز كثيرون بعدهم من اهل

الحجة والبيان وقد خلق المصري للمحاماة وخلقت له فهو ذلق اللسان بديه الخاطر كثير الحجة : تلك شرائط المحاماة بل هي اول ما يشترط على المحامى أن يتحلى بها . ولم يكن للمحاماة الوطنية الى سنة ١٩١٣ قانون رصين يصلح لها ولا نقابة ولا نقيب يشرفان عليها ويمنعان حماها ويدفعان تحامل القضاء والناس عليها فانما حرفة المحامي ذات مقام ورفعة في الامة فهي الصلة بين المتقاضين وبين القضاة وحق لها ان تكرم وتجلّ . وهل هناك برهان اشهب على عظم شأنها ومكانتها في ممالك الغرب من ان الوزراء وكبار اهل الولاية يؤخذون منها اعتبار ان المحامي اذا استقامت سيرتهُ ونزهت اخلاقهُ وعالج شؤون ايامه كان رأس الاقوام المجربين الذين تمرسوا بالامور وعجموا اعوادها فاذا رقي اعواد منابرها في مجالس نيابتها عرف كيف يصور احوال الامة وحاجاتها لنوابها وحسن التفاهم بين الفئتين وسلمت مصلحة الامة من الاذى

ولا يخفى ان المحاكم المختلطة ألفت سنة ١٨٧٦ فهي اسبق في القضاء من المحاكم الاهلية بنحو سبع سنوات وكذا شأن المحاماة المختلطة من محاماتنا اذ تقدمتها في قانونها ونقابتها ونسجت بهما على مثال النقابات الاوربية وشرفت بهما محاميها ورفعتهم عن أن تمد اليهم يد عدوان أو امتهان وهي أشد النقابات نعرة ونصرة لاهل محاماتها . لا أريد بهذا الحديث أن تكون مجالس النقابات حصوناً ومعاقل لمن جنى ومن لم يجنِ من المحامين لاثم لا أن المحامي الذي اساء الى معامليهِ اساء الى حرفتهِ

النبيلة نفسها وحقّت عليهِ العقوبة الشديدة لان الغرض من انشاء المحاماة انما هو الدفع عن حقوق الموكلين ورد الظلم عنهم فكيف يحل أن يُظلَموا ممن انتدبوهُ لرد الضرر عنهم

وما كنت لأغضي عن فعال النقابة الاهلية لو وجدت عليها سبيلاً الى الآن من وجهتي الامر وصفحتيهِ فقد سارت النقابة الاهلية سيرة جميلة في محاماتنا ورائدها العدل فلا تغلو في الدفاع عن المحامين ولا تغلو في الرفق والتؤدة بهم

وقد احكمت تدبير ادارتها على قرب عهدها فنظمت لها مكتبة فيها المغني من كتب الشرائع والقوانين ومكتباً وافياً باغراضها من كتبة وعمال واجتمع لها مال في البنوك لا يصرف الا في منافع المحاماة وهي كل يوم في شأن جديد من وجوه التجديد والاصلاح ولها باخوانها في المحاماة عناية وتكرمة لو خاطبتهم أو كاتبتهم اذ هناك الادب الصحيح والحياء الاتم

ثم لا ادري ما الذي حجبتهُ عنا الاقدار من مشروع توحيد القضاء . قيل أن في طياتهِ لوائح للمحامين والنقابات على طراز جديد وأن فيهِ اختصاصات وامتيازات واستثناآت تمطر معها نعم على فئة من المحامين وتحبس عن آخرين ثم قيل ان هناك ايثاراً للغة على أخرى في الدفاع بين يدي محكمة عالية يؤلفها مشروع التوحيد . وليس في يدي وانا اكتب المقالة صور لهذه المذكورات يصحُّ معها تخطئتها على بيّنة منها فربما ركب اهل المشروع كل الخطأ وربما اتوا بعض الصواب فيهِ فلترِنا نقابتنا ما هي

اهل لهُ في هذا المضمار على قدر ما تستطيع فانما على المرء أن يسعى وليس عليه ان تتم المقاصد

الديموقراطية

الديموقراطية لفظة يونانية تركبت من كلمتين : داموس ومعناها الأمة أو الشعب وكراموس ومعناها السلطة : أي سلطة الشعب ويقابلها الأوتوقراطية واللفظة يونانية أيضاً ومعناها سلطة الفرد أي الملك المطلق لا الدستوري المقيد . هذه انكلترا « ديموقراطية » وعلى رأسها ملك الاّ انه دستوري مقيد يسوس الأمة ولكن على يد الأمة فهو ملك جمهوري

قلت ولم تزل الحرب مستعرة بين الديموقراطية والاوتوقراطية منذ تبلج فجر المدنية . دلنا عَلَى هذا تاريخ أثينا ورومية في القدم . وتاريخ فرنسا وانكلترا وغيرهما في الطارئ الحديث فمن أوتوقراطية الى ديموقراطية ومن ديموقواطية الى أوتوقراطية حتى ظفرت الديموقراطية الا الولايات المتحدة الامركانية فانها استمرت من الاصل على الديموقراطية لا تنصرف عنها ابد الايام وذلك لتمكن المذهب الديموقراطي منها واشرابهِ نفوس قومها . ولا غرو ان تسود الديموقراطية آخر الامر لأنها حكومة الامة والحكومة للامة لا للملك الذي هو رجل منها اختارتهُ ان يكون رأس دولتها أو اغتصب هو هذا الملك اغتصاباً وغلاباً في حرب وقعت أو فتنة فرقت بين الامة أدرك بها طالب العرش مناهُ

لما قبض الملوك على صوالجة عروشهم انتحلوا حق السماء وقالوا ان

ملكهم من الله لا من عباد الله . ومن هذا قيل لامبراطور الصين ابن السماء ولسلطان العثمانيين ظل الله على الارض ثم ظلت الامم تلقي على ملوكها مثل هذه النعوت الضخمة حتى هووا من تلك العروش الا الملوك الذين دانوا لسنة الديموقراطية فاستقروا عَلَى عروشهم وهم أشباه رؤساء الجمهوريات لا أبناء السماء ولا ظلال الله على الارض . على ان تبدل طريقة الحكم من سنن أوتوقراطي أي من سنن التحكم والاستبداد الى سنن الحرية والدستورية فجأة وبمرة واحدة أفضى الى فتن سالت فيها الدماء وتناولت رؤوس الملوك أنفسهم فلم تسلم من سيوف الفتنة ان تجزّها وتجزمها والشواهد كثيرة في التاريخ القديم والجديد اذ لا بد للملوك من أحزاب تنصرهم وتنفر معهم للذود عن عروشهم فتقتتل الرعية ولم تزل بالاقتتال حتى يظفر فريق بآخر وغلب ان يظفر فريق الحرية ان لم يكن عاجلاً فبعد حين لانهُ متى عصفت فتنة الحرية بامة وأذاقتها شيئاً من حلاوة الديموقراطية فلا تنكص عنها حتى تبلغ أمانيها الا ان حكماء الامم أجمعوا على ان التدرج والتدرب على طريقة الديموقراطية هما أسلم عاقبة وأثبت أثراً من الطفور فقد جاز ان تلتوي أماني الاحرار بمثل هـذا التسرع وتقوم الفتنة ويفسد القصد على طالبيهِ . خذ مثالاً لذلك اليابان وما أحكمت من التدبيرّ والاهبة للحكم الديموقراطي رويداً رويداً حتى أعدّت نفسها لهُ وتطبعت به فلم تقم فتنة ولا هوى عرش وأدركت اليابان في نصف قرن ما لم تحزهُ دولة في قرون . والفضل في هـذا عائد للامبراطور نفسهِ ولامتهِ معاً اذ رضي هو ان ينزل عن جبروت الحكم

المطلق الى حكم الدستور الذي هو حكم الامة ورضيتهُ هي ان يظل ملكها الدستوري فكان هو وملك الانكليز أبدع مثال للحكم الديموقراطي . هذا اي ملك الانكليز في أقصى الغرب وذاك في أقصى الشرق وكلاهما ملك جزيرة وكلاهما مالك بحر فهما صنوان في مزايا التملك والحكم ولذلك تحالفا وتمادّا الايدي من فوق القارتين وعلى بعد آلاف وآلاف من الاميال لعقد هذه الصفقة الرابحة . ولا أحسب عقداً من عقود الدول ورد اكثر احكاماً وأشد التحاماً منهُ وذلك لوحدة المصلحة واشتراكية المنفعة وكون كل من الدولتين لا طماعية لها باي حق من حقوق حليفتها وانما شأنها الاول من هذا التضامن هو دفع العداء عنهما معاً فالتحالف اذاً بعيد الاجل طويلهُ وربما دام ما دام ذووهُ . هذا ما شرحناه من أمر اليابان وديموقراطيتها وما تمّ لها من معجزات السنّة الديموقراطية التي سنتها لملكها وكيف اتأدت في عملها حتى ملكت ناصيتهُ وهان على امبراطورها وأمتهِ التنقل من طور الاوتوقراطية الخشن الى طور الديموقراطية السمحاء خلافاً لما جرى للروسية مع أهل الفتنة الديموقراطية فانهم انتهزوا فرصة الحرب الكبرى فخلعوا امبراطورهم ونقضوا بمرة كل قديم من الدولة فعمت الفتنة ووجد عدوهم في ميدان القتال فرصة تفترص فغزا بلادهم وافتتح أطيب ملكهم وحاز أموالهم وأثقال جيشهم العظيم وفرض عليهم الغرامات جبالاً من الذهب . ثم زاد أهل الفتنة عملهم قبحاً وسوءاً بان قتلوا امبراطورهم سليل من بنى لهم هذا الملك الضخم ملك القياصرة وقتلوا أسرتهُ معهُ واحتملوا

عاراً على أعناقهم عظيماً وتركوا لهم في تاريخ الامم سيرة سوداء لا ينصل مع الدهر سوادها مع ان الامبراطور المأسوف عليه كان يريد الوصول بامتهِ الى الشورى والديموقراطية وانما من طريق التؤدة والتطبع على الحكم الديموقراطي فاعطاهم الدوما وهي مجلس نيابي لم يبلغ ان يكون مثل مجلس الانكليز والفرنسيس ولكنه تمهيد جميل للحكم الديموقراطي الذي لم يكن لبيت رومانوف مفر منهُ ولا مهرب بعد ان عظم شأن الديموقراطية في الدنيا حتى انتهت الى الصين مملكة ابن السماء فخلعتهُ وأنزلت الجمهورية مكانهُ وامبراطور الروس ينظر الى هذا وهو حذر وجل ولذلك لم يكن شكٌّ في انهُ كان مزمعاً ان يسير بامتهِ الى الشورى والديموقراطية الا انهُ خشي الطفرة والوثوب الى الديموقراطية مخافة ان ينال رأسهُ شيء من الفتنة فوقع فيما حذرهُ الا ان الحرب هي التي كانت عوناً لاهل الفتنة عليهِ ولولاها لافلح فيما كان يضمرهُ لدولتهِ من الشورى فاعجلتهُ الفتنة وقذفت بهِ من حالق

لقد غلبت الديمقراطية وعمت بسيط هذه الارض فمن غالبها من ذوي التيجان فقد غلب على أمرهِ وهوى من علٍ وان تسأل من لهُ اليد البيضاء في إعزاز هذه الديمقراطية المباركة اجبتك جمهورية قدماء اليونان وقنصلية الرومان اللتان وان باتتا في ذمة التاريخ الا انهما لم تبرحا مثالين صادقين واستاذين كريمين لامم اوربا فهبت ثورة الانكليز أولاً في طلب الديمقراطية وعقبتها ثورة الفرنسيس عام ١٧٨٩ وكانت امّ الثورات ومطلع فجر الحرية للعالم كلهِ . ثم ان سنة الانصاف لتدعونا أيضاً ان نذكر

للولايات المتحدة الاميركانية يداً جميلة على الديمقراطية في هـذا العصر وحق لفرنسا نصيب من هذا الشكر لانها نصرت الامركان في حرب الاستقلال وبعثت اليهم قوادهـا الذين قادوها مع واشنطون للنصر والاستقلال

الديموقراطية والدكتور ويلسون

عقدنا هذا الفصل على الدكتور ويلسون رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركانية وعلى الديموقراطيـة معهُ . ولشدَّ ما خدم الدكتور ويلسون الديموقراطية في حرب الامم وفي صلحها عام ١٩١٧ و١٩١٨ : خدمها بلسانهِ وقلمهِ وسيفهِ معاً ومن نصر الديمقراطية فقد نصر الانسانية والامم المستضعفة وزان تاريخ أمتهِ باجمل ما تزان به تواريخ الامم . ولم يكن الدكتور ويلسون في عامي ١٩١٧ و١٩١٨ يمين الديموقراطية وشمالها فقط بل كان استاذها الاعظم فيما خطب وكتب للدنيا جمعاء فان خطبهُ وما عقد من المقالات والرسـائل في الصحف السيارة وفي مجلات الاجتماع والعلم انما هي دروس ألقاها على المجتمع الانساني . علَّمهُ فيها كيف ينبغي أن تكون الديموقراطية الحقة وكيف يجب أن يكون الاخلاص لها ونزاهة القصد في اتباعها وأي مثال أصح وأصدق تمثـل بهِ الدكتور ويلسون من أنهُ قذف بجيشهِ الجرار واسطولهِ المنيع الى حومة الوغى وضحى بنحو ستين الف قتيل وبمئة الف جريح وبما لا تحصيهِ الاقلام من المال لخدمة الديموقراطية والانسانية وذلك لما قام في يقينهِ بعد حرب الغواصات التي أذكتهـا المانيا في عباب الماء وبما ركبت من الجنايات في حرب البر

وبما انكشف لها من المقاصد والنيات انها ليست في حربها على حق ولا على شرف خلق أو كرم طبع . لقد انذرها كثيراً قبل أن يقتحم الحرب وبيّن لها مواضع ذنوبها واحداً واحداً ودعاها مراراً الى الرفق بركاب البحر السائرين في مراكبهم تحت علَم الانسانية وهم من أهل الحياد فلم تصغ لنصحهِ ولم تحفل بانذارهِ وعدّتهُ ضعيفاً عن سوق جيش عظيم لمقاتلتها على يبس أو ربا وقالت في نفسها ان البحر ضائع عليَّ في كل حال فلا يزيدني الاسطول الامركاني حرجاً وشدة فكان وهمها مع الدكتور ويلسون وهمها الاول مع انكلترا حتى اذا رماها باروع جيش حشدتهُ دولة من فوق البحار ندمت وأعولت وماذا يجدي الندم والاعوال . فعل الدكتور ويلسون هذا كلهُ وهو نقي الكف نزيه القصد لا يستجرُّ مغنماً ولا ينحو الى فتح ولو رجعنا الى التاريخ قديمهِ وحديثهِ لما وجدنا سيفاً سلَّ على عدو أعفّ وأطهر من سيف الدكتور ويلسون وانك لترى اليوم كل دولة حاربت الالمان تحصي خسائرها وتجمع مطالبها وترسم خرائط فتوحها والدكتور ويلسون لاهٍ ساهٍ عن هذا كلهِ بتحقيق مذاهبهِ الديموقراطية وتحرير المستعبدين وهبة الاستقلال لمن هم أهل لهُ الاكفاء لحمايتهِ فيما لو وكل اليهم وحدهم والا وكل بالضعيف منهم من قدر على حمايتهِ والاشراف عليه من متمدنات الدول حتى أصبح الدكتور ويلسون وهو قاضي الانسانية وملاذ كل مظلوم ومهضوم الا انه مهما شحذ من غرار عزائمهِ أو فتن الالباب بسحر بيانهِ وقوة حجتهِ لعاجز ان يحقق أمل كل من هز مروءتهُ وكرمهُ فان دونهُ عقبات دولية لا ترام واكثر هذه في قارتي

آسيا وأفريقيا وانما اذا فاتهُ شيء فهو مدرك أشياء أو اذا لم ينصف كل شاكٍ قرع بابهُ فقد شفع في من لم ينصفهُ عند من يعنيهِ أمرهُ وألان لهُ ما استحكم عليهِ من الحلقات . اذاً كان نصر الدكتور ويلسون نصرين نصر سيف ونصرًا ديموقراطياً أضف اليهما ما أتتهُ الولايات المتحدة من الصدقات وما بذلتهُ هذه الامة البرة السمحاء من ملايين الدرهم والدينار حتى كان جودها ومطر السماء يتجاريان في أرجاء الارض الا أن مطر السماء يجود في شتائهِ والغيث الاميركاني ينهمر على العالمين صيف شتاء

لم يكف الدكتور ويلسون ان تطبق خطبهُ الافاق وتسير في الدنيا من قطب الى قطب حتى شدَّ الرحال الى باريس حيث عقد مؤتمر الصلح ليذاكر فيها رجال السياسة واهل الشأن ثم خفَّ الى عاصمة الانكليز والى عاصمة الطليان والبلجيك يجادل ويحاول في مصلحة المستضعفين وفي سبيل الديموقراطية وقد أخذت الدول أخذهُ في اكثر المسائل الاجتماعية وبنت على مذهبهِ كل هذا والشمم وعلو النفس وعدم الايثار باديات على محياهُ الابلج لا يساوم الا في نصرة الضعيف ولا يقارع الا في اعزاز الديموقراطية حتى تعم الممالك كلها فتسعد بعمومها وشمولها وتخلص من شدائد حكم الفرد المطلق لا الدستوري المتحيز في الدستور على ما بينا في صدر مقالتنا الديموقراطية ألا فليفخر الدكتور ويلسون بما حفظ لهُ تاريخ المجتمع الانساني ولتفتخر الانسانية بهِ وليفخر القرن العشرون أن يكون ذلك الديموقراطي العظيم من ابنائهِ

حرب الامم

وما أورثتهُ من شرّ وخير

أما الشر الذي اورثتهُ هذه الحرب فلا يعزُّ على الاقلام أن تصفهُ : ملايين من الخلق قتلى وجرحى وفيهم الالوف المؤلفة من الشوه والمعوّهين ومدائن وقرى وبواخر وبوارج دوارع وغير دوارع أكلتها النار والماء وملياراتٍ كبار من المال تلقفتها الحرب نفقات لها من خزائن الدول المتحاربة عدا ما أعقبت من الخسار والاضرار بتجارة اقوامها وقد أصاب المحائدين شيءٌ عظيم منها على جهة ما أغرقت الغواصات لها من السفن وما عطلت الحرب من المتاجر والمكاسب عليها . تلك امور تدركها البداهة ويتناولها التصوُّر عن كثب . هذا على جهة المادة . وبقي من شر الحرب ما أغلظت من اكباد المتقاتلين وما أخشنت من طباعهم وشواعرهم حتى لقد يبصرون الدماء تسيل وهم يحسبونها امواهاً تجري في مسايلها فكم سلا الجندي اهلهُ وولدهُ ومعشرهُ ومعاهد انسهِ الاَّ شرف وطنهِ الذي يذود عنهُ ويبذل حياته دونهُ . ولا يذهبن عنك ما أحدثت الحرب في صدور الامم من الاحقاد والضغينة وما أعدتهُ للذراري المقبلة من حرب الثأر لا سيما الالمان واحلافهم الذين ذهبت عروش ملوكهم واقتطعت سيوف اعدائهم شيئاً كبيرًا من ملكهم وألزمتهم كل غرم وحطت من اعلامهم حتى صافحت التراب بعد تلك العزة والاختيال . فالحرب اذاً مستأنفة ولكن في سنين . والله أعلم متى يكون موعدها وعلى أية الصور تقع الا انه محال كل محال ان يعيد لنا تاريخ الدهر مثل

حرب الامم بشكلها الذي عبر ولم يرد في بطون التاريخ منـذ كان التاريخ أن الامم تحزّبت حزبين كبيرين واقتتلت اقتتال الفناء كما حدث في حرب الامم هذهِ . لقد تناصرت دول كثيرة على نابوليون الا ان نابوليون كان يقاتلها وحدهُ لا تنصرهُ دولة اخرى عليها ثم أية حرب جمعت تلك الملايين وتلك الاساطيل من المقاتلة أو نسينا عدد المتقاتلين في وقعتي المارن الاولى في بدء الحرب والثانية في ختامها . لقد كان عددهم في ساحة واحدة نحو مليونين وهو عدد لم يجتمع لدولة بل لدول في كل حربها لا في ساحة واحدة من ساحاتها . وهل يجهلن احد ان عدد المقاتلة في وقعة واترلو الشهيرة كان نحو مائتين وثمانيـة وعشرين الفاً منها اثنان وسبعون الفاً لنابوليون والباقي لأعدائهِ وهي الوقعة التي يدعوها المؤرخون وقعة الدهر فتأمل

أما الخير الذي حصل عن هذه الحرب فمنهُ ما هو للانسانية ومنهُ ما هو لصناعة الحرب ومنهُ ما هو للعلم عامة مما يقتضي بحثاً كبيرًا متصل الاطراف وزمناً طويلاً فيما اعقبتهُ من الفوائد للعالمين وقد تعجز الاقلام الساعة عن حصرها ووصفها وهل فاتك ان الحرب التي وقعت كادت تنقض بناء المجتمع وتزلزلهُ فكأنما هو اليوم وقد استوى خلقاً جديدًا . فمن اظهر ثمرات الحرب وبركاتهـا تحرير الامم المستعبـدة مثل البولون والتشك وسلاف الجنوب والارمن وعرب الحجاز والسوريين ثم إعزاز امم اخرى صغيرة بما اعطيت من غنائم الفتوح مثل السرب ورومانيا وكذلك البلجيك وقد كانت مغلوبات على امرها مع جيرانها الضخام

ثم من حسنات هذه الحرب تأليف مجلس الامم ليقضي فيما يعرض

من الخطوب بين الدول ويتداركها من حروب وملاحم جديدة . وقد كان الدكتور ويلسون زعيم دعاتهِ ومريديهِ . رزق الله هذا المجلس الكبير توفيقاً ولا اراه ما ارى محكمة الهاي من المكاره فانها لم تدفع عن الناس شرًّا ولا وقتها رزءًا مادت بهِ الارض ومالت بهِ عن محورها وعندي ان عهود الدول ومجالسها انما هي نافذة مطاعة ما دامت النزعة الى السلم غلابة فاذا وهنت وجاشت المطامع والاغراض في صدور ذويها فما افاد التحكيم الدولي ولا المحكمون شيئاً . انظر الى عهدات فينا ولوندرا وباريس وبرلين والى محكمة الهاي وهي بنت امس كيف امَّحت وتناثرت هباءً في اجواء الدنيا . وقس ما ترى اليوم على ما وقع بالأمس يهن عليك معرفة العواقب

ثم ان من طيبات هذه الحرب قهر المانيا الطماعة الطماحة ورد الالزاس واللورين الى فرنسا وخلاص اوربا من السلم المدجج الذي ترك العالمين على غير قرار ثماني واربعين سنة

وكذا انصاف النساء فيما التمسن من الحقوق وهن نصف الناس الا ان لي في هذه المقدمة فصلاً في النساء والنيابيات لا اعلم كيف اخرج منهُ امشكورًا ام غير مشكور . كتبتهُ ويقيني اني على حق لا اريد سواهُ فاذا رضيهُ النوع اللطيف شكرت وحمدت

وقد ثبت للحلفاء من هذه الحرب ان اهل مستعمراتهم وهم يبلغون نيفاً واربعمائة مليون عدًّا كانوا على اخلاص وصدق معهم بما اراقوا من دمائهم وانفقوا من اموالهم فانالوهم الجزاء الحسن وحققوا كثيراً من

امانيهم وكانت الحرب وسيلة هـذه المستعمرات الى دولها . ومن فوائد الحرب انها اوسعت المجال الذي لا يدرك مداه لاقلام العلماء والمؤرخين أن يكتبوا دهراً دهيراً في وقائعها واحداثها وفي علمياتهـا وحربياتها وفي ذلك علم وتفقه للناس

مضى على حروب نابليون نحو قرن واكثر من قرن ولا يزال المؤرخون يكتبون فيها كأنما هي طارئة واقعة واقرب شواهدنا تاريخ اللورد روزبري في نابليون وحروبهِ وقد اعجب بهِ الرجل غاية الاعجاب على كون اللورد روزبري من أمة قاتلت نابليون نحو عشرين سنة وهي أشد اعدائهِ بأساً ومراساً . خذ مثالاً ابعد من هذا كثيراً وهو حرب تروادا التي وقعت سنة ١٢٧٠ قبل المسيح اي من ثلاثة آلاف ومئة وثمان وثمانين سنة ولم تفتأ الاقلام تشتغل بها الى اليوم . فما ظنك بحرب الامم التي عبأ لها المتحاربون خمسين مليون محارب هلك منهـا قتالاً نحو عشرة ملايين ولا تسل عن ملايين الجرحى والمرضى من جرائها لا شك ان حرباً مثل هذه لا تنقطع لها مادة عند المؤرخين والكتّاب حتى يرث الله الارض وما عليها

المرأة في المجتمع الانساني

حطّت شرائع الارض كلها مقام المرأة عن مقام الرجل منذ شرعت هذه الشرائع أما كون الطبيعة انزلتها من الاصل عن مقام الرجل في بناء جسمها وعقلها وطباعها فهذا موضع الخلاف بين علماء الطبيعة والكتّاب

الى اليوم ولي كلام على هذه المسألة تجدها في باب الادبيات من مقالة لي على « مفاخر المرأة في حرب الامم » وكأني نطقت يومئذٍ بفم الغيب يوم قلت ان الدول ستجزي المرأة خيراً على ما تمَّ لها في حرب الامم من المروءة والوطنية والبسالة وانها ستعطيها كثيراً من الحقوق حتى حق النيابة في مجالس ممالكها فما هي الا ايام معدودة على الاصابع حتى بشرت انكلترا النوع اللطيف بانها قبلتهُ في مجلس أمتها النيابي وكانت مملكة الانكليز موقد ثورة النساء قبل الحرب في طلب حقوقهنَّ الاجتماعية فوجب أن تكون اولى الدول الكبرى انجازاً لمطالب أولئك اللواتي احدثنَ عندها تلك الفتنة الشديدة التي اضطرتها ان تأخذهنَّ بالشدة حتى ردَّت الأمن الى قرارهِ . وفي باب الادبيات مقالة على مترجلات النساء في انكلترا وقفتُ فيها مع الحكومة عليهنَّ وذممت غلوّهنَّ في المطالب واقدامهنَّ على الفتنة والهدم والتخريب مما لا يليق برقة طباعهنَّ ولطافة نفوسهنَّ ثم اصلحت شأني معهنَّ في خلال الحرب بما كتبتهُ عن المرأة عموماً وعن مفاخرها وعظائمها في حرب الامم وبقي عليَّ اليوم وانا من حملة القانون أن افتي في مسألتها الاجتماعية لا ادعي الفصل فيها وهي التي اعجزت اكبر كتَّاب الامم واطولهم باعاً فما الذي ارجوه من هذه الرسالة . ان مسألة المرأة وحقوقها الاجتماعية لا تزال محل نزاع وقراع بين كتاب المجتمع الانساني ما دامت الارض ارضاً والسماء سماءً الا انه مهما يكن من الامر فقد اصبح للمرأة انصار واعوان كبار من نوعنا في هذا القرن والذي

تقدمهُ بل اصبح لها من نوعها نفسهِ اقلام تنصرها وتطلب لها المطالب وقد ظفرت بشيءٍ غير قليل منها بعد ان مرَّت بها احقاب وادهار سوداء لا قيمة لها فيها الا انها متاع من امتعة الرجل يحوزها للتمتع بها والانتفاع منها شأنهُ مع باقي اشيائهِ وممتلكاتهِ . ومع ان كتب الدين اوصت بها خيراً الا انها لم ترفعها الى المقام الذي تهواه ولا ضمنت لها المساواة مع الرجل بل سوَّدتهُ عليها واجدةً هذا التسوُّد وهذا الترفُّع والعلو عنها من ضرورات الاجتماع والتآلف وخشيت لو ساوت بينهما مطلقاً أن تقع الفتنة والتغاير على الحقوق بين سيدين اعطيا الملك مشاطرة ومناصفة فاوجبت عليها الطاعة وانذرتها ثم تابعت شرائع الارض شرائع السماء حتى ملَّك بعضها الرجل حق الطلاق منها متى شاء وكيف شاء ولم يعطها هذا الحق قط وان كانت على حق . وهو ما احتاطت لهُ بعض الممالك الاوربية فاباحت طلب الطلاق لهما كليهما من طريق القضاء فمن اثبت منهما وجاهة حقهِ وعدالة طلبهِ خلص من خصمهِ وفسخ لهُ عقد زواجهِ والا رُدَّ طلبهُ عليهِ وسقطت دعواهُ دون مرامهِ والزم بنفقاتها القضائية وبالتعويض لخصمهِ ان كان له محل ولا مشاحة في ان مدنية العصر اكسبت المرأة رعاية وحرمةً ظاهرة عند الرجل . يعاملها في منزلهِ وفي المجتمعات وفي سائر مظاهرهِ معاملة الند للند او اعلى وارفع حتى بلغ الادب منهُ انهُ اجلسها على يمينهِ واليمين اشرف من اليسار في اعتبار الناس ثم زاد قوم هذا التأدب والتودد وتفننوا فيهِ فاجلسوا المرأة الى الشمال ولكن الى جهة القلب الذي هو مقر الحياة والحب والفضيلة وكل شيءٍ كريم على الانسان

حتى قال فريق من العلماء انهُ محل العقل ايضاً او انهُ مشترك مع الرأس فيهِ . هـذا على جهة الادب وحسن العشرة فاذا التمست المرأة حقاً اجتماعياً مثل الحق النيابي او الحق القضائي او السياسي تبدلت حالها مع الرجل وازورَّ عنها وقال انها لأضعف من أن تصلح لمثل هذه الخطط والشؤون وانها لو صارت اليها لضعفت عن القيام بها وافسدتها ولا ندري اصدر الرجل في عملهِ هذا عن غيرة وحسد أم كان على هدًى وصواب . هنا موضع النظر ومحل التفكير . وعليهِ احترَّ القتال وحميت نارهُ بين كتَّاب الزمن ولم ينتصفوا الى اليوم ولا الى بعد اليوم . ان المسألة على عمومها مسألة فيها نظر واما على خصوصها وعلى كثيرٍ من وجوهها ومناحيها فقد جاز للمرأة فيهـا ان تطلب حقوقاً اضاعها عليها الرجل . فكل حق تعطاهُ ولا تخل معهُ بنظام بيتها ولا يشغلها عن العناية باولادها وبزوجها وعيشتهِ المنزلية فهو حلال لها غير محرم عليها

ان النساء نصف الناس فحق لهذا النصف أن يشارك النصف الآخر في الحقوق والمصالح المشتركة ثم ان النساء خاضعات للشرائع مثل الرجال فكيف لا يجوز لهنَّ الاشراف على هذه الشرائع والاشتراك في تهذيبها وانهنَّ يؤدينَ الضرائب والمكوس على ما يمتلكن من الاموال فلِمَ لا يسوغ لهنَّ التطالُ الى معرفة علل هذه الضرائب واسبابها والى طرائق انفاقها في وجوهها . وجملة القول ان النساء يحملنَ اعباء الملك كالرجال الا القتال في سبيل الوطن فلا يكلفنهُ لاشتغالهنَّ بصغارهنَّ وشؤون منازلهنَّ ولكنهنَّ يلدنَ للوطن من يقاتل دونهُ فتمهد لهنَّ

بهذا حق الاشتراك في تشريع قوانين الجندية لانها قوانين افلاذ اكبادهنَّ لا يكفي في هذا كله الإنابة والوكالة (أي انابة الرجل وتوكيلهُ) تلك حجج انصارهن في المجتمع

وألطف ما ورد في حجج اولئك الانصار قولهم : اذا حق للمرأة ان تصعد الى اعواد المشانق فكيف لا يسوغ لها ان تصعد الى اعواد المنابر » ومعنى هذا ظاهر لا يحتاج الى تفسير

نعم ان النساء يملكن ثروات واموالاً مثل الرجال ومن يملك شيئاً وجب له حمايتهُ ووقايتهُ من طريق الشرائع والقوانين وهذا يقتضي الاشتراكية في التشريع مع الرجل واثبات الحسَنِ من تلك الشرائع ونفي الرديء منها

استقلت المرأة عن الرجل في المال والثراء عند اكثر الممالك وكان اول هذه الممالك مملكة الروسية . فان المرأة استقلَّت فيها منذ زمن بعيد وكذا الدولة العثمانية بحكم الشرع الاسلامي الذي شرع استقلال المرأة في اموالها . وان حكى بعض المؤلفين ان الدولة العثمانية لم تعمل بحكم الشرع الا سنة ١٨٧٦ الا ان هذه الحكاية غير صحيحة وكلنا يعلم ذلك . وقد كانت بعض الدول اسبق الى هذا الاستقلال . مثلاً النمسا استقلَّت المرأة فيها باموالها سنة ١٨١١ وايطاليا وكندا سنة ١٨٧٥ وانكلترا سنة ١٨٨٢ واوستراليا سنة ١٨٨٤ . وكذا سبع وثلاثون ولاية من الولايات المتحدة الاميركانية قررت استقلال المرأة باموالها في اوقات مختلفة الا فرنسا التي لم تمضهِ حتى اليوم ولا يزال قانونها المدني يدغم ثروة المرأة في

ثروة الرجل ويجعله وليًا عليها ومسيطرًا . هذا من الغرابة بمكان لان فرنسا أم الثورة التي نقضت العروش و بدلت كل قديم ورفعت للديمقراطية اعلى اعلامها . وللمرأة كرامة ومقام رفيع في مجامعها الا انها تأبى عليها الاستقلال والجلوس مع الرجل في مجالس الامة واعطاءها مناصب الرئاسة والسيادة فما سرُّ هذا وما الباعث عليه . الله اعلم بالسرائر

لقد اجملت اوجه ما قيل دفاعاً عن المرأة ونصرة لها في معترك الحياة ولا شك ان الزمن معها على خصومها فهي كل يوم في مظهر جديد من مظاهر الحقوق الاجتماعية . صارت طبيباً ومحامياً وصحافياً وتولت وظائف مختلفة في دواوين الحكومة مثل مصالح البرد والتلغرافات والقضاء في بعض العواصم . وكأن حرب الامم كانت حربها على اعدائها وخصمائها اذ لم تكد نار هذه الحرب تخبو وتخمد حتى رأيناها اعجل من كل دولة ظافرة الى اجتناء ثمراتها اذ اعطتها انكلترا حق النيابة في مجالسها فانتخبت وانتُخبت في شهر دسمبر الماضي (كانون الاول) من سنة ١٩١٨ الا ان عدد المنتخَبات (بفتح الخاء) لا يُذكَر وستتبع اميركا انكلترا في اعطائها الحق النيابي . وقد تحفزت نساء فرنسا الى مقاضاة دولتهنَّ ذلك ايضاً ثم تتجارى الدول كلها دولة بعد دولة حتى تعمَّ استنابات النساء مجالس الامم جمعاء

وهناك نبأ عظيم ورد من المجر (هنغاريا) يقول ان جمهورية المجر اسندت منصب سفارتها في برن عاصمة سويسرا الى فتاة مجرية ذات ادب وذكاء وهكذا صار سفير المجر في سويسرا من النوع اللطيف . وتدعى هذه السفيرة النجيبة الآنسة شويمر . وقيل ان سويسرا قبلتها

سفيرة وان لم تقرّ حتى الساعة بجمهورية المجر ولا وقع بينهما التعارف الرسمي فهنيئاً للسيدات هـذا النصر الجديد فقـد وثبن وثبة واحدة من خدمات التلغراف والبوستة والتلفون الى مناصب النيابات في مجالس الامم والى مناصب السفارات أيضاً

عود الى المسألة النيابية : ما هي لائحة الانتخابات النسائية في انكلترا وما شُرط عَلَى المرأة من المزايا والصفات التي يجوز لها معها ان تنتخب أو تنتخَب . ثم هل استوت فيها الفتاة العزباء والمرأة المتزوجة الى غير ذلك من الاحكام والضوابط التي نهوى الالمام بها قبل الحكم فيها

ان اقوى ما قيل في مقارعة المرأة وردّها عن المجالس النيابية قولهم انها تُحسب دائماً مشغولة ببيتها واولادها لا تملك فرصـة للذهاب الى مجالس امتها ومناقشـة حكومتها الحساب في مصالح وطنها وهناك اولاد لها يصرخون ويبكون ويولولون وَراءها لو فارقتهم وغابت عنهم في شؤون الدولة والامة مما يعزّ معهُ على المرأة ان تحصر خاطرها وتجمع فكرها في المسائل العمومية التي بين يديها . اما ان تجزّئ فكرها وخاطرها بين صغارها و بين شؤون بلادها فذلك محال عليهـا . ولا يرد علينا ان الفتاة العزب افرغ قلباً وذهناً من المتزوجة لإدارة شـؤون الامة . هذا صحيح ودليلنا ان جمهورية المجر اختارت فتـاة عزباء لسفارتها في سويسرا وانما يجب في الاشياء ان تراعى الغالبية فيها . ثم من ادرانا ان قلب الفتاة اقل اشتغالاً من قلب المتزوجة في هذه المواقف المشتركة فاذا كان للمتزوجة حاضرٌ يشغلها فللفتاة العزب مستقبل يشاغلها ايضاً . ولا يخفى ان القلوب

تجتذب الهموم والشواغل كابر المغناطيس تجتذب الحديد

اذاً لا بدَّ للمسألة من اختبار وتجارب فاذا صحَّت فذاك غاية ما ارادهُ كل ذي انصافٍ منا نحن رجال الأمة فانما المرأة قسيمة الرجل في الدنيا وشريكتهُ في محنها وافراحها فلها الحق كل الحق ان تشاطرهُ شرف سياسيَّاتها وادارياتها. ذلك اذا لم تجدهُ كفؤاً وحدهُ للنيابة عنها. وعندي (وهذا الرأي فطير غير خمير) ان يجعل للنساء مجلس نيابي مستقلٌّ عن مجلس الرجال تنتخبهُ النساء وحدهن ويكون من اختصاصهِ وصلاحيتهِ ان ينظر في شؤون الامة ويرفع قراراتهِ الى مجلس الرجال ويبعث من قِبَلهِ مَن يتولى الدفاع عنها. هذهِ الطريقة اثبت واسهل مراساً من المجلس المشترك الا ان النساء يأبونها لما فيها من ذهاب استقلالهنَّ وعدم مساواتهنَّ للرجال في الحقوق الاجتماعية. فاذا كان ذلك كذلك فلا مفر من التجربة والاختبار فلننتظر. فان نفذ المشروع واستقرَّ ووطد عَلَى اساس صحيح تاه هذا الجيل عَلَى سائر الاجيال وكتب لهُ في سجل الدهر سيرة عبقة دونها كل سيرة. وطابت نفوس النساء ومحي من صدورهنَّ كل غلّ وحقد على الرجال ووقع الصلح بينهنَّ وبينهم وهو صلح يعدل صلح حرب الأمم وزيادة فانما الامم تناجزت وتحازَّت في فلوات الارض. وحرب النوعين واقعة في بيوتهما وعلى موائدهما وفي حفلات مسراتهما ومآتم احزانهما بل في غرف مضاجعهما. انها لحرب بيتيَّة عائليَّة ابويَّة بنويَّة زوجيَّة

ما لقيت سيدة من ذوات الذكاء وفي يدها صحيفة تحمل خبرًا عن

حرب النساء الا كنت معها على خصام مع كثرة ما عندي من التسامح وشيمة الاحتمال في هذه المسألة اذ لم يكفها ان تغضب وانا راضٍ أو ان تتكلم وانا ساكت بل كلفتني ان احكم معها على نوعي واثبت لها طماعية الرجل بما لها من الحقوق في هذا المجتمع الانساني وقد احرجتني احداهنَّ مرة فاخرجتني الى مجادلتها على ألم مني فقلت لها ان الرجل يود للسيدات لو استرحنَ من مشاق الحياة . فاجابت : وأيُّ مجدٍ يدرك بلا عناء . فقلت لها أوَلم يكفكِ ما صار لنوعكِ عندنا من علوّ المنزلة والاحترام وانك لو وازنتِ بين ما انتنَّ عليهِ اليوم و بين ما كنتنَّ عليهِ بالأمس لظهرت لكِ الفروق الفارقة بين الحالين . قالت : هذا صحيح ولكنهُ لا يُغني . تحفلون بنا كما يحفل الناظر بالصور الجميلة ، نحن نريد حقوقاً لا تعطفاً ولا تلطفاً بالمعاملة . وهكذا افترقنا وهي غضبى لا ترضى الا يوم تجلس في مجالس الأمة لمصالح الامة مشاركة الرجل فيها ومقاسمتهُ الحقوق الاجتماعية كذلك

يقول نصراء الانسانية ودعاتها ان البشر كلهم عائلة واحدة والارض بقارّاتها الخمس منزل واحد لهم فاذا صح هذا التعريف وهو مع التوسُّع صحيح جاز للمرأة ان تشارك الرجل في تدبير منزلها الكبير كما شاركتهُ واربت عليهِ في تدبير منزلها الصغير ولا يخفى أنهُ كلما تعاقدت ايديهما على العمل وكثر التمازج فيهِ واشربت نفس الرجل شيئاً من روح المرأة كان هذا كلهُ ادعى الى الاعتدال في مطالب الامم واطماعها لان المرأة بما جُبلت عليهِ من الحنان ورقة الشعور أشد نفوراً من الرجل عن الحروب وعن طلب الفتوح وسفك الدماء واسالة النفوس

على ظبي السيوف الا اني لم ازل في ختام هذه المقالة على شأني في بدئها من أن المرأة لا يفوتها ذكاء الرجل ولا نصيبٌ من إقدامهِ وعزماتهِ وانما محل النظر في مسألتها الاجتماعية كلها انها مشغولة عن كبار الامور بصغار بنيها في عقر بيتها وانها مسؤولة عن نظامهِ وتدبيرهِ خلافاً لزوجها الذي فرضت عليهِ الطبيعة فروضاً أخرى فلكل منهما واجب لزمهُ ولا يمكنهما المناوبة والمبادلة فيهِ . كأن يلزم الرجل بيتهُ وتذهب المرأة الى مجالس الامة ودواوينها الا اذا استعارت المرأة شارب الرجل أو استعار هو ثدي المرأة لإرضاع بنيهِ لان ثندوتهُ لا تغني عن ثديها . هذا ما علقتهُ على هذهِ المسألة والزمن كفيل باظهار الصواب فيها

ومما لا جدال فيهِ ولا شك ان الدول عزمنَ بتاتاً ان يصلحنَ من شأن المرأة ويزدن من قدرها الاجتماعي رفعةً وعلوًّا فاذا لم يفلحنَ في امر عدلنَ الى غيرهِ حتى تدرك المرأة ما سهل من مطالبها وأمانيّها وهو العدل كل العدل

ثم بقي ان ننتظر ما تأتينا بهِ رسل الاخبار من فرنسا والولايات المتحدة الاميركانية لنعلم ما يكون من مساعي النساء هنالك في طلب الحقوق النيابية التي حصلت عليها بالامس نساء انكلترا لسبقهن في طلبها ولجاجهن وحجاجهن فيها حتى فزن فوزًا صحيحاً في هذهِ الايام وجلسنَ في صدور مجالس امتهنّ وكنّ حلية هذه المجالس

باب الادبيات

كلمة في الصحف

أو فيما لها وما عليها

اريد صحف السياسة لا ما وضع للعلم وأريد صحف الجد لا أريد منشورات العبث والمزاح ولا اصفها وهي النيرات والمنيرات ولا اذكر ما لها عند أهل السلطان والكافة في ديار الحرية من المنزلة . اذا رضيت رفعت وان غضبت وضعت تتصرف بالوزارات تصرُّف الايام بذويها فتكون عليهم يوم تنحرف عنهم رأس ماديز أو أهول هولاً تتقاضاهم كل حق تزعم انهُ لها وتشرف على تدابيرهم اشراف الوصي وتطل على مساعيهم اطلال القيم على محجورهِ . فان أحسنوا الصنع جزتهم خيراً وان اساؤوا ألهبتهم تسوئة وتخطئة . ولطالما اسقطتهم بما أحرجتهم من دسوتهم وألزمتهم كسور بيوتهم . ولم تبلغ الغاية من نخامة المكانة وضخامة القدر بمجرد الاماني في ضعف همة ولا صارت روح الوطنية والقيم عليها بطائرات التخيل أو صائدات التحيل بل ادركت عزها ومنعتها بنصح الخدمة لقومها ودولها . تأتيهم من خطرات الخواطر صنوفاً صنوفاً ومن آثار امس واليوم وما تتكهن بهِ من مصير الغد ما يملأ الحافظات . وما رأيناها عند تضارب آرائها متشاتمة تقع في اعراضها وقع المقراض ولا شهدنا لها في مسائلها الخلافية ابراقاً وارعاداً يقلُّ في جنبها هزيم الرعد ولا بصرنا بها تسف الى السفاسف أو يقع طائرها على الخبائث بل

تعطيك الحديث والخبر كما يعطي الشجر طيبات الثمر وان أشهى ما تنبسط له نفوسها هو ان تظفر عند قرائها بحظوة . ثم اذا لم تخش الرؤوس المتوجة أو لم تهب سيوف النقمة تسلُّ عليها من جانب الآمرين الناهين او حقرت بطشات القانون فيما هو فوق طورهِ وطوقهِ فقد رهبت كلمة الجماعة وخشيت قضاء الامة ان ينزل بها لو ضلت واعتسفت لا سيما المحازبة منها أي ذوات الفرق والاحزاب فانها تلتزم دعوة حزبها التزام الخاشع صلاتهُ وتهوى اعلاءها على سائر الدعوات لا تحسب على عقود البنان عقود الاشتراكات أضاعت منها ام لم تضع زادت عليها أم لم تزد وانما تجدُّ بها الغيرة لو حازت رصيفتها في الصناعة فضل السبق في قضية سياسية أو مسألة قضائية أو كانت حرب أو معارض أو مؤتمرات أو مجامع ولم تكن هي اجمع لاخبارها وأجلب لوقائعها منها

وفي المحفوظ والعهد غير بعيد ان مراسل الدايلي نيوز في بخارست ادى لادارة التلغراف يوم ان فتح الروس بلافنا في حربهم مع الاتراك ١٤ الف فرنك أو ازيد لانها قدمتهُ في بعث الخبر الى جريدتهِ في لوندرا فوصل اليها قبل ان يصل تلغراف امبراطور الروس الى بطرسبرج ببضع دقائق

والصحف المصرية على جدة نشأتها في جنب الاحقاب التي مضت على صحف الغرب لم تبلغ شأواً قصيراً وما كان همها في الواجبات والحقوق الوطنية ضئيلاً ولا أبخس حق اخواتها في الاقطار الشرقية ولا اهضم فضل اصحابها وانما لا يرجى من الطائر المكتوف طيران اذ

تصعقهم صاعقات الانذار عند مهب كل ريح والصحف المصرية ناعمة البال بفضل قانونها الحر الرفيق والقوم عليها مقبلون ولها مهتزون يحسبون ساعات توزيعها من ايمن الساعات وأسعدها حتى اذا راجت وجدتها في ايدي الطبقات على تغاير اقدارها ينتزفونها بالمطالعة ويستصفونها استصفاءً وما كنت احسب قبل قدوم هذه الديار ان حركة الخواطر وصلت فيه الى هذا القدر ولا ان الالمام بواقعات السياسة شامل عميم فلقد لقيت اناساً عديدين في الاسكندرية والعاصمة من مزارعي الارياف وفلاحي الصعيد وذاكرتهم الاحوال السياسية الداخلية والخارجية واستطلعت رأيهم في يوم مصر وغدها وتنقل بنا الحديث وتصرفت بنا احكام البحث فاذا هم يروون اخبار الممالك كما يروون اخبار الريف والصعيد حتى خيل اليَّ انهم مزارعو سياسة لا مزارعو دراسة ولولا ان الجرائد بسطت لهم الشروح وكشفت المخبئات لما تكشفت لهم هذه الحقائق السياسية

قلت والصحف المصرية قسمان عربية وافرنجية أو وطنية ونزيلة . على ان معول التطر ووطني القطر على الوطنية منها فالاخ قبل الصديق والصديق قبل المعرفة والوطني اعلم بمواضع النفع ومواقع الضرر والوطني ادفع عن قومهِ واعطف عليهم وارفق بهم ولا ينكر على الصحف الافرنجية تودادها الى مصر والمصريين وعنايتها بمصالحهم فقد قرأت لها في هذين الشهرين وأخص بالذكر صحيفة الفاردلكسندري فصولاً مشبعة على تعديل الضرائب وعلى الري والأمن كان لها فيها رأي جميل

وغرض حميد وان شاب بعض فصول الامن فيها مغالاة ربما اوهمت البعيد من اهل الاقطار الاخرى ان الامن انتقض من أُسِّهِ في مصر وان الهرج والمرج ملءُ البلاد على كون ما يقع في اوساط عواصم الدول هو اسوأ واكبر مما يقع في بعض جهات القطر وكفى برهاناً ما يستخرج كل يوم من انهر التاميز والسين والدانوب من اشلاء القتلى المغتالين اغتيالاً. ثم ان لبعض هذه الصحف ولا اقصد صنفاً من اصنافها قليلاً من النزق والحدة في كلامها على مشروعات الادارة والاحكام فاذا قرَّر مجلس النظار مشروعاً وبدا لصاحب جريدة نظرة سوءٍ فيهِ اكبر واعظم المصاب بما يحمل ضعيف الذهن أو بعيد المكان على حسبان مصر تحت طائلة العسف ولعلَّ الحكومة أصابت فتُظلم أو اخطأت فلا تُرحم في حين أن لها ان تضع اليوم ما ترى فيهِ فائدة للرعية ثم تنقضهُ في الغد لانها وجدتهُ بعد التقليب والاختبار غير وافٍ بالمقصود والمراد ولا حرج عليها ولا ملام ألا ترى حكومات اوربا ومجالسها النيابية تتقارح على بعضها البعض ابد الدهر المطالب والمشروعات فهي في كل عام جديد على زي جديد ولا سبيل عليها فيما صنعت. ان السياسة كالطب بمعنى انهما كليهما في قبضة التجارب فما نفع طُلب وجُلب وما ضرَّ نُفي وطُرح وللغازت والبوسفور والسفنكس والفار والامونيا وغيرها من صحف النزلاء ان تتفانى في نصرة كلمات دولها ما شاءت وانما ليس لها في شرع الضمائر وسنَّة الوفاء ان تتخطى اعناق مصر الى اغراضها ولا ان يبلغ بها الشطط الى ما لا يحمد

وبقي أن نقول ان اسمى الواجبات المفترضة على الصحف المصرية

• هو توطئة كل مستوعر بين يدي حكومتها فتمدها بالصواب اللباب وتعينها على ما يكتنفها من مكاره الايام على ما هو معروف في هذه الحكومة من النزوع للاصلاح وارادة الخير للرعية (مقطم ١٨٩١)

شيمة الاهتمال في الصحف

خير صحف الاخبار من أصاب فيها قلم كل ذي خاطر مرتعاً ينزل عليهِ أو مضيفاً يأوي اليهِ . وافق هواها أو لم يوافقهُ . جانسهُ أو ندَّ عنهُ كل ذلك لديها سواء . وهو ما أوجبهُ أدب النشر وفرضهُ حكم البحث . والصحف خاصة على وجهٍ وعامة على آخر فما جاء عفو قرائحها وتصرّح عن محض خواطرها لزمها اثرهُ وكانت عليها تباعتهُ وهو وجه الخصوص وما نقلتهُ عن رصيفاتها أو أوردتهُ من مقالات الكتاب والمراسلين برئت منهُ وعلى صاحبهِ ما يكون في محاكم الجمهور وذلك وجه العموم . وعلى قدر كرم هذه الصحف وشيمة احتمالها تأتي عظائمها وتعظم فوائدها لان جانب العموم اوسع مجالاً وارحب ذراعاً وهو ملك للعامة بحق الوطنية تتقاضى فيهِ اغراضها وتجلو عليهِ آراءها . فلو دعتهُ مباح اسرارها ومفرج ضيقها ومعهد شوراها لجاءت الاسماء على مسمياتها

تلك سنَّةٌ اتبعتها مشهورات جرائد الغرب وعصتها مهجوراتها ومن اغفلها اهل النقد اغفالاً

وهذهِ التيمس والتان والدبا والدالي نيوز ومن ضارعها بالفضل

والمكانة من صحف الممالك تنشر لمن كاتبها احياناً تلو احيان مقالات وفصولاً على ضد مذهبها السياسي ولا تمنعها الضديَّة من انزال الضيف في أعز مكان من الكرامة والحفاوة . فان صبرت على احكام ما ورد في مقالهِ من الخواطر تجاوزت عنها غير معارضة وان عزَّ الصبر وضعت فصلاً زيفت فيهِ مزاعم المراسل ووهنَّتها ما وجدت عليها سبيلاً خلافاً لما جرت عليهِ الصحف الشرقية لهذا العهد . أتاها ما حلي في عينها وحلا في فمها ولابس هوى نفسها وعلق بطبعها ومذهبها نشرتهُ والا طوتهُ ونبذتهُ ووكلت بهِ العناكب والثعالب وفي ذلك من الغضاضة بقدر المراسلين ومن العبث بالمصلحة العامة ما لا يخفى . فلتجرِ الجرائد المصرية على حكم الاحتمال فتأتم بها باقي الجرائد الشرقية من حيث انها — أي الجرائد المصرية — ديباجة سفرها وفاتحة كتابها ولعلها جارية عليهِ بعون الله

ولا شك ولا ريب أن وراء تقرير سُنَّة الاحتمال اغراضاً حسنة ووجوهاً جميلة يعرفها أهل البحث والنظر المرسل في اكباد الامور وقد قبضهم عن الانطلاق في ساحات المباحث والمطالب ما يجدونهُ في معظم الصحف العربية من التجافي عن نشر ما يرد اليها مغائرًا مذاهبها السياسية والتأثم من أن تمسهُ يدٍ أو تطرف عليهِ عيناً . ان هذا لأمر ترفضهُ حرية العصر وهو من التعصب الناد بالمكان السحيق

ومن قال بالمخالفة بين الصحف بمعنى ان ينشر في كل صحيفة ما يلائم طريقتها وينافر خطة الاخرى أو ان يخطئ في الواحدة مذهب الثانية

فقد رضي لجرائد وطنهِ بالعجز عن بلوغ كمالات التحرير وسعى في التفرقة والقطيعة وجهل انهُ لا يطيب للشاكي من عضو ان يحكَّ الآخر بل يلذ لهُ أن يحكَّ موضع الوجع ويشكو محل الالم وان مباشرة المناظرة لا ثالث بين المتناظرين أدعى الى الهوادة وألطف بالنفوس من ان تحكم اجنبياً أو تستنصرهُ عَلَى صاحبك صاحب الجريدة ما لم تفض الكأس

ولا أعلم وعهد الله ما تنتهي اليهِ رسائلي لو تعرّضت لتخطئة السياسة المصرية الحاضرة منبهاً عَلَى سقطاتها ومغالطها في الصحف المتشيعة لها أو لو حمدت فعالها وَعددت حسناتها في الصحف المنحرفة عنها . أيطيق الفريقان قبول رسائلي ويوسعان لها مكاناً رحيباً في بطون الصفحات أم يرمى بها وجه الارض أو تزج في ملاف الإدارة

وربما كتب بعض اهل الاقلام رسائل بذل من اجلها ضياء العيون ودماء المهجات فتطرح من وراء الظهور بسبب انها نافرة عن مذهب الجريدة التي بعثت اليها (مقطم سنة ١٨٩١)

المعربات عمه لغة الاعاجم

لكل امة هبَّة بعد رقدة أو رقدة بعد هبَّة . فمتى كانت على حال النشأة وفي دور العزة والامتناع بدرت الى احياء معالم العلم بعد ان تتم لدولتها الشدة والبأس في انحاء ملكها . فاذا نكبها الدهر ورماها بارزائهِ صار ما ادخرتهُ في خزائنها من اجناس العلوم وآثار الحضارة والعمران سلباً

ومغنماً لمن غلب امرهُ عليها بل صارت هي كلها منتهباً ومفترساً لكل طالب وقد وجدنا في الممالك التي آلت عروشها الى الاثلال عبرة لكل معتبر وبلغ من تهالك الافرنج على نقل آثار سلفنا ان نقلوا المعنويات والحسيات معاً فاخذوا الاثار وحملوا الاحجار ولو أوتوا المقدرة والامكان لرأينا بعلبكً في باريس والاهرام في لوندرا وتدمر وما تبع تدمر في واشنطون وغير ما ذكر في غير ما لم يذكر من الحواضر والعواصم

وليس غرضي بما اوردت ان الامم لا تستفيد من الدول القائمة الا بعد عثرتها وكبوتها فقد افاضت دول الافرنج سنى المدنية على معمور الارض وزانت محاسن حضريتها الكون حتى انتهى منطادها الى السبع الطباق وهي لا تزال في عنفوان امرها ومستفحل قوتها

عود : ومتى استفاقت الامة من عثرتها وعاودتها النشأة طلبت مفقودها وجدَّت في اثر مضاعها استعادة لسابق مجدها . وهاك الآن ما هو واقع في بعض الاقاليم العربية مثل مصر والشام من الاهتزاز للعلم والسعي وراء اللغات والمضاء في النقل والتعريب عن لغات الافرنج انتفاعاً بما حصل لأهل الغرب من المدنيات والاديبات وما انتظم لهم من الفنون وما اتسع لهم من الابداع والاختراع الا ان سعينا نحن معاشر العرب لم يسلم من الاذى ولم يبرأ من العيب والرعية ومن ولوا امر الرعية فيهِ سواء . فان معظم التعريب الذي وليهُ أهل الخطط والمناصب أو اقدم عليهِ بعض نبهاء الوطن معتل مختلط فما قرأنا (ولا يبنى على النادر حكم) ترجمة في علم ولا تاريخاً لأمة ولا اثراً لصناعة الى آخر ما وقع الينا من

المعربات الاصبنا فساداً في الترجمة أو ركاكة في التعبير أو حذفاً مخلاً أو تصرُّفاً قبيحاً . ثم لو رصنت عبارة بعضهم وجزلت لما استقام لها المعنى وصح الاخذ لما اتفق في بعض الاحيان من اقتدار المترجم في لغتهِ وضعفهِ في اللغة الاعجمية التي أخذ عنها

ولا يخفى ان اول ما يحتاج اليهِ المعرب انما هو ان يكون بالغاً حد الكفاء والاضطلاع من اللغتين وقد كان من نكد الدنيا على ابناء لغتنا ان معظم من عربوا واستخرجوا من لغات الاعاجم هم على جهة اللغة وعلم اللسان في حكم الاعاجم فقد انتهى ببعضهم سقم التعبير الى مقدار انك لا تدري لولا رسوم الحروف العربية البادية للعيان انهُ عرب بلسانهِ العربي او بلسان آخر . نعم لا تدري أترجم مفهومات ومعقولات ام ترجم طلاسم واضغاثاً . فعل كل ذلك وهو يحسب انهُ محسن مفضل فاضاع عمرهُ غير مشكور واضاع عمر القارئ غير مستفيد

وقد تدارك بعض المعربين امرهم فاستعانوا عند التعريب بكتبة اكفاء اشداء في اللغة تصحيحاً لعبارتهم واذهاباً للعجمة الملمة بها الا ان ذلك لم يفِ بتمام المراد من وجه ان غالبية المستعان بهم جاهلون اللسان الاعجمي فيهذّبون اللفظ ويذهبون المعنى . وان انتباهة المعرب اضعف من ان تضبط قلم المصحح وتسوقهُ على طوع الارادة الى حيث يهوى صاحب الترجمة من الباس اللفظ تمام المعنى كالباس الخياط الحاذق جسم المستخيط المتأنق . فاذاً وجب على من علم من نفسهِ العجز والقصور عن مطلب التعريب ان يستعين بمن هو اقدر منه لغةً وبياناً ثم وجب عليهِ ان

يختارهُ عالماً باللغة الاعجمية التي أراد هو الاخذ عنها

ولا يخفى ان الترجمة أمانة من أجلّ الامانات فمن خانها كان أعظم ذنباً واكبر جريمة ممن خان في عامة الامانات لان هذه قاصرة الضرر على صاحب الامانة الذي ائتمن الوديع عليها وتلك خصوصية وعموميـة تصيب صاحب التأليف المعرب كما يصيب عامة من قرأوا ترجمة كتابهِ فاسدة معتلة وقد رعى بعضهم حق الامانة ولـكنه غالى في التعصب للترجمة الحرفية حتى استعبد العبارة العربيـة وأذلها اذلالاً فقام لترجمتهِ هيكل افرنجي تحت بشرة عربيـة فهل بمثل هـذه الترجمات نفاخر أم بمثلها نقتبس معارف المغاربة . على اننا لا نكلف نفوس المعربين محالاً فلا نسألهم مضارعة ابن المقفع في ترجمة كليلة ودمنة كأن يأتوا ما أتاهُ من معجزات الاساليب في التعريب وانما نقترح عليهم افراغ الترجمة في القوالب اللائقة المستحبة . اذا قرئ الكلام ادركتهُ المخيلة وشربهُ الفهم . ذلك ما نوجه اليهِ نظر وزارات المعارف في الاستانة ومصر وتونس ومراكش ضناً بمكنونات التآليف ان تفسدها ايدي المترجمين فيفوت نفعها ويفوت غرض ذويها

(مقطم سنة ١٨٩١)

حرمة التاريخ في الامم الحرة

جان دارك

التاريخ هو الشاهد الخالد على أعمال البشر . وهو في عيون المتمدنين أرفع وأعز مكاناً منهُ في عيون الجاهلين الذين لا يعرفون له قدراً ولا يحسبون لهُ شأناً فلذلك ترى أمم المدنية والحضارة تنظر الى التاريخ وترهب أحكامهُ كما يرهب المتهمون أحكام القضاء الشديد . ينظر كبار السياسيين والعلماء وقواد الجيوش وغيرهم من أفاضل الناس بالعين الواحدة الى دنياهم و بالعين الاخرى الى تاريخهم القابل ويتفانون في اقامة العظائم وصنع المآثر حتى يحرزوا صفحة غراء كما يقولون في صحف التاريخ فاذا صنع عظيم منهم عظيمة من الامور قالوا له هنيئاً لك صفحة من التاريخ وان مما يقحم أهل الهمم والعزائم في جلائل الاعمال ما يشاهدونه على ممر الايام من الاعياد والمحافل التي تقام لمن اشتهر منهم في علم أو حرب أو كرم أو هبة للانسانية واكثر من يجلون ومن يكرمون انما هم أبطالهم الذين قهروا أعداء وطنهم ودفعوهم عنهُ ونجوهُ من فتح أصابهُ أو مكروه نزل به اذ لاتزال أمة ذلك البطل تحفل بهِ وتعيد له أعياد نصرهِ على عدوها ولو أصبح ذلك العدو صديقاً او صار حليفاً اميناً وقد بلغت المدنية والحرية من الافرنج حداً بعيداً واتخذوا الانصاف شعارهم في هذه المظاهر الوطنية والشعائر القومية فلا يكبر على الفرنسويين مثلاً ان يعيد الانكليز كل سنة للاميرال نلسون قاهر الاسطولين الفرنسوي والاسباني في ترافلغار ـ (طرف الغار وهو اسم عربي اندلسي) عام ١٨٠٥ وترافلغار

هذه رأس ساحل اسباني الى الشمال الغربي من جبل طارق . حدث بهِ في ذلك العام ان فرنسا واسبانيا اتحدتا على انكلترا وجمعتا عليها اسطوليهما فقاتلهما الاميرال نلسون ودمرهما الا انهُ قتل في تلك المعركة ولكنهُ قبل ان تفيض روحهُ رأى اعلام النصر خافقة على عمد بوارجهِ فمات قرير العين . وهو هو نفسهُ الذي ظفر بالاسطول الفرنسوي في ابي قير عام ١٧٩٨ . فلا يشق بعد هذا كلهِ على الفرنسويين ان يعيّد الانكليز لهذا الاميرال الكبير لان ذلك من حقوق تاريخهم الحربي ولانهم لا يقصدون بهذا التعييد الشماتة والفخر عليهم بل المراد منهُ اكرام بطلهم واغراء ذوي الهمم والنخوات من قومهم ان يقتدوا بهِ وفي هذا خدمة كبرى للأوطان كلها لا للوطن الانكليزي وحدهُ فان التشبه والجري على آثار المشاهير محمود العواقب والاثر ولم يدعني الى انشاء هذه المقالة الا ما قرأتهُ في اهرام الثلثاء بين اخبار الاسكندرية عن وصول تمثال الفتاة جان دارك الى كلية سانت كاترين في الاسكندرية مهدى اليها من بعض طلبتها القدماء نزلاء فرنسا الآن وقد نصب في كنيسة سانت كاترين

وأجمل ما رأيت في حفلة هذا التمثال ان ضباط الجيش الانكليزي اشتركوا بها وان جماعة من جنودهم حملوا على اكتافهم التمثال مع بعض الجنود الفرنسوية حتى أوصلوهُ الى داخل الكنيسة وأجلسوهُ على المكان الذي أعدّ لهُ من قبل . ومَن هي جان دارك : هي البطلة الفرنسوية التي أنقذت فرنسا من غزوات الانكليز عام ١٤٢٩ وكانت لها اليد الطولى

في اخراجهم من فرنسا وها أنت ترى الانكليز يحملون اليوم تمثالها على اكتافهم وينزلونهُ بين مجالي اكرامهم واحترامهم وذلك لان جان دارك اصبحت من ودائع التاريخ ولقومها الحق ان يفخروا بها لا لغرض الاساءة الى اعداء الامس ولا الى حلفاء اليوم فكأن الانكليز في كرم طباعهم هذا قد اكرموا الشجاعة والتاريخ واكرموا حلفاءهم الفرنسويين الذين يتمازجون واياهم الدماء في ميدان حرب الامم من عام اتم . ومن اين للبطلة جان دارك ان تسمع تهنئتنا لها بما صنعهُ لها اعداؤها البواسل من الحفاوة والتكريم ناسين ما وقع لهم معها في حصار اورليان من نحو خمسة قرون ومن اين لها فوق ذلك ان تسمع تهنئتنا لها بتقديس الكنيسة لها وتكذيب اولئك الجفاة الغلاظ الذين اتهموها في مذهبها الديني وأحرقوها عام ١٤٣١ وكفروا بفضلها الذي على رؤوسهم وعلى وطنها الذي حررتهُ من الفاتحين . ثم من أين لنا ان نسائلها على بعد الدارين هل درَت بان امتها الفرنسوية جعلت لها عيداً وطنياً رسمياً كل عام تقف بهِ بين يدي تمثالها في عواصم فرنسا وأمهات مدنها وتؤدي لها واجب الاجلال وتؤدي معها أيضاً للتاريخ الوطني حقهُ

ألا اسعدي في مقرك العلوي لقد اجتمع اليوم على اكرامكِ اصدقاؤكِ واعداؤكِ وقضى حق شكرك دينك ودنياكِ

(اهرام سنة ١٩١٥)

التنجيم جريمة مباحة على الطرق

التنجيم (وفي اصطلاح العوام تبصير البخت) جريمة كثر وقوعها على قوارع الطرق وعلى مرأى الناس كل يوم وانما قلما رفعت الدعوى العمومية بها وقد مضى عليَّ سنون عديدة وأنا محترف المحاماة فما رأيت مرة على جدول المحاكم دعوى رفعت على منجم أو مبصر أو على منجمة أو مبصرة فكأن جريمة تبصير البخت وردت في القانون مماتة كما وردت ألفاظ في قواميس اللغة لم تستعمل فسميت الالفاظ المماتة على كون جريمة التبصير من الجرائم التي ترتكب علانية وجهرة وفيها ضرر كثير. ولم أرَ أجرأ من مرتكبيها فهم يقعدون على الشوارع والطرق العمومية وأدوات التنجيم والتبصير بين أيديهم يبيعون الدجل والكذب والمخرقة كما يباع المال الحلال السائغ وأجرأ من مرتكبي التبصير مرتكباتهُ من النساء البدويات الساكنات انحاء الجيزة وجوانب الاهرام فهنَّ ينادين ملء أفواههن « تعال شوف البخت » وأجرأ من هذين الضربين من المحتالين بعض رجال البوليس فقد يجالس المبصرين والمبصرات ويسألهم الكشف عن بختهِ لعلهُ يبشر بمستقبل بديع في ميدان السيوف لم يطلهُ نابليون ولا أمثالهُ. ولو عقل لقبض على هؤلاء الافاقين الذين لا عمل لهم غير العبث بالعقول الضعيفة وذهب بهم الى مركز البوليس ودفعهم الى المحققين الجنائيين. والعجب من أمر هذه الجريمة المباحة المهدرة على حساب الامة انها كانت موضع عناية الشارع المصري فقد اعتبرها في قانون العقوبات الذي صدر عام ١٨٨٣ مخالفة يعاقب عليها بالغرامة من ٥٠

قرشاً الى ١٠٠ قرش وبالحبس من يوم الى أربعة أيام أو باحدى هاتين العقوبتين . ولما وقع في نفسهِ ان ضررها عظيم على جهة ان المبصر يقتنص فلوس المستبصر وعقلهُ معاً ووراء هذين الضررين الخسارة كل الخسارة على المجتمع هبَّ الى اغلاظ العقوبة فرفعها في الامر العالي الذي خرج عام ١٨٩١ ثم في الامر العالي الذي خرج عام ١٨٩٤ الى مرتبة الجنح وجعل عقوبتها الحبس من ١٥ يوماً الى ٤٥ يوماً بدلاً من يوم الى اربعة ايام وتلك حكمة ومروءة منهُ الا انهُ لم يدر في خلدهِ ان عنايتهُ هذهِ تقابل بالاغضاء والاغفال من جانب الموكلين بمراقبة اهل الجرائم والمنكرات

وما كنا لنظلم البوليس على اطلاقهِ ففيهِ قوم من ذوي الهمم والحرص على تنفيذ القوانين واللوائح وانما فيهِ كثيرون يعدون بالمئات لا يصلحون لهذه الخدمة الجليلة التي هي مدار الأمن وعليها يبني القضاء أعمالهُ في بلاد المدنية ولا يجهلنَ أحد ما ضاع من الجرائم على المصلحة العمومية من جراء غفلات جماعات من البوليس أو تغافلهم ولهذا أجد من واجبات الحكومة ان تعنى باصلاح هذه الفئة وأول ذلك ان تزيد من رواتبها الى حد يزين لاهل الذكاء والاخلاق الفاضلة من الامة أو من الاجانب قبول الخدمة والا فما دام الراتب على قدرهِ الحاضر والبوليس على جهلهِ فاي شيء حسن يرجى منهُ وكيف تصلح مصلحة الامة وهؤلاء من حفظة امنها ونظامها العام أو كيف يجوز ان ترفع الدعاوي الجنائية بانواعها وأساس هذه الدعاوي الاول هو محاضر البوليس ثم لا يمر بنا يوم الا وفيهِ قوانين ولوائح جديدة يوكل امرها الى البوليس

ويلزم بالتنبه لها والسهر عليها . وجملة القول انهُ لا صلاح لهذهِ الحال الا باصلاح البوليس وان افضى الى زيادة ميزانيتهِ الوفاً بعد الوف من الدنانير المصرية

ولا يخفى ان البوليس هو الصلة الاولى بين الرعية وبين الحكومة وهو ايان اتجهنا واقف بين ايدينا او على ميامننا ومياسرنا واليهِ نلجأ عند كل شكوى ونفزع اليهِ او يسرع الينا عند كل جريمة . فمن كان هذا الشأن شأنهُ وجبت العناية بهِ حتى يكون جديراً بالامة و بالحكومة معاً والبوليس عنوان مدنيات الامم التي ينسب اليها ومثال ترقياتها يعلم ذلك من ساح في الدنيا وتقلب على عينهِ ما يلقاهُ من معاملات بوليسها فيحكم لهذه الامة او لتلك بالافضلية على سواها لما قام في ذهنهِ ونفسهِ من ان نظام البوليس الذي راقهُ واعجبهُ هو مستمد من نظامات تلك الامة ومدنياتها

(اهرام سنة ١٩١٥)

الممالك بصناعاتها

متى كثرت الصناعات في بلد قل هو بلد العلم والثروة والرقي اذ لا تجتمع الصناعة والجهل ولا تجتمع والفقر وانما هي بنت العلم وام الغنى واليسار وربما اغنت الصناعة عن الزراعة اذا راجت سوقها وقامت تجارتها ولم تغنِ الزراعة عنها وان ادرَّت الخير وانبتت لاهلها البركات . هذه بلاد الانكليز مثلاً أي جزائرهم البريطانية قد ضاقت عليهم مع نسبة

عددهم الكثير ومع ذلك كفتها صناعاتها التي تصدر الى انحاء العالم محمولة على آلاف من سفنها التجارية ترسل قماشاً وماعوناً أو نحاساً وحديداً وتعود ذهباً كريماً وفضة بيضاء حتى أصبحوا اثرى امم الارض ومثلهم الفرنسويون الذين جمعوا اليهم الزراعة والصناعة معاً. وكذا الالمان فقد صاروا على حداثة امبراطوريتهم المتحدة من الغنى بمكان قبل هذه الحرب التي رماهم امبراطورهم برزاياها وعرضهم بها على الهلاك والدمار وكأنّ ما اعطاهم بيد سلبهم اياه باخرى حسنة بسيئة وقد تكافأتا

***

وللصناعات فوائد جلائل للامة فهي اذا اصدرتها الى البلدان الاجنبية اصابت منها المكاسب الكبرى واذا باعتها طيّ بلادها باعتها لابنائها بالثمن السهل اللين وهي تشغل طبقات كثيرة من فتيان الامة وفتياتها لولاها لضاق بهم العيش ولنكدت عليهم الحياة ولا يظهر أثر ذلك الا يوم تقع حرب أو يقوم اعتصاب وشغب تبطل معها الاشغال الصناعية وتمسي عشرات الالوف من الناس ولا عمل لهم ويصبحون عالة على كاهل الامة وما اكثر الشواهد والعبر التي تمر بنا في هذه الايام ايام الحرب والاعتصابات. وبعد هذا كلهِ اذا شئت ان تعرف فضل الصناعة وانها لأنهض دليل على مدنية الامة وثروتها وعلو كعبها في العلوم والفنون فانظر الى آثار مصر لعهد فراعنتها وبطالستها والى آثار اثينا ورومية والى آثار سورية لعهد فينيقيها ورومانها والى عاديات اشور وبابل تجدها كلها آيات صادقات على تقدم الصناعة في تلك الدول

والاجيال وفي ذلك فخر مخلد لها يدل على ان الصناعة هي حياة الامم ما بقيت هذه الامم ثم هي حياتها أيضاً اذا هلكت تترجم عن سابق مجدها وتحدث عن ماضي عزها

* * *

وأحق الحكومات باحياء الصناعة وترقيتها انما هي حكومة مصر خليفة دولها العتيقة التي اعجزت الدنيا بجمال صناعاتها حتى كان ما خلفت من الآثار زينة الدهر وحلية كل بلد عظيم مثل باريس ولوندرا ونيويورك وغيرهن من المدائن التي اوتيت حظاً بامتلاك شيء من نفائس قدماء المصريين وانزالهِ ساحاتها وباحاتها كما تنزل الاقراط والعقود في الآذان والاجياد وقد تنبهت الحكومة المصرية للعلم بعد ان افاقت من العسر والقروض التي اثقلتها فشادت المدارس واكثرت منها حتى اعطت كل مكان حقهُ ثم التفتت للصناعة فانشأت لها بعض المدارس ثم جرت على اثرها مجالس المديريات فاقامت شيئاً من مدارس الصناعة الا ان كل هذا لا يغني ولا بد من المزيد وبذل المقادير الكثيرة من المال مما يمكن الحكومة معهُ تجديد المدارس الصناعية واتقانها بان تجلب اليها قوماً من حذاق اهل الصناعات حتى تجتمع لمصر مزيتا الزراعة والصناعة وحتى يتدفق الخير في واديها وينساب في اباطحها كما انساب نيلها. أترى عيوننا ام عيون أبنائنا واحفادنا قطننا البديع الفاخر يغزل على معاملنا وتنسج منهُ اثوابنا ومفترشات بيوتنا شأنهُ في بلاد اوربا. لقد بدأنا بصنع الطربوش في معمل قها لنكسو رأسنا فهل لنا ان نكسو سائر الجسم

من صنع أيدينا كما تكسى الامم والشعوب الراقية . وفقنا الله لادراك هذه الامنية وامثالها من حاجياتنا وكمالياتنا حتى نغنى عن مجلوبات الغرب بقدر ما نستطيع واولها الابرة وخيطها ومعلقة الاكل ومسواك الاسنان وهذه الاشياء اهون ما نجلبهُ من اوربا وانما لا غناء لنا عنهُ . فلتجد الحكومة في خدمة الصناعات لانها تؤدينا الى الحياة الصحيحة التي هي أليق بالنوع الانساني وهي ترفع الناس جملة عن خشونة الهمجية وتذهب بهم الى نعيم العيش على جهة ملابسهم ومآكلهم ومجامعهم وسائر حالاتهم المدنية فاذا نظرت الى الهمج الذين خلوا منها والى الامم التي حصلت عليها رأيت الفرق بينهم يكاد يكون كالفرق بين الوحشي والادمي والفضل عائد للصناعات التي هي زبدة المدنية وخلاصتها

(اهرام سنة ١٩١٥)

محكمة الضمائر اوسع سلطاناً من محكمة القانون

اعتدلوا في البيوع تغنموا المال والشكر

يعاقب القانون على أفعال معينة محددة فيهِ ويترك باقي أفعال الناس الى ضمائر الناس . على ان الذي يعاقب عليهِ القانون قد يثبت على فاعلهِ وقد لا يثبت عليهِ . نتج من ذلك ان معظم الافعال البشرية المنكرة لا يدركها العقاب في محكمة القانون وليس على فاعليها من حرج فيها وانما تنالها محكمة الضمائر والذم التي تتناول كل فعل ذميم وتلذع فاعلهُ كما لذعت النار ولولا تقريع الناس بعضهم بعضاً وتعييرهم بعضهم بعضاً لكثر

فساد الاخلاق وما أغنى القانون شيئاً لانهُ كما قدمنا قاصر على طائفة من الافعال محددة معددة ولا يخفى ان القانون أباح التجار والباعة ان يكسبوا ما استطاعوا في متاجرهم ولم يحدد لهم حدًّا لما في هذا من الضرر لحرية التجارة والمعايش ولان القانون ليس من شأنهِ أن يتولى الوصاية عن الراشدين من الامة وانما لهُ ان يكفل القاصرين ومن فقدوا الاهلية الشرعية فيقيهم الغدر ويحول بينهم وبين معامليهم من اصحاب الاشداق الواسعة الا في زمن الحروب والمصايب فقد جاز للحكومات وهي ربات القانون أن تكفل الرعية كلها وترد عنها مطامع التجار والباعة ولكن في ضروريات الاشياء كالمواد الغذائية مثلاً فتعين لها اسعارًا في اسواق البيع والشراء وتنذر من يعبث بهذه التسعيرة بالعقاب على نحو ما فعلت الحكومة المصرية عند ما وقعت حرب الامم . والغرض من هذا ظاهر وعذر الحكومة واضح في غل الطامعين ورد ايديهم الى اعناقهم الا ان عمل الحكومة قاصر على صنف معين من الاشياء وهو صنف المواد الغذائية وربما فرَّ البائع الطامع من رقابتها في هذا الصنف نفسهِ فباع كما يهوى وعصى ضميرهُ وانما ما رأيك في عامة الاشياء التي لا ترقبها الحكومة ولا حق لها في مراقبتها . وما رأيك في الذين علقوا على صدور بضاعاتهم وعلى جبهات مخازنهم السعر محدد (بري فيكس) وتحت هذا التحديد خمسون أو ستون في المائة سلباً ونهباً وما رأيك في بائع ليس هو من اصحاب الاسعار المحددة تأتيهِ لشراء حاجة فيساومك في ثمنها ويغالبك ويقسم لك بالله وبانبياء الله الاخيار ان هذا المتاع الذي تشتريهِ منهُ

لا يكسب بهِ لو باعهُ لك الا قرشاً أو نصف قرش وهو كاذب واليمين غموس والربح واحد بواحد فاين الضمير وأين محكمة الضمائر والذمم تلذع هذا المائن

* * *

وقد اصبحت الحرب القائمة عذرًا لاولئك السلبة حتى باعة الخضروات كأنما الخضروات التي تزرع في جنائن العاصمة هي من واردات المانيا والنمسا المحصورتين فما الحيلة في امثالهم اذا كانت ضمائرهم لا تزجرهم عن هـذه الدنايا ولا في قلوبهم رحمة ولا رأفة وليس من طاقة الحكومة ولا من حقها الشرعي ان تحدد الاسعار في كل صنف وانما لها ان تعظ اهل الطمع وتبذل النصح لهم ان يعتدلوا بأية طريقة اختارتها ولو من طريق الجريدة الرسمية وللجمعيات والنوادي ان تتعاون على الامر مع الحكومة فاننا في زمن لا ينفع فيهِ الا المروءة وتحكيم الضمائر والذمم في افعالنا حتى يدفع الله هذه الحرب ويرفع عن الانام شرها وانت تراها انها كلما طالت تطاير شررها الى امم اخرى فهبَّت للقتال . كان اول وقوعها بين المانيا وروسيا ثم بين تلك وبين فرنسا وانكلترا ثم بين النمسا وروسيا ثم بين اليابان والمانيا والنمسا ثم بين ايطاليا والنمسا والمانيا وغدًا بين رومانيا وبين النمسا والمانيا ثم تتبعها بلغاريا واليونان . فاذا تجاوزت الحرب اشهرًا أخرى برزت هولندا والدانمرك ولهما مطمع في شمال المانيا فيغلو ثمن كل متاع وسلعة في اسواق التجارة ولا ترخص غير الارواح في اسواق المنايا

* * *

تلك حالنا اجملتها في هذه العجالة وعنفتُ فيها على الذين اتخذوا مصايب الانسانية في هذهِ الحرب وسيلة للغنى وقد اغلظوا اكبادهم وسكوا آذانهم عن سماع صراخ البؤساء والمساكين . وهناك طبقة من الاهلين اشد الطبقات عذاباً في معايشها فلا هي من الثروة بمكانٍ عالٍ كالاغنياء لتطيق كل تكاليف الصدقات والتبرعات والاكتتابات المتلاحقة في هذه الايام الشديدة ولا هي من طبقة المعوزين فتتوارى عن العيان عند الدعوة للبذل والاحسان فاذا ردت قاصديها من حملة قوائم الاكتتابات خجلت وان لبت كل طالب ضاقت يدها عن العطاء . لقد كثرت الاكتتابات وكثرت ليالي الخير ومجامع الاحسان وللساعين في الخير عذر ولكن للطبقة الوسطى امثالنا اعذار لو عجزنا عن قبول كل اكتتاب فعلى البنوك وعلى الجمعيات الكبرى الخيرية وعلى ارباب القناطير من الذهب ان يفتحوا اغلاق صناديقهم اليوم هذا محل الصالحات من الاعمال وهذا محل البر والرأفة يبني الانسان

(اهرام ١٠ يونيو : حزيران : سنة ١٩١٥)

الامم في معاملاتها

اصدقوا فيها تفلحوا

اذا صدقت الأمة في معاملاتها فبشرها بالفلاح واليمن : حكمة تصدق في الامة جملة وفي احادها ايضاً . فاذا علاك دين فاقضهِ عند أول الميسرة تخلص منهُ فهو صديقك عند الحاجة اليهِ وعدوك عند المطل فيهِ وليس العار في الاستدانة فهي من لوازم المدنية والمعاملات بل العار

والضرر واردان من المطل في اداء الدين وتعاظم فوائدهِ عليك حتى تعجز عن اداء اصلهِ وثمراتهِ . وما ضرَّ مصر في ديونها الدولية وهوى بها غير المطل في ادائها أو العجز عنهُ وعن هذا العجز تفرع كل ما نحن ناظروهُ اليوم . من استدان فليستدن على قدر طاقتهِ فان جاوزها وطفر عنها ضاع في الضائعات قلنا ان الدين ليس بعار على الامة . وهو على ضد ذلك فرج لها ونجدة عند الحاجة اليهِ وأية أمة خلت من الدين الذي وجد في الدنيا منذ تمدن الانسان وتحضر بل من عهد كان الانسان على فطرتهِ الاولى وانما تطورت صور الديون وطرقها واوصافها مع تطور مدنيتهِ فقد كانت في مستهل امرها استعارات من غير مراباة وكانت قبل ضرب النقود اعياناً باعيان . فلما كثرت المعاملات وترقت الحضارة وضرب النقدان الكريمان (الذهب والفضة) وغيرهما صار معظم الدين عن نقد وما زال الناس يتفننون فيه كلما فشت معاملاتهم وعظمت تجاراتهم حتى بلغوا بهِ صنوفهُ الحاضرة فمن دين مدني الى دين تجاري ومن دين مطلق الى دين مقيد مأخوذ على رهن او معلق على كفالة او تضامن وما شاكل واصبح يدور في المعاملات بحكم الضرورة القصوى كما يدور الدم في العروق فاذا وقف هذا مات صاحبهُ واذا وقف الدين في المعاملات ماتت هذهِ وانما يشترط فيهِ الصدق في المعاملة حتى ينتفع منهُ الدائن وتنفرج بهِ ازمة المديون والا انقلب شرًّا عليهما كليهما . ذاك لعدم حصولهِ عليهِ عند عدم الاستيثاق من رهن او كفالة وهذا لتراكب الفوائد على عنقهِ الى ان يضيق بها ذرعاً وتستوعب كل ملكهِ . واكثر

دين جمهورنا من هذا النوع . عرفت كثيراً من الاقوام بدأوا دينهم بمئة دينار وانتهوا بهِ الى الخمسمائة وعرفت شخصاً في الشرقية استلف من مرابٍ ٤٠ دينارًا فبلغ دينهُ بعد زمن غير طويل ثلثمائة . وانك لتجد الفلاّح يعاني كل بلاء في زرع قطنهِ وفي تعهدهِ لهُ بالتنشئة والتنقية والري تغمرهُ امواههُ الى اعلى فخذيهِ ويبيت على الطوى ليالي في غيطهِ حتى اذا اقطن ذلك الزرع المبارك أي صار قطناً جاء المرابي فأخذ القطن بما تحتهُ من اعواد شجيراتهِ والفلاّح يدعو عليهِ وعلى نفسهِ معاً

ولم تجيء هذه البليات الا من سوء المعاملة وتجافي المديون عن قضاء مدائنهِ حقهُ الذي لهُ عليهِ فيطمع هذا بكل ما تملك يداهُ ويزيد في الرباء . فلو ادى المدين اليهِ عند ميسرتهِ لزال الضرر عنهُ او ادى اليهِ بعضهُ خف عنهُ واحتملهُ بقليل فائدة لا أن يتركهُ اعواماً والدائن يضم فائدة الى أخرى ثم يركبهما تركيباً حتى يعجز المديون عن السداد فينزع ملكهُ كلهُ بدينهِ وقد قضي الامر ولا اظن بلداً تناول فيهِ الدين كل طبقاتهِ مثل قطرنا ولا اظن بلداً كذلك تثاقل مدينوهُ عن قضاء ديونهم مثلنا . لقد اصبح عدم الوفاء خلقاً فينا وربما بذل الانسان منا ٢٠ دينارًا على مأدبة او على احياء ليلة طرب وأنس ولا تطيب نفسهُ عن اداء مائة قرش هي عليهِ لدائن حتى اجتمع فينا دا آن قتالان داء المطل في الدين وداء المراباة العليا في تسليفهِ ووراء هذين الدائين قتل الثروة العامة واثراء المرابين الذين لا تفيد ثروتهم البلاد شيئاً اذ قد غلب عليهم الشح وقبض اليد عن اصطناع المروءات ومؤاساة ذوي الفاقة فانما حب كنز المال داء عضال اعيا

كل طبيب وصرف صاحبهُ عن كل عمل مشكور. ثم لو تأملت قليلاً لوجدت السبب الاكبر في عسر الفلاح وفي تراكب الديون عليهِ انما هو الجهل الذي يضلهُ عن طريق الصواب ويفسد عليهِ تدبيرهُ فيلعب المرابي بعقلهِ فيقع في حبائلهِ ومعظم هذهِ الحبائل غير وطنية ومنها ما هو وطني واشد من تلك اضراراً بالفلاح لان المرابي الوطني اكثر حيلة وادرى بمواقع السلب والنهب من الاجنبي. وقد سبق لي في المقالة التي كتبتها على تقرير المستشار القضائي في الاسبوع الفائت ان قلت انهُ لا منجاة للمحاكم من كثرة القضايا ولا للفلاح من المخاصمات والمنازعات القضائية التي تكدر عليهِ صفوهُ الا بالعلم ووجوب جعلهِ الزامياً بعد الحرب شأن سائر الممالك الراقية واعيد هنا هذا القول واستنجد بتلك الوسيلة عينها فاقول ان العلم وحدهُ هو الذي يرفع طبقة الفلاحين عما هي عليهِ من الحمق ويدفع المرابين عن قيادها واذا قيل ان في كل بلد فلاحين اجبتك ان الفلاح الاوربي لهُ من العلم حظ يورثهُ فكراً ورأياً يقيانهِ الاستسلام للسلابين والخطافين اما والامر ما وصفنا فلم يبق للقطر من دواء شافٍ لهُ من جميع ادوائهِ الاجتماعية الا تعميم العلم ونشر ألويتهِ والاجبار عليهِ كما يجبر الوطني على الخدمة العسكرية ولا بدل عسكري في التعليم. ولا يشترط في كل تعليم ان يبلغ بهِ صاحبهُ مرتبة العالمية فان العالمية ليست بلازمة للعامة وانما العلم كيفما كان مقدارهُ هو اللازم الذي لا تغنى عامتنا عنهُ الا اذا غنيت ابصارها عن النور ومن لهُ منا ذلك ثم متى يستوي النور والظلمة

(اهرام سنة ١٩١٥)

مذهب الالمان في الحرب

مذهب الالمان في حروبهم هو ان يستبيحوا كل شيء في ايذاء اعدائهم حتى لقد ورد في قانونهم الحربي هذهِ الوصاة : اذا وقعت الحرب فكل شيء مباح في مقاتلة العدو : ولهذا اباحوا عسكرهم اليوم أن يأتي على كل عامر فيخربهُ وعلى كل معبد ومستشفى وكليات علم فيهدمها وعلى كل جريح فيجهز عليهِ وبلغ من غلظ اكباد ذلك العسكر فيما روى البعض ان خرجت منهُ طائفة تطوف بعد المعارك في ميدان القتال فتنزع من جثث القتلى ما على ايديها وعلى صدورها من كرائم الاشياء . تلك شيم الجيش الذي يقودهُ الامبراطور غيليوم الى النصر والفخار . وكأنهُ لم يقرأ من الحروب الا تاريخ تيمورلنك وجنكيزخان وامثالهما من الملوك المتبربرة . ما هذه طبائع ملوك المدنية اذا حاربوا . ما كان على هذا الخلق الاسكندر الكبير منذ ٢٣٠٠ سنة ولا كان عليها قيصر ولا نابليون ولا كان عليها أي فاتح جرى الى الحرب تحت راية المدنية قديمة أو حديثة . هذا تاريخ الاسكندر بين ايدينا ما فتح بلداً على قوم الا وقد لطف بأهلهِ وبما هم عليهِ من العقائد في الدين . لا يهدم معابدهم ولا دور علومهم ومدنياتهم . حتى لم يمنع نفسهُ ان يدخل الى هياكلهم ومعابدهم ويصلي فيها صلاتهم . ومرادهُ ان يملك قلوبهم ورقابهم معاً . وهذا تاريخ نابليون الذي رجفت لحملات جيشهِ العروش والارائك ما دلنا على جريمة جناها هو او جيشهُ الا ما اباحهُ قانون الحرب في مقاتلة اعدائهِ . نعم ذكروا لهُ حادثة اتاها على كرهٍ منهُ ومبالغة في اذلال الالمان الذين طالما عاهدوهُ

على السلم بعد بطشهِ بهم فغـدروا فجاء مرة قبر ملـكهم العظيم فردريك الثاني وسيف فردريك الى جنبهِ فاخذهُ قائلاً هـذا سيف اسد لا يحسن أن يبقى في بلاد الارانب (ونص التاريخ اغلظ واجفى) فاين مثـل هـذهِ الخصال مما يجترمهُ جيش الامبراطور غيليوم وهو لا يدري كيف يكون منقلبهُ أو كيف يكون انتقام اعدائهِ منهُ الا ان عسـاكر الفرنسيس وحلفائهم أبت أن تشاكل عسكر الامبراطور وتشابههُ والعجب العجاب من أمر هذا المليك انهُ يسعى الى الصلح ولا ريب أنهُ يتمنـاهُ على الله اليوم ثم يجترح عسكرهُ مثل هذهِ الآثام من لوفان في البلجيك الى ريمس في فرنسا أريد ان يعلم منذ الان ما هي شروط الصلح يلقيها عليهِ مثلي على ضعفهِ لمثلهِ على جلالهِ وجبروتهِ: هي أن يخلع عن راسهِ تاج الامبراطورية الالمانية لانها زالت وتناثرت ممالك صغيرة وامارات وان يعتصب بتاج بروسيا وحدها ولـكنها مقطعة الاطراف والاجناب من الغرب والشرق والشمال اي من جهة فرنسا وروسيا والدانمرك وما جاور الدانمرك وذلك كما كانت عليه من ثمانين عاماً او اكثر وان تفرض عليهِ الغرامات عامة وخاصة فالخاصة لمدائن العلم والتاريخ والصناعات والعبادات التي خربها جيشهُ الجافي. والعامة لعامة نفقات الحرب وتحت هذا الاجمال شروط كثيرة فاذا تدبر الامبراطور هذا الامر على عظمهِ ونظر الى ما يأتيهِ عسكرهُ من الجرائم التي تجفوها قوانين الحروب وشرائع الانسانية حق عليهِ ان يقول قد اضعت كل شيء وما حق لهُ ان يقول ما قالهُ فرنسوا الاول ملك فرنسا في حربهِ مع شارلكان: اضعت كل شيء ما خلا الشرف:

أما اذا شاء الحلفاء أعداؤهُ الخير لاوربا حتى تستقر سلمها على قرار وطيد فليخلعوا بيت هوهنزلرن من الملك عام ١٩١٥ كما خلع الحلفاء بيت نابليون عام ١٨١٥ وبين الواقعتين مئة عام ولكن بين البيتين فروقاً كثيرة في العقل والطباع والمروءات . جمعهما الطمع وحب الفتوح وفرقهما كل ما سواهما

(اهرام ٢٥ ستمبر : ايلول سنة ١٩١٤)

حرب المترجلات

في انكلترا

يحار العاقل في أمر هذهِ الامة الانكليزية تملك بحكمتها وعزيمتها ربع هذا المعمور من الارض ثم لا تجد هي ولا حكومتها زاجراً لبضع عشرات من النساء يردن الاشتراك في الانتخابات النيابية . وقد كدرنَ صفو امتهنَّ ودولتهنَّ بما جنينَ على وزراء الدولة وعلى كرام الناس وعلى القصور يحرقنها وعلى الآثار الكريمة يتلفنها وعلى الصور التاريخية يعبثن بها والحكومة ذاهلة حيرى لا تدري ما تفعل . عرفت تلك المترجلات ان الرجال هناك تأنثت رفقاً بهن فزدن جرأة واقتحمن كل صعب من الأمور لا يبالين بعقوبة ولا يرهبن للحكومة بأساً ولا مراساً اذ غاية ما تفعل الحكومة ان تأخذهنَّ وتحبسهن وغاية ما يفعلن هنَّ اذا حبسن ان يعفن الاكل آونة من الوقت فيملك الحكومة الخوف ان يفضي صومهنَّ الى عاقبة يتزلزل لها ملك الانكليز المطيف بالكرة

الارضية من كل صوب كما لو ماتت جانية من الجانيات صوماً وصبراً . هذا أمر لا تطيقهُ وزارة المستر اسكويث ولا تجد لها ولا للملك أمتها العظيم من واقٍ الا ان تفرج عن الجانية وتهبها حريتها قائلة لها انطلقي بسلام لا أراني الله عليكِ بأساً : تالله هذه غريبة من غرائب الانكليز وهكذا استقرت الحال في انكلترا على هذا القلق تجني المترجلة اسواً ما يجنى على الاشخاص والاشياء فاذا أمسكها البوليس صامت عن الاكل فاضطرب أمر الحكومة معها فاخرجتها من معتقلها تفادياً من عقبى صيامها والعجب العجاب ان تمر الايام على الحكومة الانكليزية وعلى أمتها وعلى المترجلات والمسألة هي هي فلا الحكومة مجيبة المترجلات الى مطلبهن ولا هي واجدة معهنّ علاجاً لدائهنّ بل هنّ واجدات حكومتهنّ في ضعف معهنّ وطريقة الصيام كافية عندها لمحو ما قدمنَ من الجرائم والناس في حيرة والتلغرافات اليومية تخبرنا كل يوم بشر جديد من هدم وتخريب وتعييب

انظر الى البارلمان الانكليزي والى مجلس اللوردات تجد الخطباء يلقون كل يوم من الاقوال ما لو جمع بحرفهِ لبلغ أسفاراً من الكتب ولم يخطر على قلب خطيبٍ منهم ان يدعو حكومتهُ الى الشدة في معاقبة المترجلات الجانيات وقد كدن يمددن أيديهن الى شخص الملك بعد وزرائهِ

ولا شك ولا ريب انه لأسهل كثيراً (وفي هذا مصلحة الامة والوطن) ان يقرر مجلس النواب للنساء حق الاشتراك في النيابة عن

الامة في مجالسها من ان يدعهن يتركن كل عامر خراباً في بلدهنَّ ويستبحنَ ما حرَّم الله وشرائعهُ من الاذى والاضرار عَلَى ما في هذهِ الاباحة من سوء القدوة ومن تطور أخلاق النوع اللطيف وتحول نعومة طباعهِ الى الغلظة ورقة عواطفهِ الى الجفاء . لقد زادت حكومة المستر اسكويث حلماً ورقة قلب على من لا يرق لهن قلب على أحد واننا نخشى ان يسري داء الترجل من ضفاف التأميز الى ضفاف كل بحر ونهر في جهات الدنيا الاربع فتمتد أيدي المترجلات الى لحانا كلنا مخضوبة أو غير مخضوبة والله اللطيف بنا

(اهرام ١٠ يونيو : حزيران : سنة ١٩١٤)

مفاخر المرأة فى هذه الحرب

تناولت القلم في هذا الصباح وقد تنازعهُ عاملان للكتابة اولهما مشروع توحيد القوانين المصرية وثانيهما بيان مفاخر المرأة في الحرب الحاضرة فغلب عليَّ ثانيهما فأجلت اولهما للمرة الآتية . نعم وجب التحدث بما صنعتهُ المرأة في هذهِ الحرب العبوس حتى لقد تجاوز المأمول والمنتظر اذ لم يكفها أن تقوم بكل ما يطلب من نوعها بل تعدتهُ اشواطاً بعيدة وأخذت على نفسها اموراً كثيرة هي من شؤون الرجل ولو دعيت الى حمل السلاح واقتحام غمرات الموت لفعلت وقد بلغ بها حب الوطن حداً كادت تنسى معهُ حب اهلها وتسلوهم ولا ريب ولا مشاحة ان المدنية الراقية هي التي انشأت فيها هذه العاطفات الكريمة لان

الجهل عقيم لا ينتج مثل هذهِ السجايا والغرائز ودليلنا على ذلك هو أن قدرها يتفاوت بقدر الفروق التي بين مدنيات الممالك التي هي منها فبينا نرى المرأة في أمة راقيـة قد ساوت الرجل في العمل نراها في مملكة اخرى على حال ادنى واوضع من تلك حتى لم يصل الى مسامعنا شيء عنها كأنما هي من الجوامد لا من الاحياء

ولا بد أن تكسب الحرب نساء الممالك الراقيـة حقوقاً جديدة عند دولهن ولا اخال مملكة حرة ترد المرأة بعد اليوم عن كل حق جائز تطلبهُ ولها اقتدار عليهِ حتى الحقوق النيابية وقد كان فخر المرأة من قبل هو أن تتشبه بالرجل في عظائم الامور وجلائلها فاصبحت اليوم وقد حق على كثيرين من الرجال الذين قعدوا عن معالي الامور والمساعي المشكورة أن يتشبهوا بها وان من تمام سعد الانسانية أن تقاسم المرأة الرجل العمل في عامة الامور لان اليدين اقوى من اليد الفردة . ولا غرو أن تحدث هذه الحرب نتائج من الخير تجبر الضرر الذي نشأ عنها وترجح كثيراً عليهِ . وهذا البحث يقتضي من وجوههِ الجمة اسفاراً ضخمة تتعاقب بين وقت وآخر على الكتّاب والمؤلفين ويكون ارتقاء النوع اللطيف في مجالس الامم من اطيب ثمرات الحرب واشهاها

وليس من مذهبي أن ضعف المرأة عن الرجل وارد من حكم الطبيعة أو حكمتها على اطلاق القول فان الطبيعة اعدل من أن تجور على المرأة الى هذا الحد وهي قسيمة الرجل في الدنيا وشريكهُ في هذهِ الحياة وانما التفاوت حاصل عن أن دور المرأة في الحياة قد حدد بحدود

منزلها لا تتجاوزهُ فاذا وجد الرجل اوسع خطى ونظرهُ في الامور ابعد مدى فذاك لان دورهُ الاعظم في معترك الحياة سما بهِ ووسع المدارك عليهِ وبعبارة أخرى ان الرجل استعمل كل ما وهبتهُ الطبيعة من القوى العاقلة الى اقصى مرام رامهُ خلافاً للمرأة التي لم يتسع لها العمل الا على قدر ما تحتاج اليهِ في تدبير بيتها من الفكر والرأي فسرّ الفرق بينهما هو أن الرجل عمل بما اعطيهِ والمرأة لم تعمل الا بشيء منهُ فقوي هو وضعفت هي ولو توازنا في مشاغل هذهِ الدنيا عملاً وفكراً لتساويا عقلاً ومقدرة ففضل الرجل على المرأة عائد اذاً الى فضل الاشتغال والتقلب في ادوار الحياة واحداثها وخطوبها مما اكسبهُ هذا التقدم عليها وليس بين ايدينا دليل قاطع على ان المرأة لم تكن معادلة للرجل أو مساوية لهُ في الزمن الاول من النشوء الانساني أي قبل أن تمدن الانسان وتحضر واستقل الرجل بدورهِ الاعظم : هذا رأي جلوتهُ لا اقصد بهِ غضاضة من قدر نوعي ولا تملقاً للنوع اللطيف وقد فات عهد التملق

وبقي عليَّ في هذهِ المقالة التي كتبتها عن المرأة كلمة اقتضتها سنّة العدل وهي ان أخص النساء الفرنسويات بالشكر والثناء على ما صنعن من الطيبات لامتهن في شدائد الحرب الاوربية مما فقن بهِ غيرهنّ من نساء العالم فكم سهرن على منكوبي الحرب وجرحاها وايتامها وكم احتملن من المكارهِ في خدمة دولتهن حتى عند خطوط النار وفي مواقف القتال وعندنا مثال لهنّ في هذه الديار حضرة مدام دي فرانس قرينة جناب الوزير الحكيم المسيو ألبر دي فرنس معتمد الجمهورية الفرنسوية

فقد وجب التنويه بحضرتها لكثرة ما سعت في مصلحة أمتها وما تفننت في اساليب الاكتتابات الخيرية حتى جمعت ألوفاً من الدنانير لجرحى الحرب ومرزوئيها

وحق عليَّ كذلك وان كنت سورياً ان أنوّه بالسيدات السوريات واوانسهنَّ في مصر لما صنعن من الخدمات في هذهِ الحرب للجرحى والمعدمين ولما اطعمنَ وكسونَ من فقير ويتيم . وآخر ما يذكر من حسناتهنَّ اعانة المهاجرين ونجدتهم في اوقاتهم العسيرة حتى جذبن اليهنَّ التفات حضرة صاحبة العظمة السلطانة فاجزلت لهنَّ العطاء وجرت في كرمها على خطة حضرة صاحب العظمة مولانا الحسين الذي اصبحت مصر في ايام دولتهِ ذات نيلين نيل يسيل لجيناً ونيل يسيل نضاراً والقطر يتقلب بين هاتين النعمتين

(اهرام ٢٠ مايو : ايار : سنة ١٩١٧)

مصر واقتصاد أهلها

أعظم ما ذهب بثروة هذا القطر هو سرف خواصهِ وتصيد المرابين لعوامهِ بما كانوا ينصبون لهم من أشراك الرباء وبما كانوا يوسعون عليهم من آجال السداد تمدد وتجدد ما شاء المزارع والرباء يتعالى ويتراكب حتى يستوعب مال المدين كلهِ ويأكلهُ التهاماً . هذا الذي كان داء مصر الدوي ثم أزالهُ الله الا قليلاً وبدل الحال بأحسن منها فصار أهل البيوتات فينا أحرص على اموالهم واكثر احتراساً من وساوس المحتالين وانما بعد ان ضاعت عليهم أموال طائلة ونزعت من أيديهم أملاك

كثيرة . لقد كان سراة مصر سراة الشرق العربي كلهِ بما كانوا يملكون من ملك وبما كانوا يدخرون من نقد لان بلدهم في هذهِ المئة السنة آمن بلد تحت راية البيت العلوي . وأشد ما أثر في طباع قومنا وأفضى بهم الى السرف والبذخ هو ان المدنية الاوربية دخلت علينا فجأة وأعطينا حرية تجاوزنا بها تلك الحدود التي تقف عليها عاداتنا وكان للحكومة بعض سيطرة واشراف على عادات الرعية ومجتمعاتها فذهبت بهما المدنية الجديدة وانغمس بعض كبرائنا وأهل الثروة منا في زخارف المدنية الوافدة وأطاعوا أحكامها وجواذبها فاضاعوا اكثر ما يملكون بين ملبس ومقصف وحل وترحال . وكذلك أفقر الرباء فلاَّحنا وألصقهُ بالتراب وأوشكت مصر كلها ان تفلس أو أفلست بمن فيها من كل طبقة وعنصر. وقد تنبه اليوم اكابر مصر لخطة الاقتصاد واجتنبوا دواعي الترف الذي أودى بأثرى مواطنيهم فاخذوا يشرفون على مزارعهم وأباعدهم بنفوسهم ويستثمرون اموالهم ويذكون العيون على عمالهم ومستخدميهم حتى لا يختلسوا ولا يغدروا بهم وهكذا بات شأن فلاَّحنا نفسهِ اذ اصبح جمهور الفلاحين ايقظ واشد انتباهة فصار لا ينام الى المرابين . وبات يعرف طرق البنوك ومسالك المتمولين فلا يجازف ولا يغامر مع كل مرابٍ ولا شك ان الحكومة اعانتهُ على شدتهِ بما سنت من العقوبات للمرابين الذين يطفرون عن حدود القانون في المراباة معهُ وبما امدتهُ من المدد بصنوفهِ واشكالهِ على يد وزارة الزراعة التي امست كفيلة الفلاح والضامنة لهُ امنهُ الزراعي

فاذا تمكن خلق الاقتصاد من نفوس اهل مصر ووازنوا بين ما يكتسبون وبين ما ينفقون وكثرت الصناعات والتجارات عندهم واخرجت المدارس لهم ابناء ذوي علم صحيح ومعارف بلغوا شأواً بعيداً من الثروة واليسار لان النيل الذي خصتهم الطبيعة بهِ يدفع اليهم الخير دفعاً دفعاً بما يروي من ارضهم وبما يكسوها من طمي السماد المجلوب من اقصى اقاصي ينابيعهِ فلا يعجز ظهر ارضهم عن احتمال ثلاثة او اربعة مواسم تتعاقب عليهِ في العام حتى يأتيهُ النيل بنجدة جديدة تجدد ما وهن من قوتهِ وقد ملكت مصلحة الري قياد هذا النيل وعنانهُ كما يملك الفارس الحاذق عنان فرسهِ فلا يجمح ولا يمرح الا على قدر ومقياس وبذلك تتوفر بركات النيل ولا تذهب مياههُ هدراً مهدوراً

وبعد فليس لمصر من حاجة الى شيء الا الى الاقتصاد يجري على حكمهِ كل ضروب اهلها . ان المصري كريم بطبعهِ من اول مدنيتهِ القديمة الى هذهِ المدنية الجديدة وقد يدل على مبلغ ترفهِ الاول ما تركت دولهُ السالفة في طول القطر وعرضهِ من الآثار والدول خلاصة رعيتها ومثالها

وليكن كبراؤنا قدوة لعامتنا في سنّة الاقتصاد والقيام على اطيانهم وسائر اموالهم يتولون ادارتها بايديهم واحداقهم فينشأ ابناؤهم على هذا السنن ويجرون على آثارهم وتقتدي العامة بهم . ولتكن الحكومة الاستاذ الاعظم والمثال الاعلى للامة في اقتصادياتها واحكام تدبيرها . ثم لم يكن غرضنا من هذهِ المقالة اغراء ذوي الاموال المكنوزة بقبض

الايدي عن بذل الدرهم في سبيل الخير والمروءة بل اردنا الاقتصاد الذي معناه الاعتدال والتوازن بين ما يدخل الجيب وبين ما يخرج منهُ . على ان كثيرين من اهل الغنى والثروة فينا احجموا عن عمل الخير ونجدة المسكين احجاماً مذموماً خصوصاً في مثل هذهِ الازمات التي اخذت بخناق العالم كلهِ وقد اضاعوا فرصة جميلة لبناء الفخر واقامة الذكر الطيب في أمتهم . فمن قدر على البذل المشكور ولم يفعل حقت عليهِ عقوبة الالسن والاقلام . وافضل جزاء للمحسن على احسانهِ انما هو رضى أمتهِ واوجع عقاب للمسيء هو ازورار أمتهِ عنهُ

(اهرام سنة ١٩١٧)

مصر والامتيازات الدولية

مصر موحدة الا في قضائها فهي مشركة فيهِ غاية الاشراك . أما المدني منهُ فلا تملك حكومتها تشريع أي قانون على الاعاجم الا اذا شرعتهُ المحكمة الاستئنافية المختلطة وأمضتهُ فيهم . واما الجنائي فليس للحكومة المصرية منهُ الا ما خص الوطنيين دون الاعاجم الذين لا ترقى اليهم يد الا يد حكوماتهم . اذاً كانت مصر من هذهِ الوجهة مركبة من عشرين حكومة احداهنَّ مصرية وسائرهن اعجميات . تلك اعجوبة نيلية هانت في جنبها كل اعجوبة في مصر من هرم ومسلة وهيكل حتى هيكل انس الوجود

ولا ندري ما الذي حملهُ جناب اللورد كتشنر في حقائبهِ من خبر

الامتيازات الاجنبية . وانما غاية ما اتصل بنا ان بعض الدول كتب الى بعض عمالهِ في هذا القطر يستطلع رأيهم وفي هذا دليل على ان الانكليز شرعوا يطالعون الدول في الامر وما وسعهم يوم هبطوا مصر الى سنين طويلة ان يسعوا الى تعطيل الامتيازات (أو السيادات الدولية بحدها الصحيح) وذلك لانهم قيدوا احتلالهم بشرط الجلاء متى رد الامن الى قرارهِ وتمكن الخديو من أريكتهِ وأمنوا جملة على طريق الهند التي يخافون عليها من حفيف أجنحة الطير لو مرت فوقها فكيف بأمثال عرابي وأشياعهم . أقاموا على هذا الوعد الطيب من عام ١٨٨٢ الذي هو عام الاحتلال الى عام ٩٠٤ وهو عام الميثاق الفرنسوي الذي عوضت بهِ فرنسا مراكش من مصر ورفعت يدها بتاتاً عن المسألة المصرية ولم يكن من طوق الانكليز الى ذلك الميثاق ان يقترحوا على الدول تعطيل امتيازاتهن واسناد قضاء أتباعهن الى مصر . لو اقترحوا مثل هذا لذكروا بوعد الجلاء . أما وقد أطلق الميثاق الفرنسوي يدهم في مصر وضعفت معارضات الدول عن مناوأتهم لقلة مصالحهن عندنا في جنب المصالح الفرنسوية على تشكلها وتنوعها فقد سقط عذرهم لو أحجموا وما هم كذلك الا انهم توقعوا انقلاباً كبيراً في المسألة الشرقية فتثاقلوا عن الالحاح والالحاف حسبان ان ذلك الانقلاب المنتظر مغنٍ عن كل اقتراح واللبيب تغنيهِ الاشارة ولا نعلم أهم اليوم على رأيهم الذي قدمناهُ أم تحولوا عنهُ كما روت الصحف وطفقوا يفاوضون الدول في أمر تلك الامتيازات التي لا يستقيم معها عدل قضائي في مصر . ولنا على ذلك الف

شاهد كل يوم . فكم وكم اشترك الوطني والاجنبي في جناية قتل مثلاً واختلف حظهما فيها اذ تضرب عنق الوطني ويظل ذاك في حرز من الحماية حريز . فان كان لئيماً سخر من شريكهِ وهو يرقى الى المشنقة وان كان كريماً بكاهُ صاعداً اليها ورثاهُ نازلاً منها وهو يقول لهُ لو كنت يا عزيزي من حملة البرانيط لما دار هذا الحبل بعنقك مت شهيد وطنيتك

ولذلك غلب عند أهل الشر ان يستأجروا الأجنبي على أغراضهم لانهُ في عصمة من العقاب . هـذهِ حال لا تطاق . قال جناب اللورد كرومر (وكرر هـذا القول) : لا تخشَ الدول لو بطل القضاء القنصلي في مصر لان الاوربي لا يقاضى اذ ذاك الا أمام اوربي مثلهِ فكفى بهذا مقنعاً للدول بل كفى انكلترا وهي صاحبة القول الفصل في مصر ذبذبة واحجاماً ثم لقد أخطأ من قال ان بقاء الامتيازات الاجنبية في مصلحة مصر على المحتلين . هذا وهم باطل يظهر اثرهُ كلما غيب الاجنبي سكينهُ في صدر الوطني والحكومة ترى ولا تفعل شيئاً . اتقوا الله ايها الغلاة ان حفظ تلك الامتيازات لا يضعف شيئاً من سيطرة انكلترا على مصر وانما يذهب بدمائنا وأموالنا ضياعاً والله ولينا

(اهرام سنة ١٩١٣)

الجنسية المصرية

ازال اليوم العشرون من شهر دسمبر (كانون الاول) سنة ١٩١٤ السيادة العثمانية عن مصر وأحل مكانها الحماية الانكليزية فكان ذلك الحد

الفارق بين السلطة التي اقامها السلطان سليم سلطان الدولة العثمانية منذ اربعمائة سنة وبين الحماية الانكليزية التي وضعها الملك جورج ملك الامبراطورية الانكليزية آخر سنة ١٩١٤ وترتب على هذا زوال الجنسية العثمانية ووجب وضع قانون جديد للجنسية المصرية وهو ما اوشكت الحكومة المصرية ان تخرجهُ لاهل مصر حتى يكونوا وسائر العالم على علم بهِ . وقيل ان الحكومة لا تقر هذا القانون بتاتاً الا بعد حين من الزمن حتى تعرضهُ على مجلسنا النيابي المعروف بالجمعية التشريعية ثم تطالع الدول بهِ وتكاشفها بامرهِ

وقد كان لمصر ايام الدور العثماني جنسيتان احداهما عثمانية وهي العامة وثانيتهما مصرية وهي الخاصة بمعنى انها جعلت لغرض اصلي واحد وهو مصلحة المصريين وقصرت حقوقها عليهم وحدهم دون سواهم وحق أن توصف بالجنسية المحلية وقد حددت لائحة رياض باشا المشهورة مدة طويلة لاكتسابها وهي خمس عشرة سنة اوجبتها على من ارادها أي فرضت عليهِ أن يقيم هذه المدة الممتدة تحت سماء مصر حتى يسوغ لهُ التمتع بالحقوق المصرية لا سيما الاستخدام في مصالح الحكومة وهي اطول مدة عرفت في قانون الجنسيات الدولية على كون هذهِ الجنسية التي غالت لائحة رياض باشا في مدة اكتسابها انما هي كما أشرنا آنفاً جنسية محلية لاتحمل الى خارج مصر ولا ينتفع بها في البلدان الاجنبية . وكأن المغفور لهُ رياض باشا انكر في لائحتهِ هذهِ الجنسية العثمانية الكبرى وجعلها عطلاً وقصد بلائحتهِ أن يعجز طلاب الوظائف

والخدمات المصرية من العثمانيين نزلاء هـذا القطر الا أن الحكومة اجازت لنفسها من طريق الاستثناء أن تستخدم عند الحاجة ايا شاءت . وطنياً كان أم غير وطني اقام في مصر ١٥ سنة متتابعة أم لم يقمها وطابق استخدامهُ احكام اللائحة الرياضية أم لم يطابقها مما سهل لاقوام كثيرين أن ينسلوا الى خدمة الحكومة المصرية وان نفتهم تلك اللائحة واحرجت عليهم مسالكهم

ولا بد لكل أمة من قانون لجنسيتها فهو لها في محافل الامم كعقود الانساب لآحاد الناس . وذلت أمة لا قانون جنسية لها تحترم بهِ نفسها ويحترمها بهِ الآخرون . قلت ولم يكن لمصر في العهد العثماني راية في بلاد الاجانب الا الراية العثمانية فاذا خرج المصري من بلدهِ استظل هذهِ الراية ولقي في قناصل الدولة العثمانية وسفراءها قناصلهُ وسفراءهُ حتى بعد الاحتلال الانكليزي عام ١٨٨٢ . ودام هذا الى يوم بسطت فيهِ الحماية الانكليزية على القطر فاصبح المصري اذا خرج من مصر أظلتهُ الراية الانكليزية وحماهُ قناصلها وسفراؤها كما تحمي الراية الفرنسوية التونسيين والجزائريين والمراكشيين ولا ندري الى الآن شيئاً عن نصوص قانون الجنسية الجديد الا أن المستفاد عقلاً وعرفاً انهُ لا ينفذ على اهل هذا القطر الا بعد أن يفسح لهم أجل معين يختارون فيهِ ما يشاؤون مثل كل قانون جديد اذ لا يكون التجنس في بدء أمره اجبارياً اما اذا مضى الاجل المعين فقد صار الزامياً بالاحكام والشروط الواردة فيهِ وصار حامل الجنسية المصرية حاملاً للحماية الانكليزية معاً

كيفما ساروا ايان اتجه . ولا يخفى أن تجنيس سكان مصر كلهم من مصري ومتمصر بجنسية واحدة فيهِ خير لهذا البلد وفيهِ محو لما احدثتهُ تلك الفروق القديمة من الاحن والتنافس على المنافع والحقوق الوطنية . ومما يبعث الامل في النفوس ويمهد للمصلحين تمهيداً حسناً هو طيب نية الحكومة الجديدة التي نشأت على مذهب الاعتدال وعلى نبذ تلك المفرّقات والفاصمات لعروة الوطنية والمغريات بعض الرعية ببعض

وان احسن ما تعالج بهِ شؤون الامم في عنوان اصلاحها هي القوانين المحكمة الوضع النبيلة القصد فهي من الامة الناشئة كالقيم من محجورهِ فاذا درجت الامة المستصلحة على قانون رشيد محيط بحاجاتها قوَّم من طباعها واثبت فيها اخلاق الفضل والصلاح وجمعها كلها على سنّة الوطنية الصادقة الخالصة لا الوطنية الممذوقة المشوبة كالتي عليها الشرقيون جملة ولا شك ان قانون الجنسية المنتظر هو الذي يضمن لنا هذا المصير وينزع من صدورنا ما ورثناهُ عن الآباء والاجداد من التحاسد وقلة التسامح في اقتسام المنافع والحقوق الوطنية شأن الغربيين وكانوا مثلنا متخاذلين متنافرين ملة ومذهباً حتى هداهم العلم الى طريق الرشاد فساروا عليهِ وافلحوا

(اهرام ١٨ ابريل : نيسان : سنة ٩١٥)

السوريون في الحكومة المصرية

ما زالت مصر منتجعاً للسوريين وسورية منتجعاً للمصريين في أزمنة مختلفة من تاريخ العمران . وقد نزل السوريون مصر بعد الفتح العربي الاول المعروف بفتح الرعاة العمالقة الذين أتوا من بادية الشام وأقاموا الدولة العربية الاولى التي ملكت مصر اكثر من خمسمائة سنة ثم فارقوا مصر بقيادة نبيهم موسى في ستمائة الف مقاتل على رواية التوراة وهي وحدها تاريخ تلك الادهار الذي لا يعارض ولا ينازع الا بطريق الاستدلال والاستنتاج كما وقع لبعض المؤرخين في عدد جيش موسى وكان يوسف بن يعقوب قد تقدمهم الى مصر في حديث مشهور وتولى وزارة فرعون ثم تبعهُ آلهُ وذووهُ ومن لحق بهم من السوريين حتى صاروا أمة عزيزة اقامت في مصر ٤٣٠ سنة . ولم تجتمع للسوريين بعد خروج موسى بهم عصبية قومية في مصر الا بعد الفتح العربي الثاني على يد عمرو بن العاص قائد الخليفة عمر بن الخطاب . فقد جاؤوا مصر قبائل وجماعات كثيرة فانزلهم الفاتح العربي على الرحب والسعة من خصيب هذهِ الارض حتى اذا تداولت مصر دول عربية عديدة وكان منها من عدل ومنها من ظلم قلت رحلات السوريين وهجراتهم اليها الى ان زال حكم المماليك الاخير وقامت حكومة محمد علي فتجددت هجرة السوريين وزادت في عهد خلفائهِ لا سيما عهد سعيد واسماعيل ومن خلفهما على مصر وأتيح لكثيرين من السوريين الاستخدام في مصالح الحكومة للحاجة اليهم يومئذ فاحسنوا القيام

عليها ووفوها حقها وشرائطها . شهد لهم بهذا أمراء مصر ومعتمدو الدولة الانكليزية وسائر ساستها وعمالها الذين أشرفوا على مصالح الحكومة وعلى دواوينها بعد الاحتلال عام ١٨٨٢ وقد ارتقى السوريون أعلى المناصب حتى أدركوا الوزارات ثم اعتزل بعض كبرائهم على حكم لوائح الاستخدام الذي نالهم كما نال غيرهم وانما فارقوا وظائفهم ولهم فيها كل صحيفة بيضاء ولا عجب ان حصل السوريون في حكومة مصر على نصيب من خدماتها وهم جيرة هذا القطر ومن أهل جنسهِ ولغتهِ ولا غرو كذلك ان أخلصوا لهُ ومحضوهُ ودادهم فهو البلد الذي استطابوا العيش فيهِ واتخذوهُ موطناً لهم ثانياً عند ما أرهقهم الظلم في وطنهم الاصلي ودعتهم هممهم الى طلب الغربة فجلوا عنهُ وهم يبكون عمرانهُ القديم أيام كانت سورية تحوي خمسة عشر مليوناً من النفوس وهي على أعلى مراقي المدنية وليس فيها الآن الا بقية من أهلها لا تتجاوز مليوناً ونصف مليون أو تزيد على ذلك قليلاً . بقيت في تلك الجنة الارضية التي أفسدها الظلم الا انهم اذا قلَّ عديدهم فما قلَّ ذكاؤهم ولا قعدت بهم نفوسهم عن طلب المعالي فهجروا وطنهم وضربوا في طول الارض وعرضها حتى ما خلا قطر منهم وكان أقرب البلدان اليهم هذا القطر المبارك فنزلوهُ في هذا العصر كما نزلوهُ في الاعصر الخوالي وحظوا عند ملوكهِ منذ أربعة آلاف سنة ولا ننكر لمصر دينها علينا ماقدم منهُ وما حدث وانما لنا عندها مساعٍ كبيرة وخدمات جليلة يعرفها أولو العدل والانصاف من اخواننا المصريين قلت وليس لنا تحت هذه السماء مزية على الامم الاخرى التي هاجرت

الى مصر الا بعض وظائف في مصالح الحكومة وصلنا اليها على طريق لوائح الاستخدام ورقي بعضنا فيها بفضل الاجتهاد وبحق التقادم في الخدمة ولا يحسب الاجتهاد ذنباً على صاحبهِ ولا حق التقادم اغتصاباً بل هو الحق الحلال السائغ الذي اعتبرتهُ الشرائع وجرت عليهِ لوائح الاستخدام في كل الحكومات

على اننا قوم جبلنا على شيمة الوفاء وكان حفظ الجميل من احكام الدين عندنا فاذا هيأ القدر لسورية دوراً جديداً من العمران والاصلاح (وقد أصبح هذا الدور وشيكاً وعلى حبل الذراع) فتحنا أبوابها لاخواننا المصريين ووسعنا لهم صدورنا وأبحناهم الاستخدام في دواوين حكومتنا والاشتغال في متاجرنا ومصانعنا والاشتراك في مشروعاتنا الاقتصادية الكثيرة الكبيرة وأنشأنا بين القطرين عصراً عربياً جميلاً وتعاملنا في كل نافع ومفيد كما يتعامل الاخوان الشقيقان واننا لواجدون اكبر الدول ثروة وسعة حال لا تستغني عن المهاجرة وطلب المعايش في دار الغربة فاذا أغنت تربة مصر مزارعيها عن المهاجرة الى أرض غيرها فما غنيت سائر الطبقات عنها . ولا نتمنى بعد ذلك كلهِ على مصر ولا على حكومتها ولا على السادة الانكليز الذين شملوها بحمايتهم الا ان يحتفظوا لنا بتلك البقية الباقية من رجالنا في دواوين الحكومة فيرعوا حقوقهم التي كسبوها بكد عزائمهم وعرق جباههم الذي اراقوهُ ما بين الاسكندرية الى حدود الاحباش في نحو نصف قرن فلا يسمعوا فيهم شكوى كاذبة ولا سعاية ساعٍ لا يريد الخير لاحد حتى لا يريدهُ لوطنهِ

ايضاً هـذا الذي نرجوهُ من اولئك الكرام وهذا الذي نناله منهم ان شاء الله

(اهرام سنة ١٩١٥)

ادب القضاء وكمالاته

القضاء منصب عالٍ وخطة جليلة لا اسمى منها ولا أنبل في خطط الحكومات ولكنها صعبة المراس شديدة القياد لا يقوى على النهوض بها وعلى ايفائها حقها الا كل من خصهُ الله بالكمالات ورزقهُ عقلاً راجحاً ورأياً محكم البناء . ولو رجعنا بما لدينا من نقول المؤرخين الى العهود الخالية من عهود أمم المشارق والمغارب لعلمنا ان دول بني اسرائيل لم تولِّ مناصب القضاء غير خيار قومها وعيون اعيانها الانجاب . وحسبنا دليلاً على عظم قدرها وفخامة امرها انها — اي مناصب القضاء — جمعت اليها دهراً طويلاً سلطاني الدين والدنيا . ولك في تاريخ دول الاسلام على عهد خلفاء العرب نبأ واف بما كان يشترط لتقليد منصب القضاء من الشروط والمزايا حتى كأنما وقفوهُ او وقفوهُ جدًّا وفعلاً على اهل الكمال والفضل الاتم لا يباع بدينار ولا يشترى بمتاع حرصاً على اقامة العدل واظهاراً للحق في الرعية وهو على شرفهِ وعزة ولايتهِ محفوف بكل جاهد مكتنف بكل مكروه كالورد حفَّ بهِ شوكهُ او كالشهد دار بهِ نحلهُ . وما اكثر ما عرض على اقوام من فضلاء ذلك الزمن فرفضوهُ فراراً من تبعاتهِ ومخافة ان يعجزوا عن قضاء واجبهِ على علمهم بان القضاء

بالحق بين الخصوم من اقوى الفرائض وافضل العبادات

وقد ورد في كتب القضاء بيان طويل على اوصاف القضاة واخلاق الحكام والمراد بالحكام من يحكمون في مجالس القضاء بين الناس لا العمال والولاة كما غلب الاصطلاح في هذه الايام فقالوا الحاكم والمحكوم وهم يريدون وليَّ الامر والرعية او السائس والمسوس على ضد التعريفات والاوضاع اللغوية . ثم ان تلك الكتب اشتملت على ابواب وفصول مختصة بادب القاضي وما عليهِ وما لهُ من الواجبات . فقيل ينبغي ان يكون القاضي موثوقاً بهِ في عفافهِ وعقلهِ وصلاحهِ وفهمهِ وعلمهِ . لا يطلب القضاء بقلبهِ ولا يسألهُ بلسانهِ ولا يكون فظاً غليظاً جباراً عنيداً . وكره تقليد القضاء لمن خاف الحيف والعجز وحرّم على فاقد الجدارة والاهلية قطعاً . وجاء ايضاً فيما جاء عن مزايا القضاة انهُ يلزم ان يكون القاضي شديداً في غير عنف ليناً في غير ضعف لان القضاء من اهم امور العباد

قلت والقضاء ضرورة في الارض من اعظم ضروراتها وحاجة من امسّ حاجاتها لا عدل الا بهِ ولا نظام ولا قوام للمجتمع الانساني الا فيهِ . ومحاسنهُ ومنافعهُ لا تخفى على احد ولولاهُ لولاهُ لبقيت الدنيا بمن عليها قائمة قاعدة الى قيام الساعة او الى ساعة القيام ولانتشر الفساد وعم البلاء وكان الحق في ضياع

وشأن اهل القضاء في مصر شأن غيرهم من قضاة الممالك . اريد ان فيهم المتمكن المكين وفيهم القلق القليل البضاعة وفيهم الضليع وفيهم

الضعيف وانما وجدت فيمن لقيت منهم على اختلاف مراتبهم اوصافاً محمودة في القضاة شائعة فيهم مشتركة بينهم . رأيتهم في مجالس القضاء وعليهم وقارهُ ولهم شارتهُ وشعارهُ ثم رأيتهم وقد غادروا مجالسهم فكادوا يذوبون رقة وظرفاً . وهم على كل حال وفي كل مظهر من مظاهرهم برئوا من عيوب الفظاظة والغلظة التي كره وجودها في اهل القضاء . ولعل طبيعة الاقليم هي التي عممت فيهم هذه الشمائل والمعاني فقد غلب على المصري بطبقاتهِ رقة الخلق وظرف اللسان ولطف المباسطة والمعاشرة . وحكم الاقاليم والامصار حكم الافراد من وجه ان كل اقليم اختص بمزية غلبت على معظم اهلهِ . فترى السوري مختصاً بمزيات غلبت على معظم اهلهِ كما اختص العراقي والحجازي واليمني كل منهم بمزيات اخرى . وتعليل هذا قائم في التربة والهواء والماء . ألا ترى الغريب ينزل بين قوم وقد باينهم في الاخلاق وفارقهم بالعادات حتى اذا ولد لهُ ولد نشأ بينهم وجدتهُ اميل اليهم واعلق بطباعهم . فاذا ترعرع هذا الولد وتزوج ورزق بغلام جاء الغلام مثال اولئك القوم وصورة من صورهم ولم تركّب المخالطة فيهِ ولا في ابيه اخلاق اهل الاقليم وغريزياتهم وانما كان ما كان من وقع تأثير التربة والهواء والماء على نفوس النزلاء وليس مدار كلامي في هذه المقالة على علم الاخلاق وطبائع الاقاليم حتى ينبسط القلم ويتسع اللسان في هذا المجال . ان ما ذكرتهُ جاء بشافع وصف القضاة المصريين وعمومية الدماثة فيهم من غير ضعف وسلامتهم من الداء الذي لزم جماعة القضاة في اقاليم وأقطار أخرى وما هو الا داء الكبر والغلظة والجفاء . وروي للحكماء

قدر لا يحصى من الحكم الغوالي ولا أحكم من قولهم : خير الامور الوسط : فما لاق باهل القضاء اعلاء الحجاب والترفع عن قصّاد عدلهم الى حد ينكسر معهُ قلب المظلوم ولا لاق بهم الافراط في بذل الحجاب حتى تصبح ثرثرة الثرثار أو عبثيات البطال مضيعة للزمن الموقوف على خدمة الحق والعدل بين الناس باعجل ما في الامكان . على ان أصول المرافعات الجديدة وضعت للقضاة ومن تقاضى اليهم واجبات معينة وحدوداً لا تقاصر عنها ولا تجاوز فيها

(مقطم سنة ١٨٩١)

باب السياسيات

حظوظ الوزراء في مناصبهم

لا راحة للوزراء في أية دولة كانت وتحت أية صبغة كانت من الاستبداد أو الحرية فهم أبداً على قلق وحذر من ملوكهم اذا كانوا مطلقي اليد . وهم يحذرون كذلك مجالس نوابهم اذا كان ملوكهم مقيدين بالدستور وكان الحكم لمجالسهم ولهذا تجد الوزراء في دول الاستبداد يمرون على المناصب مروراً . ان امسوا عليها فما اصبحوا وان اصبحوا فما امسوا وتلك حالهم ايضاً مع مجالسهم النيابية في دول الشورى والحرية فكلما عرضوا عليها امراً وضعف حزبهم عن تأييدهم فيهِ استقالوا وفارقوا وزارتهم يحسبون رد مطلوبهم من غالبية المجلس النيابي رداً لهم بالذات وعدم وثوق بهم وهو ما يأباهُ الوزير الحر فيستقيل الا ان الملوك الدستوريين مع تقيدهم لا يبرحون اهل سلطان واشراف على حكوماتهم ودواوين دولهم ولهم في قوانين ممالكهم الاساسية حقوق ترعى وتُجَلُّ فلهم ان يصرفوا الوزراء عن مناصبهم ويولوها سواهم ولهم ان يرشدوهم الى ما يرونهُ انفع واجدى من وجوه السياسية اذ الملك رأس الدولة على كل حال ولا تصدهُ غالبية المجلس التي للوزارة عن هذا الحق لانه سيد الوزراء ووليُّهم فيما هم عليهِ . هذا بسمارك على عظم شأنهِ في أمتهِ لم يملك البقاء في منصب المستشارية الالمانية عند ما لوى الامبراطور غليوم وجههُ عنهُ وجعل نصائحهُ من وراء اذنيهِ وهذا الموسيو فنيزيلوس رئيس

وزارة اليونان ومجدد مملكتهم لم يثبت بالامس يوماً في رئاسة الوزارة اولم يشأ البقاء عليها حين امتنع ملكهُ عن ان يوافقهُ على سياستهِ الدولية التي شرحتها في المقالة السابقة وقدكانت في يدهِ غالبية المجلس النيابي بلا ريب

وانما اقبح سبب يفضي بالملك المطلق او بالدستوري الى عزل وزيرهِ هو ان يحسدهُ على شهرة نالها او مكانة في القلوب تمكن منها فيذهل الملك عن التاج الذي على رأسهِ او عن العرش الذي استوى عليهِ ويقبل على مقارعة وزيرهِ ومناكدتهِ وهو اذا تدبر وعقل فخر بذلك الوزير الذي قلدهُ الوزارة وطابت نفسهُ بما يأتيهِ من حسن السياسة وجمال الرأي حتى جمع من حولهِ قلوب الناس وملك ألسنهم وهو يخدم بهذا من ولاهُ ويثبت حسن اختيارهِ لهُ

اما ان يدخل الحسد على قلبهِ من نبالة وزيرهِ ويهيجهُ حتى يعزلهُ ويولي مكانهُ من هو اضعف منهُ رأياً واصغر منهُ نفساً ليتحكم بهِ فذاك عمل غير محمود

يتلخص مما قدمنا ان منصب الوزارة في قديم الدول وفي حديثها هو مركب صعب كثير التعب والنصب على صاحبهِ الا ان الزمن تغير على الوزراء وصاروا اليوم لا يفقدون عند العزل او الاعتزال الا جاه الوزارة وراتبها وكانوا في الدول القديمة يفقدون المنصب والحياة معاً. ولا يزال تاريخ الدولة العباسية في بغداد ينوح على البرامكة الذين نكبهم هارون الرشيد وهم وزراؤهُ. ولا تزال قبورهم ريا بدموع من كانوا يعيشون في اكنافهم ويتقلبون في نعمهم وما قتل جعفراً غير شهرتهِ

ونبلهِ لا سبب آخر كالذي اشار اليهِ التاريخ وكذبهُ المحققون ثم ان نكبات الوزراء في دول الاستبداد كثيرة حتى لقد وقع منها شيء في اخريات الايام كنكبة مدحت باشا . قتلهُ السلطان عبد الحميد في الطائف بأيدي انذال لئام ارسلهم من الاستانة فخنقوهُ وخنقوا معهُ آخر امل للحرية التي كانت مرجوة على يدهِ في بلاد الترك . وليس بعد نكبة جعفر وابناء عمهِ البرامكة في بغداد نكبة كانت اشد ايلاماً للنفوس من نكبة مدحت باشا في الطائف

* * *

وبقي ان نقول ان اكثر الدول تقلباً في وزاراتها هي الدول اللاتينية لحدة طباع اقوامها فلم تزل وزراؤها في صعود ونزول واثبت الدول وزارات هي انكلترا ثم تليها باقي الامم الشمالية والسبب في ذلك ان الاحزاب في المجالس اللاتينية تنقسم على نفسها عند كل مسألة طرأت لا يتقيد المقترع بحزبهِ على اطلاق القول بل يتبع هواهُ في المسألة الطارئة والمسائل الطارئة كثيرة عندهم . فاذا لم تجتمع للوزارة القائمة اغلبية كافية انقلبت عن مناصبها خلافاً للاحزاب الانكليزية فان الحزب الحر مثلاً وهو اليوم على الوزارة لا يخذل وزارتهُ ولا يفارق دعوتهُ الاصلية الا نادراً ولهذا متى قامت وزارة حرة او محافظة مرة واحدة ثبتت اعواماً على مناصبها لا تسقط منها الا عند حادث جسيم يحل من عروة حزبها ويفكك من ملتحم اجزائهِ

* * *

ولا اذكر في الحكومات وزارة طال عمرها حتى شبعت من الايام مثل وزارة المغفور لهُ مصطفى باشا فهمي في مصر الا ان لذلك سبباً مشهوراً وهو ان اللورد كرومر ضمن بقاءها بساعدهِ المفتول ولم يكن في طاقة الخديوي السابق ان يمسها بسوء . ولو بقي اللورد كرومر في مصر لطال بقاؤها ببقائهِ ولكن سياسة خلفهِ قضت باعتزالها فاعتزلت بعد ولاية ١٥ سنة ولعل الوزارة الرشدية تعطى حظ الوزارة الفهمية من طول العمر وهي مثلها اعتدالاً وعدلاً واكثر منها علماً وامضى منها همة

(اهرام سنة ١٩١٥)

البحر المتوسط

ميزان السياسات الدولية

ما برح هذا البحر ميزان السياسات الدولية . نحن لا نرقى في تاريخهِ الى عصور الفرس واليونان وما وقع لهم فيهِ ولا الى عصر المصريين اصحاب الاهرام والمسلات وما كان لهم من الشأن على ساحلهِ . ولا الى دولة الرومان وقد ملكتهُ كلهُ منفردة فيهِ من غربهِ الى شرقهِ ومن شمالهِ الى جنوبهِ . ذلك امر طوتهُ الايام في بطونها وكادت صورتهُ تمحى وتضيع في سطور التاريخ وانما كفانا ما جرى للدول في اواخر الدهر من الازدحام والاصطدام على مواردهِ لنعلم مبلغ حرصهن على مصالحهن فيهِ . وكأن الدول القائمة اليوم عليهِ او التي لها ملك على ساحلهِ او جُزُرٍ على

ظهرهِ اعتدلت وأنصف كل منها صاحبهُ من نفسهِ وخلع عنهُ ثوب الطمع القديم . فقد سمعنا بالامس وزير دولة كبيرة في شرق اوربا يقول في مجلس امتهِ مامعناهُ : اننا خارجون في زمن قريب الى البحر المتوسط وفاتحون بأيدينا تلك البواغيز التي اغلقت في وجهنا منذ دهر دهير . كلمة لو قالها قبل هذهِ الايام لزلزلت الارض زلزالها

ولا اظن هذا الوزير وهو معروف باصالة الرأي والدهاء يلقي كلامهُ مجازفاً فيهِ بل لا اخالهُ ألقاهُ وهو يعلم مداهُ قبل ان طالع بهِ حليفيهِ في غرب اوربا فوافقاهُ عليهِ . يثبت هذا ما عقب خطبتهُ من حملات الاسطولين الحليفين على بوغاز الدردنيل يريدان قهرهُ واغتصابهُ والمجاز منهُ الى الاستانة تحت نار حصونهِ من جانبيهِ . ومن كان يتوقع من ذينك الاسطولين مثل هذا وهما هما اللذان توليا عام ١٨٥٤ الذود عن العاصمة العثمانية وبذلا مئة الف قتيل تحت اسوار سباستبول دفاعاً عنها وردّاً لجيش الامبراطور نقولا الاول عن غزوها . لقد صدق المثل : الدهر ابو العجب : وصفوة ما نريد من هذهِ المقالة هو ان نثبت توافق الحلفاء وتعاهدهم على سياستهم في البحر المتوسط وان الفضل فيهِ لعدوتهم المانيا التي اغضبتهم على السواء ودبت مطامعها فيهم اجمعين حتى جمعتهم عليها وعلى من ينتسب اليها وهوّنت عندهم ان يتتاركوا احقادهم القديمة ويتنازلوا بعضهم لبعض عن كل ما كانوا يقتتلون من اجلهِ ويتسافكون الدماء في سبيلهِ ولا مشاحة ولا خلاف ان فرنسا هي التي قربت كل بعيد بين انكلترا وروسيا بعد سنة ١٩٠٤ وهي سنة اتفاقها مع انكلترا

ومن ينكر على فرنسا انها اوفى الدول عهداً واوفرها مروءة وانساها للاذى والحقد وأحقها بان تكون على الدهر الوسيط الامين بين دول العالم تصلح ما فسد من صلاتهن وتصح ما اعتل منها وتتبوأ من مجالس الامم المقام اللائق بمثلها دولة حفل تاريخها بالعظائم والمكرمات فكم نصرت الضعيف على عدوهِ القوي حتى ينتصف منهُ وكم هزتها دواعي المروءة والنجدة لخدمة الانسانية في أية جهة من الارض ولم تزل على هذا الخلق الحر الكريم لا يفارقها من يوم عرفها التاريخ امة الذكاء والسيف والحرية

(اهرام سنة ١٩١٥)

الدول فى البحر المتوسط

مضت القرون والادهار وبحرنا المتوسط بحر المدنية اذ على ضفافهِ وعدواتهِ قامت مدنيات مصر واليونان والرومان وعلى صدر هذا البحر اقتتلت اساطيل الدول العتيقة مثل الفرس واليونان والرومان وعليهِ تلاحمت اساطيل العرب والروم الذين دعي البحر باسمهم لعزتهم وغلبتهم يوم ذاك فقيل لهُ بحر الروم ثم قيل لهُ البحر المتوسط لتوسطهِ بين اوربا وافريقية ولطالما اقتتلت فيهِ اساطيل الخلفاء العرب واساطيل الفرنجة متنازعات على جزرهِ كقبرص ورودس وصقلية ومالطة ومتلاطمات على سواحلهِ . كل هذا يجري وسائر بحور الارض في هجعة وسكون الا ما كان من حروب اسماكها وحيتانها يقتل بعضها بعضاً ويأكل بعضها

بعضاً وذلك لان الدنيا المتمدنة كانت منحصرة في حيّز البحر المتوسط وكان ما وراءهُ مجهولاً بما فيهِ من انسان وغير انسان . وكأنما كتب للبحر المتوسط ان يظل معقد الالوية والرايات وموقد نار الحرب تنبعث من امواجهِ لما عند الدول من التحاسد فيهِ والتغاير على شواطئهِ وسواحلهِ. وقد قبضت انكلترا على بابيهِ جبل طارق وقناة السويس بما يسر لها احتلال مصر وقبضت أيضاً على امنع مواقعهِ مالطة وقبرص واباحها احتلال مصر الاشراف عليهِ كلهِ . وكذلك فرنسا فهي قائمة عليهِ من جنوبها ولها ساحل تونس والجزائر ومراكش ولها في شرقهِ امم عاقدتها الوداد وأخلصت لها النية على الايام ثم لها في ضمير الدهر شيء آخر . وعلى هذا البحر أيضاً دولتان عزيزتان وهما النمسا وايطاليا ولثانيتهما ملك جديد على الساحل الافريقي ملكتهُ على دولتنا في هذين العامين . كل هذا مهدنا بهِ لحادث احدثتهُ المانيا لعهد قريب وتنبهت لهُ دول الاتفاق الثلاثي وذاك انها ساقت الى البحر المتوسط اسطولاً تريد بهِ الزحام على موردهِ وان تمد يدها الى مطاعمهِ مع الآكلين . فاجفلت انكلترا لهذا الاسطول على صغرهِ وسرعان ما تجفل على مصالحها فدفعت اليوم باسطولها في عرض البحر المتوسط واخذ يتنقل من قارة الى أخرى ومن شاطئ الى آخر كأنهُ يطلب الاسطول الالماني تحت كل سماء كما يطلب العدو عدوهُ والبادر للذهن ان المانيا تريد ان تقف باسطولها على الاسكندرونة لتتخذها مرفأ لسكة بغداد الحديدية وقد زينت للنمسا ان تزيد من سفنها الحربية فلبتها وهما كلتاهما على غير ثقة بايطاليا التي واثقت بالامس

انكلترا على مصالحها الاقتصادية في الاناضول وهي الى جنب السكة البغدادية الالمانية أي الى جنب المصالح الالمانية ومما لا نزاع فيهِ ان المانيا وطنت نفسها على استبقاء أسطول لها في البحر المتوسط يساند حلفاءها ويتساند اليهم عند الحاجة . واكرهُ ما يكون في عين انكلترا ان ترى لعدوها البحري الجديد شأناً في هـذا البحر الذي هو طريق هندها وطريق ملكها الافريقي وكذا روسيا فهي أشد نفرة ونعرة من فرنسا نفسها لو انبسطت لالمانيا يد فيهِ . وعندي ان فرنسا اكثر دول الاتفاق الثلاثي سماحاً وطاقة لالمانيا لاعتيادها جوارها الطيب فهي جارتها العزيزة في غرب اوربا وفي غرب افريقيا فما ضرها لو جاورتها في آسيا وانما شرط ان تصرف قلبها وتغمض جفنها عن كل ما هو كائن بين عريش مصر الى ما وراء حلب الا ان موقف الاسطول الالماني غير ثابت ولا متمكن في شرقنا الادنى لبعده عن قاعدتهِ البحرية التي هي في أقصى الشمال الاوربي وهو اليوم في أقصى الجنوب ولأن دولتهُ لا تملك ملجأ على شاطئ بحرنا ولا جزيرة أية كانت من جزرهِ ولان الاسطول الروسي الجديد أوشك ان يخرج من مرافئهِ غاشياً بحري البلطيك والشمال حيث مسرح الاسطول الالماني فاذا وقعت الواقعة واتحد الاسطولان الإنكليزي والروسي في ذينك البحرين اضطرت المانيا ان تستعيد أسطولها من شرق البحر المتوسط الا اذا فاجأتها الحرب وعزَّ عليهِ الخروج من بوغاز جبل طارق واصبح في قبضة اعدائهِ

وتحرير ما تقدم ان البحر المتوسط يعدُّ لنا الساعة مشهداً دولياً

جديداً ربما اصطدم فيهِ فريقا المتحالفين ولكن قوة دول الاتفاق الثلاثي اعز واغلب خصوصاً اذا قدر للاسطول الروسي الضارب في عرض البحر الاسود عبور الدردنيل واللحاق باساطيل حلفائهِ . ولهذا نخشى نحن العثمانيين على الدردنيل ان تقتحمهُ الروسية ولا دافع لها اليوم الا ما اراد الله وسيوف بني عثمان (مقطم سنة ١٩١٤)

فرنسا ودول البحار

الفرنسيس أمة بحر مثلهم أمة برٍ ولهم في صناعة البحر شهرة وبراعة لا ينازعون فيها . هم الاولى اخترعوا دروع السفن والبسوها سفنهم وهم الذين اخترعوا الناسفات والغائصات ثم أخذت الدول عنهم ولا غروان يتمرسوا بشؤون البحر ويعدوا لهُ عدتهُ والبحر مطيف بشمال ملكهم وبجنوبهِ وباكثر غربهِ فهو أشبه شيءٍ بالجزيرة وكانوا الى عهد غير قصي أصحاب الدرجة الثانية من الدول البحرية ثم نافسهم الالمان والاميركان عليها بما اكثروا من المنشئات فازاحوهم عنها . والسبب في هذا ان الفرنسيس ابتلوا بالحزب الاشتراكي الذي يحسب الارض كلها وطناً واحداً لهُ ويدعو الى وحدة الوطنية وابطال الحرب في الناس حتى اذا تولى الوزارة بين حين وآخر أعرض عن البحرية وجعلها غفلاً . ومما قاله المسيو بلتان الاشتراكي وهو على وزارة البحر : لا يلزمنا من القوة البحرية الا قدر ما نذود به عن سواحلنا . وذهب عنهُ ان دولتهُ تلي انكلترا في المستعمرات ولها مثلها ملك واسع يبدأ بساحل تونس والجزائر

ومراكش في افريقية وينتهي بالتونكين وانام في الشرق الاقصى فهو أبعد مدًى في آسيا من كل دولة أوربية .

ولا يحفظ هذا الملك الضخم الا بالساعد الشديد من الدوارع عدا ان لفرنسا مدنيـة خاصة جازت البسيط كلهُ ولهـا لغة فتانة أشربت نفوس البشر وهامت بها مجامعهم . ولها أحزاب ومريدون في كل صقع وناد يشوقهم ان يروا رايتها ويبصروا أساطيلها بين وقت وآخر وفي هذا فخر لها وشأن كبـير فانَّى لهـا حصول هذا لو صح حلم المسيو بلتان وقنعت فرنسا من أساطيلها بخافرات سواحلها . ثم جاء المسيو طومسن على وزارة البحر بعد المسـو بلتان وهو وان لم يكن من شيعة هذا ولا من بدعتهِ الا ان طالعهُ على الاساطيل الفرنسوية لم يكن طالع يمن وبركات فقد هلك منها نحو ست من أطيب دوارعها اما بالارتطام والاصطدام واما بالانفجار فاضاعت فرنسـا بهذا القدر اسطولاً كاملاً ثم تنبهت لأمرها بعد حادثة فاشودة التي وقعت لها مع انكلترا . ومما زادها اقداماً وحرصاً على التجديد وأيقظها من سنة نومها استفحال الاساطيل الالمانية واعتزاز جانبها حتى اذا ولي المسيو دلكاسه نظارة البحر أتى بالمعجزات والمغربات في تقوية البحرية الفرنسوية . واستدر من مجلس الامـة الاموال الـكثيرة ووضع للمشاريع البحرية بياناً نافذاً الى اليوم . وكان من حسنات هذا البيان ان فرنسا أنزلت في هذا العام سبع دارعات كالاطواد . ومتى جاء عام ١٩٢٠ كان لها ٢٨ دارعة بانواعها ولألمانيا ٣٨ فالفرق عشر دوارع لألمـانيا على ظهر البحر . وانما لفرنسـا فرق عظيم

وتفوق عالٍ في بطن البحر فان لها اسطولاً تحت سطح الماء ليس لإلمانيا عشرهُ بل ليس لسيدة البحار نفسها (انكلترا) الا ستة اعشارهِ . أريد اسطول الغواصات الذي دعاهُ بعضهم شياطين البحر وعفاريتهُ ولا تدرك قيمة هذا الاسطول الا يوم الحرب . يوم تفاجئ الغواصة دارعة العدو وهي غافلة عنها فترمي بطنها بمهلكات الديناميت وتتركها طائرة في الجو من غير جناح

وقد مرن الفرنسيس على سوق هذا الاسطول الخفي والقيام عليهِ حتى لقد تسير الغواصة تحت الماء مائة ساعة وكأنها لم تسر شبراً من البحر . تشق اجوافهُ وليس لها فيها من انيس ولا نديم الا حيتانهُ ودلافينهُ وكلابهُ وثعابينهُ فهنا موضع النظر وهنا محل الخطر على مراكب العدو لا في عد الدردنوطات والطرادات . ومن اجل هذا قال المسيو بودن ناظر بحرية فرنسا السابق : اصبحنا اليوم وفي يدنا قوة من الاساطيل نرهب بها اعند عدو واضخم ضد على ظهور البحار (مقطم سنة ١٩١٣)

الامتيازات الاجنبية في مصر

اكتب هذهِ الكلمات والامتيازات الاجنبية تحت عارض الالغاء والتعطيل . ولطالما اشتهى الناس على الله ان تبطل هذهِ الامتيازات ويستوي الوطني والاجنبي بين يدي القضاء المصري وتصبح حكومة مصر حكومة كل من على ارضها من الساكن فتشرع الشرائع على الكافة وتنفذ احكامها في الكافة وتصير القنصليات ولا شأن لها الا الاشتغال

بتجاريات دولها وسياساتها واقتصادياتها وتبطل ان تكون أربع عشرة حكومة أجنبية طي حكومة وطنية فاذا اعتدى الاوربي بعد هذا على وطني لقي عقابهُ في محاكم مصر ولم يبقَ لهُ ملاذ يلوذ بهِ أو مفزع يفزع اليهِ في قنصلية حكومتهِ ظالماً كان أو مظلوماً يدخل باب القنصلية من شرقٍ جانياً ويخرج من غربٍ بريئاً . أجل ليس في تاريخ الامم نظير للحالة التي عليها مصر من جهة الامتيازات الاجنبية فكيفما اتجهت الحكومة الى مشروع قانوني أو اداري عقاري أو غير عقاري اعترضت لها الامتيازات الاجنبية في طريقها أو كيفما مشى الوطني في معاملاتهِ مع نزلاء وطنهِ الاجانب سواء كان تاجراً أو صانعاً أو مزارعاً اعترضت لهُ الامتيازات الاجنبية وأفسدت عليهِ عملهُ ونصرت الاجنبي عليهِ . كان على حق أم كان على باطل . قل لي بعيشك هل ورد في سير الدول والحكومات ان حكومة لا تستطيع سن قانون على فئة من أهل مملكتها الا اذا استشارت هذهِ الفئة فاذا طاوعت على المشروع نفذ وان أبتهُ على الحكومة طرح ونبذ : تلك حال حكومة مصر في الاربعين سنة التي خلت اذ لم تكن تملك وضع قانون ولا ضريبة ولا عوائد ولا رسوم على الاجانب الا اذا استفتت محكمة الاستئناف المختلطة فيهِ وحصلت على قبولها بهِ والا أهمل وأغفل . ولا تسل عما أورثتهُ هذهِ الامتيازات من الضرر لمصر من الوجهة الجنائية وذاك لان اعتصام الجاني الاجنبي بامتيازاتهِ مانع للحكومة المصرية من معاقبتهِ فهو يجني والحكومة ناظرة اليهِ ويدها قاصرة عن ان تنالهُ بسوء

وانهُ لتحصيل حاصل أو اظهار ظاهر لو أفضنا الكلام في هذا الموضوع الذي لم يختلف فيهِ اثنان وان احسن بشرى تقع في مسامع المصريين انما هي بشرى الغاء الامتيازات الاجنبية واقامة المساواة بين سكان مصر وهو ولا شك أجلّ أمر وقع في تاريخ مصر منذ مئة سنة وسيترتب عليه قلة كبيرة في عدد الجرائم التي كانت ترتكب من الاجانب على الوطنيين او من الاجانب على بعضهم وهم لا يخافون للقضاء المصري جزاءً ولا عقاباً . ومتى حققت هذه الاماني والامر وشيك الوقوع صار في امكان البوليس المصري ان يدخل اماكن الشبهات والريب مما تظلهُ الاعلام الاجنبية بلا استئذان من القنصليات والله اعلم بما كان يلقاهُ من العقبات الصعاب بين ذلك الاستئذان من القنصليات و بين الدخول للمكان الاجنبي المريب وما اكثر ما درى الجاني بهذا السعي وما اكثر ما فرَّ من تفتيش البوليس واخفى من معالم الجريمة ومحا من آثارها فيدخل البوليس المكان فاذا هو طاهر من كل ريبة وكأنهُ معبد من المعابد لا يعوزهُ الا ان يلبس رئيسهُ الذي هو رئيس المقامرين او كبير المزيفين والمزورين اثواب الرهبانيات

اذاً حق لنا ان نسر وتشرح صدورنا بالغاء الامتيازات الاجنبية وهو حاصل في أقرب زمان ان شاء الله

(البصير : سنة ١٩١٤)

الولايات المتحدة والاستعمار ومذهب مونرو

عفّت الولايات المتحدة عن اغتصاب البلدان واستعمارها وذلك لسعة ملكها وبسطة عيشها وثروتها الا ما اضطرتها اليهِ حربها مع اسبانيا سنة ١٨٩٧ من أخذ جزائر فيلبين وامتلاكها وكانت اسبانية وهي في الشرق الاقصى وعذرها انها لو تركتها لما تركتها لاهلها كما تهوى بل للفاتحين المستعمرين مثل الالمان ثم وجدت من حسن السياسة أن يكون لها في الشرق الاقصى مكان تقف عليهِ وتأوي اليهِ سفنها الحربية والتجارية فاحتفظت بتلك الجزر وهي تنفق عليها فيما اظن اكثر مما تنتفع منها الى الآن . ولا يزال في محفوظنا انها فتحت جزيرة كوبا على الاسبانيول في تلك الحرب وهي علة الحرب ثم ردتها الى اهلها . وقد اتهمت مراراً بالطموح الى شيء من املاك الصين فلم تصدق التهمة واتهمت كذلك كذباً بالنزوع الى أخذ بلاد ليباريا في غرب افريقيا وهي واقعة بين مستعمرات فرنسا وبين مستعمرات انكلترا هنالك ثم القيت عليها في الاسبوع الماضي تهمة اغلظ واجفى من كل تهمة تقدمتها وتلك انها اقترحت على الحلفاء أن تكون من عداد الفاتحين في شرق البحر المتوسط والخبر اقرب الى اللعب والممازحة منهُ الى الجد والرزانة . ولا يخفى ان الاميركان يجرون في سياستهم الداخلية مع دول اوربا على مذهب مونرو من حيث عصمة القارة الاميركانية وامتناعها على أي فاتح او طامع من الدول الاوربية اراد بها شرًّا ثم يجرون في سياستهم الخارجية على مذهب العدل الحاصل طبعاً عن مذهب مونرو ايضاً أو على المذهب

الاعم الذي نطق به شاعرنا العربي بقولهِ « لا تنهَ عن خلق وتأتي مثلهُ » فاذا نهى اخوانا الاميركان دول العالم عن غشيان قارتهم بالفتح والاستعمار او ارهاق بعض حكوماتها بالمطالب فما حلَّ لهم بعد هذا أن يمدوا باعاً الى القارات الاخرى للفتح والاستعمار هذا غير عدل وفيهِ عار عليهم وقد نزهوا نفوسهم عنهُ. اذاً ان ذلك النبأ الذي سمعناهُ يوم الاربعاء الماضي هو مردود لا يلتفت اليهِ بحال من الاحوال

وبقي أن نعلق على هذه المقالة شيئاً عن مذهب مونرو الذي جعلتهُ جمهورية الولايات المتحدة مقدسها ومصلاها في سياستها مع الدول الاوربية منذ اثنتين وتسعين سنة وكثر ذكرهُ على الافواهِ والصحف في ازمنة مختلفة فنقول ان الرئيس مونرو واضع هذا المذهب هو الرئيس الخامس لجمهورية الولايات المتحدة الاميركانية . تولى رئاستها من عام ١٨١٧ الى عام ١٨٢٥ وحدث في رئاستهِ انه ارسل الى مجلس نواب الولايات المتحدة خطابهُ السنوي الذي جرت بهِ العادة عند رؤساء الجمهورية الاميركانية يقول فيهِ ان استقلال القارة الاميركانية والحرية التي تملكها حكوماتها يأبيان على دول أوربا أن تستعمر بعد الآن شيئاً من أرضها أو تقهر حكومة من حكوماتها فاذا حصل شيء من هذا عدتهُ جمهورية الولايات المتحدة عدواناً عليها بالذات وباعثاً على الحرب . وكان السبب في ذلك ما سعى اليهِ ملك اسبانيا من استرداد املاكهِ التي كانت قد ضاعت عليهِ وصارت جمهوريات صغيرة في أميركا الوسطى والجنوبية . وقد تمشت الولايات المتحدة على مذهب مونرو من يوم وضع قواعدهُ الرئيس مونرو حتى الآن

وكان آخر ما صنعتهُ عملاً بهذا المذهب محاربتها لاسبانيا من عام ١٨٩٥ الى عام ١٨٩٧ لاجل جزيرة كوبا واستخلاصها من الحكم الاسباني كما اشرنا آنفاً وقد استخلصتها ثم وهبتها الحكم الذاتي والاستقلال وغنمت بمأثرتها هذهِ صحيفة جميلة من صحائف التاريخ

(اهرام سنة ١٩١٥)

الدنيا فى فترة من الفاتحين

قرأت مقالتكم البديعة في اهرام يوم الاثنين عن كتّاب الالمان تعليقاً على حديث صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس الوزراء وما جرَّهُ الكتّاب المذكورون على دولتهم من المحن لا سيما الكاتب ترتيشكي الذي حمل معظم وزرهم فقد أضلوا قومهم وأغروهم بالحروب والفتوح حتى هاجوهم لهذهِ الحرب التي ربما عصفت ريحها بملكهم كلهِ وهدمتهُ من أساسهِ الا اني أجد العدل لا يلزم أولئك الكتاب وحدهم جريمة الحرب ويخلص منها امبراطورهم وأهل دولتهِ وسواد أمتهِ لان الطبع الالماني واحد فيهم كافة . ومن قرأ أقوال عظمائهم المجموعة في سنين مختلفة والمنشورة في صحف أوربا تباعاً وهم من كل فئة وصنف ألفى الطبع الالماني متمكناً منهم جميعاً من سياسيين الى عسكريين الى ماليين الى غيرهم وانهم طراً على مطامع وغرائز ومذاهب واحدة ولا أخال مذهب ترتيشكي فتنهم وحدهُ وأخضعهم الى سحرهِ ثم لو كان عيبهم منحصراً في انهم أهل طمع لقلنا ان الطمع فطري في كل الناس ولكن

عيوبهم كثيرة من حيث انهم أمة فهم جناة قساة طماعون قصيرو البصر في عواقب الامور فاسدو السياسة ضعاف الرأي فيها. أهل دعوة وخيلاء وأهل أنانية. اذا رأوا لهم مصلحة في امر بذلوا العالم كلهُ من اجلهِ حتى اصبح العالم كلهُ عليهم الا من اضطر الى محالفتهم مثل النمسويين الذين لم يجدوا مناصاً لهم من محالفتهم اتقاء للعواقب ولان العدو مشترك بينهم وقد ولع الالمان بالمكاسب وجدَّ بهم الطمع الى ابعد غاياتهِ فارادوا في طرفة عين ان يملكوا ما بين الشرق والغرب واختطوا في مخيلاتهم ملكاً يضم بين جنبيهِ غرب اوربا وشمالها وغرب افريقيا وشرقها وشرق آسيا وجنوبها كذا زينت لهم احلامهم وقذفت بهم الى هذهِ المخاطر بزعامة امبراطورهام بالشهرة العسكرية وشغف بحب الفتوح ليكون اول فاتح عظيم بعد نابوليون والاسكندر كأنه رأى الفرصة سانحة والدنيا في فترة من الفاتحين كما هي في فترة من الرسل فاقدم على الفتوح وذهل عن ان للفتح والفاتحين شروطاً اذا خلت الحال منها التوى الامر على الفاتح وصار ملكهُ مفتوحاً عليهِ اولها ان تكون الدول التي يقاتلها ضعيفة عن احتمال حملاتهِ لا ان يكون هو محفوفاً بدول كبرى كل منها يعادل دولتهُ كحال الامبراطور غليوم والثاني ان يكون مفتاح البحار بيدهِ الشديدة والبحار ثلاثة ارباع هذهِ الكرة الارضية وليس في يد الامبراطور غليوم منها الا بعض بحر البلطيك وشيء من بحر الشمال وقد حصرهُ فيهما الاسطول الانكليزي منذ اربعة عشر شهراً والثالث ان يكون لهُ طيبات من الاعمال وماثر كبيرة تحببهُ الى البلدان التي طمحت اليها ابصارهُ لا ان

يكون مبغضاً محقوداً عليهِ من جميع الشعوب ثم اذا نظرت الى خريطة الارض وجدتها ضاقت على الفاتحين العظام من زمن بعيد وانعقد بين دولها تضامن وتكافل على العدو الفاتح أيًا كان حرصاً منها على عروشها وكرهاً منها أن يقوم في الناس فاتح يتحكم في رقابها . لقد حارب نابليون اوربا حين هاجهُ الطمع للفتح والانبساط ففتح ممالك وثل عروشاً الاان اعداءهُ مافتئوا يقاتلونهُ ويجهدونهُ حتى اوهنوا عزائمهُ وأنبوا سيوفهُ فسقط عن الملك وهو لا يملك شبراً من الارض وراء حدود مملكتهِ الاصلية بعد قتال عشرين سنة وما ذاك الا لان الدول الكبرى تضامنت عليهِ وتحالفت على حربهِ لما لاح لها من مقاصدهِ ومرامي اغراضهِ شأن الدول اليوم مع الامبراطور غليوم الذي استعد لهذه الحرب استعداداً لا مزيد عليهِ وأرى الناس من فنون القتال وحسن السلاح وسرعة التعبئة ما حيرهم حتى باتت المانيا كلها معسكراً كبيراً فلم يغنهِ هذا الاستعداد شيئاً لانهُ لا يفي بالغرض العظيم الذي قصد اليهِ وهو التسود على الارض . وكيف لهُ أن يذل الدول ويخضعها لسيفهِ وهو تحت احكام الحصر من ثلاثة عشر شهراً ولا عبرة بما فعلهُ في بولونيا الروسية فان ذلك لا يذهب بحرج مواقفهِ في سائر ميادين الحرب وما يتوقع في الزمن القريب من حملات اعدائهِ عليهِ حملات متصلة لا ينقطع لها سبب حتى الغاية القصوى من الحرب اذ يثبت لهُ ولقوادهِ ان من اراد فتح الممالك جمع على نفسهِ تلك الممالك وهلك تحت وطأتها وقصارى ما اعتذر بهِ قولهُ لقد كان في نية الحلفاء أن يحاربوني في بضع سنين فسبقتهم الى الحرب وانا تام الاهبة

وهم على غير أهبة . وعندهُ ان ذلك احزم لهُ من أن يدعهم يحملون عليهِ وهم متأهبون الا ان الحلفاء ينكرون عليهِ هذه التهمة ويقولون انهم لم يكونوا على نية الحرب لا اليوم ولا غداً عالماً منهم بان الحرب مع سلاح هذا الزمن ومعداتهِ انما هي اقبح جريمة تجنى على الانسانية . وقد حققت الحرب الواقعة رأيهم بما اهلكت من النفوس وبما اذهبت من الاموال وعطلت من الاعمال والمصالح (اهرام سنة ١٩١٥)

فرنسا والاشتراكيون

لو أنصف الدهر فرنسا لوجب صلب زعماء الاشتراكيين على عمود فندوم في باريس نعم وجب صلبهم على عمود النصر والفخر اللذين حازتهما فرنسا على أعدائها الالمان وغير الالمان من الامم . وذلك لان الاشتراكيين يريدون اليوم من سياستهم في المسألة العسكرية ان يضعفوا من قوة أمتهم ويذهبوا بثلث جيشها ضياعاً ويوطئوا لعداتها اكتافها ويغضبوا حلفاءها وأصدقاءها والا فليس مما يسر الروسية ويشرح صدرها ان تحشد على تخوم الالمان والنمسويين نحو مليونين من الجند في مصلحة المحالفة الثنائية ثم يكره اشتراكيو فرنسا دولتهم على الحط من جيشها العامل حتى ينزل الى نصف الجيش الالماني . ليس بعد هذا خيانة وغدر لوطنهم أولم يكن الاولى بهم ان يتشبهوا باشتراكيي الامم الاخرى لا سيما الالمان الذين ما عصفت ريح الحرب مرة أو جدَّ الخطر أخرى الا وجدتهم وسيوفهم ممتشقة وبنادقهم مشرعة

مسددة في صدور اعدائهم . لقد ابتليت فرنسا بمحن كبيرة وانما كانت بليتها الكبرى في اشتراكيها : قوم خفت احلامهم وحسرت ابصارهم حتى لا يروا الا ما بين أيديهم وتحت أجفانهم ولو أوتوا حدة في بصرهم لرأوا من وراء جبال الفوج جيشاً لعدوهم هو على حد قول المتنبي :

خميس بشرق الارض والغرب زحفهُ وفي أذن الجوزاء منهُ زمازم

الا ان الغرض كاد يخطف أبصارهم فاستباحوا معهُ كل شيء بلوغاً لقهر الاحزاب المناوئة لهم . وهذا خزي وعار عليهم فقد تختصم الاحزاب في انكلترا على مسائل ومطالب وطنية الا انها أبت ان تختصم على طرق الدفاع الوطني . أبت ان تتنازع في تعزيز الاساطيل ولو أنفقت كل عام ملايين من الدنانير الحمراء عليها . كذلك لم تختصم الاحزاب في المانيا ولا في الروسية والنمسا على تعزيز جيوشها ومضاعفتها ولا على الاكثار من السفن السابحة في الماء أو الطائرة في الهواء. كل هذا لم تختلف عليهِ الفرق عندهم ولن تختلف الا في فرنسا بلد الصلف والنزق . أين الاشتراكيون ان يبصروا بامهات عيونهم ويسمعوا بصماخ آذانهم حديث سياستهم في بلاد الشرق الادنى الذي اذا لم تفتحهُ الى اليوم سيوفهم فقد فتحتهُ لغتهم ومدنيتهم وأموالهم وعلومهم وآثارهم ومشاريعهم ألا فليسمعوا ما تقول الصبية في أزقتهم والغلمان في حلقات مدارسهم : ان فرنسا صارت متزلزلة باحزابها متنافرة في فرقها متباعدة الاطراف في أهوائها . قل لي بربك أخطر على بال أحد ان وزارة مثل وزارة الموسيو ريبو ضمت كل عظيم من ساسة الفرنسيس وسادة حكمائهم

لا تثبت في مجلس نوابهم طرفة عين أمام تلك العاصفة الاشتراكية أم كان في مظنون بشر ان أولئك الاشتراكيين الحمقى يخلعون أمثال الموسيو دلكاسه في سرعة هي كوهم الواهم وقد جمع الموسيو دلكاسه على رأس المانيا معظم أوربا وتركها حائرة بائرة منذ سنة ١٩٠٤ لا تهتدي الى وجه حتى لقد قبل في حب وطنهِ منصب سفارة وهو وجهة آمال أمتهِ فما غادر سفارة دولتهِ في عاصمة الروسية الا وقد ساقت الروسية الى حدود المانيا جيشاً ضاقت عنه البيد

ألا فليثب أولئك الاشتراكيون الى الهدى وليعلموا ان منصب النائب في مجلس الامة لا يكفي فيهِ ثرثرة الالسن ورمي الحكومات بالسباب بل وجبت فيهِ الحصافة والحزم وفوقهما الامانة كل الامانة على مصلحة الوطن وايثارها على المشاقات والمشايعات النيابية

(اهرام سنة ١٩١٤)

عهدة لوندرا والدول

والبلقانيون

ليس في تاريخ الدول قديمها ومحدثها عهدة فسدت قيمتها في مستعجل الوقت وهان أمرها على اصحابها ومن الزموهم أحكامها مثل عهدة لوندرا . اين تلك الاشهر والايام التي اضاعها السفراء الكرام في وضعها وكيف ذهبت باطلاً كأنها لم تكن شيئاً . أجل ما رأت العيون ولا سمعت الآذان بعهدة ماتت عند مولدها مثل هذه . أوليس من الغرابة باعلى مكان أن تكون عقد صلح وسلام بين الناس حتى اذا حصلت

انقلبت سيفاً وناراً عليهم . أوسمعت أن قوماً كالبلقانيين وهم الشطر الاصلي من المتعاقدين تعاهدوا فيها على الخير والبركات حتى اذا وقعوها هبوا الى سيوفهم فامتشقوها والى مدافعهم فحشوها وكان من امرهم ما علم الناس ؟ ؟

لو جاز أن يؤخذ كاتب تلك العهدة بما نتج عنها من الشر لدعونا على يدهِ بالقطع لانه كتبها وتحتها نار تضطرم وفوقها رماد ما عتم ان ذرتهُ الريح واضاعتهُ في افواه الآفاق ثم تطاير لهب الشر حتى شمل في خلسة من الوقت ما بين بحر مرمرة الى ارباض فالونه على الادرياتيك . وما كان ذلك كلهُ الا لان ألسن الدول اجمعت على هـذا العقد الذي لم تجتمع عليهِ قلوبها . ولو صدقت هذه الدول سعياً وصحت عزيمة على السلم لأرت المتحاربين يوم المعاهدة شدة قاهرة تلزمهم أن يحترموا عقدها وان يتحيزوا فيهِ فلا يتجاوزوهُ . وان اكبر ذنب جنتهُ على الانسانية انها لم تفصل يوم الصلح بين البلقانيين فيما كانوا عليهِ من المنازعات على الغنائم بمعنى انها لم تقل للبلغار هذا حدكم فلا تتعدوهُ ولا للصرب ولا لليونان كذلك بل اكتفت بتحديد ما بقي للدولة العثمانية من الارض في اوربا واباحت البلقانيين أن يقتسموا الباقي بينهم كل وما استطاع فهاجهم الطمع الذي هو من شيم النفوس . فاقتتلوا على الغنيمة وكادوا يتفانون على شفرات السيوف وشفاه المدافع وهي تتطلع اليهم . فلما رأت تركيا جيرانها البلغار في فشل وهزيمة مع اعدائهم المطيفين بهم من كل صوب وثبت عليهم وانتزعت منهم ما انتزعت من ملكها المغصوب ولا لوم عليها فيم فعلت

أتريد أن تعلم ما صنعتهُ الدول الكبرى المتضامنات على تنفيذ معاهدة لوندرا ثم تقضي عليها بما شئت من قوارع الكلام وقوارصهِ ؟ ؟ ها كهُ :

لم يكد حبر هذه العهدة يجف ولا جفت تواقيع أولئك العظام التي علقت عليها حتى أخذت كل دولة تفاوض الدولة العثمانية فيما لها من المرافق والمنافع في اسيا وتعقد معها المواثيق وتمنيها بالاماني الكبار حتى لقد قيل ان بعض تلك الدول جاوز كل حد فاغرى الدولة باسترداد ما تستطيع من البلقان وكان بالامس يغري البلقانيين بها ويسوقهم عليها . فماذا يؤخذ من وراء هذهِ المكايد والتدابير ؟ يؤخذ منها ولا شك ان الدول تأبى أن تقتلع الداء من جذرهِ وان اقصى ما ترمي اليهِ اغراضها هو ان تترك مغالق الشر مفتوحة في المسألة الشرقية حتى يتم لها الفتح الاقتصادي من ساحل البحر الاسود الى عريش مصر . ثم تبني على هذا الفتح المالي تلك الاماني السياسية التي تتردد في صدورها ومن اجل هذا زينت لنا احلاماً جديدة في البلقان الذي لم نستفد منهُ ايام ولايتنا عليهِ الا البارود والرصاص . فحذارِ حذار ان ننقاد الى مثل هذهِ الاحلام الطيبة . ان هي الا احبولات صيد . وشباك سوء يراد لنا

وان احسن ما نبذلهُ من حر النصيحة للدولة ان تقف بآمالها عند ادرنة لا تتعداها وان تصرف وجهها عن مكاره البلقان الى جنات آسيا ونعيمها . الى ذلك الملك العجيب الذي يحسدها عليهِ كل ذي ملك وجبروت ولتعلم ان الدول تطوي تحت فتوحهن الاقتصادية فتوحاً اخرى فلتبطل

هي مقاصدهنَّ ولتعمر ملكها باموالهن ولتضم بين جناحيها شعث رعيتها من ترك وعرب ولتنصف بينهم انصافاً حقاً صحيحاً لا مذق فيهِ فلا تهم المظلوم منهم على وثير الوعد الذي لا ينعقد لهُ نجاز فانما للمظلوم هبة يحذرها العاقل الذي ينظر في اعقاب الامور

(اهرام سنة ٩١٣)

لا سياسة للالمان

أخرجت أمة الالمان أهل علم وحرب وفلسفة وصناعة . أخرجت على الجملة كثيرين من أهل الفضل والسيف والتبريز في العلوم والفنون والآداب وانما لم ترزق حظاً من ذوي السياسة والكياسة حتى ان بسمارك نفسهُ الذي عدَّه الالمان وغير الالمان فريد دهرهِ ونسيجَ وحدهِ لم يكن من الدهاء السياسي بالمكان الذي رفعهُ اليهِ الالمان فقد كان فظاً في طباعهِ كثير الخيلاء بنفسهِ عظيم الفخر بفعالهِ . أخذت منهُ الدعوة وملكهُ الغرور حتى استهان بكل الدول ولطالما قال انه اذا مدَّ يسراهُ الى الشرق (أي الى روسيا) صرعها وان مد يمناهُ الى الغرب (أي الى فرنسا) قضى عليها ولم يكن متوددًا الى انكلترا بل كان يبوح ببغضهِ لها ويعير والدة الامبراطور غليوم انكليزيتها وان دمها هو السم الزعاف ويحذر امتهُ منها ولكنها ثأرت لنفسها منهُ فلم يتولَّ ولدها الامبراطور غليوم عرش المانيا حتى عزلهُ واخملهُ الا ان الامبراطور لم يتحول عن

سياستهِ ولا انقلب عن مذهبهِ الدولي وقد اخذ عنهُ عداوة انكلترا وجملة القول ان بسمارك ومن خلفوهُ على سياسة المانيا اغضبوا الارض والسماء عليهم بما تغطرسوا وتجافوا ونهموا وبما تعالوا في قوتهم اعظم تعالٍ اذ لم يكفهم ان يكون جيشهم اضخم جيش في البر فارادوا ان يكون اسطولهم اعظم اسطول على ظهر البحر ومما مهد لهم وسهل عليهم هذه النزعات والنزغات قيام المسألة المصرية بين انكلترا وفرنسا نحو ٢٠ سنة واضطرار انكلترا الى مصانعتهم ومجاملتهم تشفياً من فرنسا واتقاء لها فما وقع الاتفاق بين فرنسا وانكلترا على مصر عام ١٩٠٤ الا وقد عظم الاسطول الالماني واحتوت المانيا على مستعمرات كثيرة ونفقت تجاراتها ومصنوعاتها ومحصولاتها في اسواق العالم واصبحت مرهوبة الجانب على البحر مثلها على البر ودخل على قلب انكلترا الحذر كل الحذر منها ولعل هذا كان اقوى سبب عند انكلترا لئن تصافي فرنسا وتجدد معها عهود الولاء وقد اعانها على قضاء وطرها جلوس الملك ادوار على عرشها لما عرف عنهُ رحمهُ الله من المودة لفرنسا ولما لهُ عندها من المكانة ثم لو كان لالمانيا اقتدار في السياسة مثل اقتدارها في الحربيات وفي الاقتصاديات لما استنفرت الدول منها ولجعلت مطامعها وسطاً بحيث لا تجتمع عليها ظنون الدول ولا تتنكر لها وكان الاحزم اما ان تسالم فرنسا وتغاضب انكلترا واما العكس بالعكس فلو ردت الالزاس واللورين لفرنسا عن طيبة نفس لاستصفت مودتها او لو اجتزأت من قوتها الحربية بنصف ما هو لها اليوم لما اغضبت انكلترا وهاجت غيرتها وفي يد

انكلترا مفتاح البحر الشمالي فاذا أغلقت بابهُ دونها حصرتها وقطعت بينها وبين الدنيا كلها كما هو واقع اليوم عدا انها أي المانيا أساءت الى روسيا وهي الدولة التي امكنتها من قهر النمسا أولاً وفرنسا ثانياً ولولا نصرة روسيا لها سنة ١٨٧٠ لحملت النمسا على ساقة الجيش الالماني ولأصبحت المانيا بهذا بين نارين لا قبل لها بهما مجتمعتين. وزبدة الكلام انها أي المانيا ركبت الخطأ والضلال في سياستها الدولية فلم تبق على صديق ولا صالحت عدواً وكأن شهواتها أدارت رأسها كل مدار وأطارت صوابها كل مطار فهي اليوم كسفينة تقذفها الامواج في بحر من نار ودماء والعاقبة غير محمودة عليها ومرتع البغي وخيم

(بصير ١٩١٤)

السوريون والمحامون والجمعية التشريعية

ظلمني قانون الجمعية التشريعية من جهتين: ظلمني في سوريتي وظلمني في حرفتي ولي عن كل منهما ظلامة ارفعها الى السميع المجيب ان شاء الله

ألف الشارع المصري الجمعية التشريعية من فرقتين فرقة تختارها الامة واخرى تختارها الحكومة من عند نفسها كنص المادة الاولى من قانون الجمعية وذلك جبراً لمصالح الاقلية فلا تؤكل حقوقهم ولا تهضم لو ترك الامر كلهُ للمنتخبين

وقد سقط ذكر السوريين من ذلك النص الحكيم الرحيم. ولا

ادري أأدرجوا في الاكثرية فضاعوا فيها أم ادمجوا في الاقلية وقد تضيق عنهم . وسواء كان هذا او ذاك فقد ظلموا بحاليهم وخلت مقاعد المجلس النيابي منهم وما شفع فيهم انهم ثالث الطائفتين الوطنيتين ولا دفعت عنهم وطنيتهم ولا ثروتهم ولا اقلامهم ولا صحفهم ولا مجاهداتهم في الخدمات الميرية في قطري الملك المصري ولا في سائر مظاهر مجتمعهم المدني ولا افادهم انهم يؤدون كل التكاليف الوطنية خفت ام ثقلت هانت أم جشمت ولهم في تأديتها هزة طرب وارتياح فهم يبذلون يوم السلم أموالهم للحكومة ويجودون يوم الحرب بمهجاتهم للوطن على حكم القانون العسكري الذي فرض عليهم الجندية والقتال في سبيل هذا الوطن العزيز كسائر اخوانهم الوطنيين

اذاً ليس من شرعة العدل وهم على هذه الحقوق والتكاليف الوطنية ان ينفوا من المجلس النيابي ويردوا الى وراء العريش . ومصر وطنهم ومهوى قلوبهم ومناط خواطرهم من عصر يوسف عليه السلام الى الآن

هذه خلة في القانون التشريعي وجب سدها وثلمة وجب رأبها وما هذا بعزيز على حكومة العدل والانصاف

تلك ظلامتي الأولى وأنا سوري وبقيت ظلامتي الثانية وانا محامٍ . فقد اعرض القانون التشريعي عن المحامين وجفاهم كل الجفاء ودفعهم عن المجلس النيابي على كونه اختار اهل حرف اخرى لو وزنت اقدار حرفهم بقدر المحاماة لما فضلته بل لما عدلته . وقد علل أولوا الامر عملهم في منابذة المحامين ان المحامين اهل جدل وخصام تطبعوا بهما بحكم الحرفة وقوة

العادة وهذا مما يعوق دوران الماكينة التشريعية . على انهم لو انصفوا لرأوا ان هذهِ المجالس النيابية انما هي مجالس الالسن والقرائح والبداهات والمساجلات حتى يظهر الحق فيتبع . وفيها ينقلب المثل المأثور فيصبح الكلام من ذهب والسكوت من تراب لا من فضة

واني لأعجب ويعجب تاريخ مصر معي كيف عطلوا المجلس التشريعي من المتشرعين كيف عطلوهُ من حلية المحاماة وهي زينة الامم وعنوان فصاحتها من زمن شيشرون خطيب الرومان الى هذا الزمن . ومن يجهل قدر المحاماة وذويها ومنهم تجمع الوزارات ومنهم تؤلف مجالس العلماء واليهم يرجع في المشكلات فهم ولا نخر بلابل المنابر اذا خطبوا ورياحين النوادي اذا فاكهوا بل هم الصواعق على الظالمين ان ظلموا . فما نبغ وزير اليوم ولا برَّز خطيب ولا تفوق كاتب الا وقد تأبط المحاماة وما تأبط الا خيراً . فقوم هذا مبلغهم من العلم وهذا شأوهم من الفصاحة والبيان لا يحل اغفالهم وحرمان مجلس الامة التشريعي من ثمرات ألسنتهم وأقلامهم فعسى الحكومة ان تتدارك ما فات واننا لمنتظرون خيراً

(مقطم سنة ١٩١٣)

السوريون والجمعية التشريعية

قدر لمصر منذ القدم ان تكون سباقة الى المدنيات فهي أم المدنية القديمة للشرق والغرب وهي اليوم أم المدنية الجديدة للشرق الذي أصبحت

ممالكهُ من حيث نظام العصر مسيرة تحت لوائها الخافق . كأن العناية لم تقنع لها بجمال المكان الذي تقطعت في حبهِ حشاشات الفاتحين حتى اختارتها هدًى للناس ومناراً أيام كانت الارض في ظلماتها المتراكبة ودياجيها الداجية فمن أحب مصر فقد عذر ولا حبَّ أدعى الى العذر والرفق بصاحبهِ من حب هذا البلد الطيب الامين

وبعد هذا فما جال في صدري طرفة عين ان أحدث من مطالب السوريين في الجمعية التشريعية مسألة قومية تنبت هنا وتتفرع هنا وهناك . ولأهون عليَّ وعلى قومي ان نطرح هذه المسألة ناحية ونبرأ منها بتاتاً من ان نوقظ لها حادثاً أو نقيم لها قاعداً مع مواطنينا وانما ليشق علينا والعذر جميل ان يشترك البدو والحضر في هذا المجلس الوطني الكبير وليس لنا فيهِ أيسر حظ ولا نصيب

يقولون ان الوطنية واحدة تشمل مجموعنا كلهُ وان قانون الانتخاب لم يخص قوماً دون آخرين بل هو مطلق لم يقيد وعام لم يخصص الا ان الحكومة نفسها لم تكن على هذا الرأي فهي قد حذرت ان يكون وراء هذا الاطلاق تقييد ووراء هذا التعميم تخصيص تقع بهِ كل أنصبة الانتخابات في يد الفرقة الكبرى دون الفرق الصغرى فسنت نص الاقليات وكفلت بهِ هذه الاقليات في مفتتح قانون الانتخاب كما يكفل الوصي اليتيم

على ان النص جاء قاصراً فلم يتناولنا نحن السوريين مع اننا أقلية غير قليلة والا فلتقل لنا الحكومة أي فارق بيننا وبين تلك الاقليات التي

نصت عليها في فاتحة قانونها على جهة الوطنية والحقوق المدنية وما يفترض على الرعية من الفروض والواجبات

وقد خطأ البعض القانون التشريعي على جهة انهُ سن اكثرية وأقلية وعندهُ انهُ كان الاولى بالشارع عدم التفرقة وجعل الكافة تحت حكم قانون الانتخاب العام الذي لم ينص على اكثرية ولا على أقلية

قال ولولا هذه الشرعة التي شرعها لما طلب السوريون اليوم نصيباً في المجلس التشريعي وسيتبعهم الاسرائيليون والارمن غداً وما بخس النوبيين أشياءهم فضمهم اليهم الا ان قولهُ لم يكن حجة ناهضة علينا وذلك لان الاسرائيليين فريقان فريق سوري وهو يدخل في تعريف السوريين والآخر أجنبي وهو لا حق لهُ في المجلس الوطني. ومثلهم الارمن فانهم معدودون في عرف القطر وفي مصطلح الحكومة من السوريين فان لم يكونوا كذلك فهم فئة قليلة العدد لا تسعى الى النيابة التشريعية مع ما لآحادها من الوجاهة والكرامة. وبقي علينا اصحابنا النوبيون فهم داخلون في الفرقة الكبرى عدا ان لهم مديريات على الحدود تقع فيها الانتخابات كسائر مديريات القطر

رفعت دعوى السوريين في المسألة النيابية الى محكمة العدل ولم اعطَ توكيلاً منهم ولا ابتغيت اجراً ولا شكراً كذلك لاني منهم وفيهم والحق شائع بيننا يطلبهُ من شاء وقد وجب على مثلي ان يدلي بحجة قومهِ ويبدي صفحة حقهِ للعيان حتى يصبح ماثلاً للحاكمين

منذ خلق الله مصر والشام جارين لصيقين وأهلهما على مواطنة

ومعاهدة وتضامن . توحدا في الولاية والسلطان مراراً ثم افترقا مراراً وكان آخر العهد باتصالهما الفتح الابراهيمي الذي تم لابراهيم باشا رحمهُ الله سنة ١٨٣١ وظلت ولايتهُ نحو تسع من السنين ثم دالت للدولة وهي لها الى اليوم ومما يعجز الكاتب ولو مؤرخاً ان يثبت بالضبط النافي للجهالة تاريخ توطن السوريين هذا القطر السعيد فان منهم من نزلهُ من دهر دهير فامتزج بأهلهِ كالماء والراح ومنهم من نزلهُ منذ أربعمائة او ثلثمائة سنة وما دونها وهؤلاء هم الذين اقاموا على سوريتهم المتمصرة من قبل لائحة رياض باشا بزمن بعيد . ولا مشاحة ان اقواماً كثيرين منهم سبقوا جماعات من قبائل البدو الى مصر ثم سبقهم هؤلاء الآن بمراحل الى المجلس التشريعي . ولا ريب ولا نزاع ان السوريين يردون بعد اخواننا الاقباط عداً واحصاءً في مصر الحضرية لا في مصر البادية ويملكون من الثروة المصرية ١٦ في المائة منها فاذا طرحنا ما يملكهُ الاجانب وما هو بقليل خصهم خمس الثروة الوطنية او نحوها وربما ادوا ضرائب وعوائد وسائر ما يفرض عليهم من التكاليف مقدار مليوني دينار او ثمن الميزانية المصرية . ولطالما قبضوا بأيديهم على عنان بورصة الاسكندرية اذا شاؤوا رفعوها او شاؤوا وضعوها بما لديهم من القوة . هذا بيان حق اضطررنا اليهِ وما كنا مفاخرين وانما دعت اليهِ الدواعي واية مفاخرة وما جمعنا هذا الثراء الا من خير هذه الارض المباركة ونيلها الكريم افاضهُ الله ولا اغاضهُ

اما حق لنا بعد هذا كلهِ ان نجالس اخواننا الوطنيين في المجلس

النيابي الذي اصبح لهُ وحدهُ حق فرض الضرائب على اطياننا وهي مترامية الاطراف . وكذا امسى لهُ وحدهُ حق فرض العوائد على مبانينا وتجاراتنا وصناعاتنا وعلى كل ما هو في ايدينا من المال . اجل حق لنا ذلك الى يوم تحل الوطنيـة الجامعة الحقة محل الاقليات والاكثريات التي شرعتها الحكومة في قوانينها النيابية لانها لم تجد بداً منها ولا مندوحة عنها . وما فجر يوم الوطنية الموعود الا قريب التبلج بعون الله وعنايتهِ

(مقطم سنة ١٩١٣)

مكان المجلس النيابي من الامة

نخر كل أمة في هذا الزمن بمجلسها النيابي لانهُ اذا أحسن أمرهُ وأحكم عملهُ فلها نخرهُ واذا أفسد وأساء فعليها عارهُ فهو لسانها أو هو سمعها وبصرها بل هو صورتها في عيون الامم والدول طراً : للمصورين أن يصوروا فرداً أو أفراداً من الناس جماعة او جماعات منهم وانما ليس من طوقهم ان يصوروا أمة بجملتها ولو استطاعوا لأعياهم ان يصوروا طبائعها وأخلاقهـا ووطنياتها وآدابها وقوميـاتها . هذا محال عليهم وانما لمجلسها النيابي ان يصورها اصدق تصوير أو هو صورتها الامينة ومرآتها الصادقة أو ان شئت فقل هو ميزانها الذي توزن بهِ وتُقوَّم في محافل الامم . فاذا جهلتَ أمة وما ملـكتَ وقتاً تعاشر فيهِ قومها وتجوس خلال ديارها وتتسقط اخبارها فادخل مجلسها النيابي وأعر سمعك ما يقول نوابها

وانظر كيف يصرفون امورها ويوجهون مصالحها ثم احكم لتلك الامة أو عليها بما ترى لان مجلسها الذي رأيت وسمعت هو صفوتها وخلاصتها بل هو كلها مجملة ومختصرة فيهِ

وان خير هذهِ المجالس النيابية ما توفرت فيهِ أشراط النيابة عن فئات الامة كلها لا يندُّ هذا الحق الشرعي عن اية طبقة او اي حزب من احزابها ولا ينظر في انتخاباتها الى ملة المنتخب ولا الى كتابهِ وانما الى فضلهِ ووطنيتهِ واستقامة جادتهِ . اليك المجلس النمسوي مثلاً ففيهِ تجد السلافي الى جنب الالماني وهذا الى جنب المجري والمسلم الى جنب النصراني وهذا الى جنب الاسرائيلي وهلم جرًّا لا همَّ لهؤلاء الاقوام الا خدمة وطنهم والدفع عنهُ بما عز وهان

فقصارى ما نتمنى لامة مصر وما نعقد لها من الآمال عليهِ ان يبرز مجلسها النيابي من معترك الانتخابات القابلة وفيهِ كل الكمالات النيابية والجامعات الوطنية الشاملة لكل ضرب من ضروب الامة . تلك هي أمنية الاماني وتلك هي أم المطالب عندنا

وليسَ من الانانية بشيءٍ لو عدت الساعة الى مسألة السوريين في الجمعية التشريعية وقلت فيها انها اصبحت منذ اليوم في ذمة الوزارة السعيدية وفي حرز عنايتها . وأخلق بالوزارة التي جمعت من انجب نجباء مصر ومن افضل فضلائها ان تجمع في يدها كل اجزاء الوطنية المصرية لتظل صفحة تاريخها النيابي كالعاج لا كدرة فيها

ثم ليس بعد الذي بسطتهُ في مقالتي السابقة من وجوه هذهِ المسألة

ومن حقوق ذويها الا ان نجاب الى سؤلنا فاذا لم نجب اليهِ اعدنا الكرة وكررنا النكوص حتى نظفر بحاجتنا

اخلق بذي الصبر ان يحظى بحاجتهِ ومدمن القرع للابواب ان يلجا

(مقطم سنة ١٩١٣)

تنبؤات بسمارك

نشرت احدى جرائدنا الكبرى فصولاً متتابعة عن تنبؤات البرنس بسمارك بدمار المانيا لو حاربت روسيا اوجرت على سياسة النمسا في البلقان . وقد اطال البرنس من هذه التنبؤات اما بلسانهِ واما تلقيناً للجرائد التي كانت تنطق بلسانهِ مثل جريدة همبرجر نخرختن وهي اكثرها حظوة لديهِ فأوسع الامبراطور ملاماً وألزمهُ كل تبعة في مخاشنة المانيا لروسيا وحذر الالمان العواقب وانذرهم بشر كبير ان طاوعوا هوى الامبراطور الى غير هذا من مغامز الوزير ومآخذهِ على سيدهِ الا ان الصحيح الذي عليهِ الجمهور هو ان الامبراطور تلقى عن بسمارك هذهِ السياسة وهو يرتقي الى العرش . ثم اذا رجعنا الى التاريخ الالماني وجدنا البرنس بسمارك قد كفر بفضل روسيا من يوم مؤتمر برلين أي من يوم كان الامبراطور ابن ولي عهد لا ولي وعهد ولا امبراطوراً ولا حول لهُ ولا قوة في السياسة الالمانية ثم تبع مؤتمر برلين اساءات كثيرة من بسمارك الى روسيا اذ جفاها وتوعدها بأن يكون لهُ معها من البطش ما كان لهُ مع النمسا وفرنسا وليس بعد هذا صلف وغلظة وقد قال فيها

قولهُ المشهور الذي تداولتهُ الصحف يوم ذاك وهو : اذا مدت لنا روسيا يد العدوان من الشرق أو مدتها لنا فرنسا من الغرب قطعنا يديهما معاً وأورثناهما الهوان حتى ملأ صدر روسيا حقداً عليهِ وعلى دولتهِ واضطرها الى محالفة فرنسا وهو يحسبها لاتجرؤ على محالفتها خوفاً منهُ . ولما جلس الامبراطور على عرش المانيا ورأى مكانهُ من بسمارك مكان المحجور من وصيهِ زحزحهُ عن منصبهِ ورفع عن نفسهِ تلك الوصاية وأمضى مشيئة والدتهِ الانكليزية التي كان بينها وبين الوزير عداوة غير مستورة . اذاً لم يكن الا بسمارك نفسهُ البادئ بمعاداة روسيا ومشاكستها في سياستها الشرقية حتى اذا نزل عن منصب الوزارة وأوجعهُ صنيع الامبراطور بهِ أخذ يطعن على سياستهِ ويعيبها ويحذر امتهُ منها

ولسنا بمريدين من هذا كلهِ دفاعاً عن الامبراطور الذي خضب وجهَ الارض بالدماء وأنما اردنا ابطال ما ادعاهُ البرنس بسمارك لنفسهِ من الاخلاص لروسيا والحرص على مصافاتها ومحالفتها على كونهِ اول من كشف لها العداوة وفرق بينها وبين دولتهِ وانتهج بهذا منهج كل دولة عظم شأنها في اوروبا وتعالت فأن اسرع ما تجري اليهِ هو مخاصمة روسيا ومنازعتها في مطامعها . على ان الغريب من امر بسمارك وامبراطورهِ هو ان الامبراطور عزلهُ عن المستشارية ولكنهُ لم يعزل مذهبهُ السياسي ولا تنكب عنهُ بل جعلهُ وجهتهُ التي يتجهُ اليها في كل ملمة وكان بسمارك اعز عندهُ بعد مماتهِ منهُ في حياتهِ فما سنحت لهُ فرصة الا اطراهُ وذكر لهُ حسناتهِ العظيمة في توحيد الامبراطورية الالمانية وآخر شواهدنا على

اقرارهِ لهُ بالفضل ما صنع هذهِ السنة لعيد مولدهِ المئي من الاجلال والاعظام ووقوفهُ على قبرهِ خاشع الطرف وكان أضرَّ ما أخذ عنهُ هو بغض الانكليز ومزاحمتهم في البحار والتطلع الى سبقهم والتقدم عليهم حتى رمت بهِ مطامعهُ الى هذه المحرجات الذاهبات ولا شك بعرشهِ . وقد مهد لهُ هذا السبيل طول اناة الانكليز وادلالهُ على يتيهم الملكي بما بينهُ وبينهم من القرابة الدنيا ثم لمَا كان بين الانكليز وبين الفرنسويين من العداء على مصر بعد سنة ١٨٨٢ وقد طال هذا العداء اثنتين وعشرين سنة فعلت المانيا فيها أفاعيل كثيرة من فتح بلدان وبناء اساطيل وانشاء مصانع ومتاجر لا توصف وكان أقوى ما هيأ لها ذلك وسهلهُ المسألة المصرية حتى اذا محاها اتفاق ١٩٠٤ بين الدولتين الغربيتين انعقد الاتحاد الثلاثي بازاء التحالف الثلاثي وما زال الفريقان يضمران الشر ويظهران السلم حتى وقعت هذه الحرب الكبرى

(اهرام سنة ١٩١٥)

رحمهُ الله

ما اكثر المادة للكاتب في هذا الوقت فهو كيفما قلب قلمهُ وجد شيئاً ذا شأن يقف عندهُ ويحبس قلمهُ طويلاً عليهِ . فقد كان في ودي ان اكتب ما عندي من الكلام على حرب الدردنيل وهذا الجزؤ من الحرب الاوروبية لهُ المكان الأعلى في تاريخها القابل لما للدردنيل من العظم الحربي والسياسي ولما سيحصل عن فتحهِ من التقلبات الدولية في

شرق أوربا ثم لكون حظ الدولة التي ملكت جانبيه منذ خمسمائة سنة مرتبطاً بحظهِ فهو وأخوه البوسفور للدولة التي في يدها الاستانة كالعنق من الانسان فاذا قاتلت الدولة التي تملكهما بكل ما عندها من قوة وجادت بكل ما عندها من حياة ومال حق لها هذا وهو ما ستفعله الدولة بلا ريب ظفرت أم لم تظفر فانما هو الواجب الذي يتعين عليها قضاؤه

ثم كان لديَّ كلام غير قليل عن وطنية اليونان وما أظهره هؤلاء القوم من الشواعر الوطنية في ملتقى المسيو فنزيلوس حتى رجع بي خاطري الى أقدم تاريخهم فما وجدت القوم اليوم أضعف وطنية مما كانوا عليهِ في خاليات الدهور ولا وجدت العدو الذي استباح ملكهم دهراً من رومان وغير رومان وتُرْك قدر على قتل الوطنية من صدورهم . فما رفعت الاقدار أيدي الفاتحين عنهم « وكان آخرها يد الترك في نافارين » الا وقد تفجرت تلك الوطنية المخبوءة في حنايا ضلوعهم منذ أحقاب واذا هي اليوم كما كانت تحت لواء قائدهم اشيل وكان مما أعانهم على حفظ وطنيتهم شرف تاريخهم وطبيعة الارض التي نبتوا عليها فللتربة سرٌّ في تكوين الامم لاتزال تعمل بهِ ما دامت الارض أرضاً . تنبت بشرهُ على أخلاق واحدة كما تنبت شجرهُ . ومختصر القول ان اليونان كانوا جديرين بعناية أوربا وان جادت عليهم شيئاً بعد شيء في هذهِ المائة سنة حتى كادت تذيبهم حسرات على امانيهم الوطنية . هذا ما قلتهُ عنهم من الطيبات وانصفتهم مع اني غير مغرم ببعض اخلاقهم

* * *

أيود القراء ان يعلموا بعد هـذهِ المقدمة التي تكاد تكون فصلاً برمتهِ ما الذي صرفني هذهِ المرة عن السياسيات وعن سواها . صرفني عنها امر اثبتتهُ اواخر اخبار سوريا وهو بما فيهِ من ظلم وسوء رأي وفساد تدبير خبر عظيم يجب على الكاتب ان يقصهُ ويبثهُ في الجمهور فخذوهُ الآن واعجبوا

رفع للسلطة العسكرية في دمشق الشام نبأ من بوستة بيروت منذ ثلاثة أشهر او اكثر ان كاهناً مارونياً يدعى الخوري يوسف الحائك من قرية سن الفيل في جوار بيروت ورد لهُ كتاب من غرب افريقيا بتوقيع ولد لهُ مقيم هناك يطعن فيهِ على تركيا ويمدح فرنسا وأرسلت مصلحة البوستة هـذا الكتاب الى السلطة العسكرية فما وصل اليها حتى ساقت الخيل على بيت ذلك الكاهن البريء من صنيع ولدهِ وقبضت عليهِ وأوثقت كتافهُ ثم رمت بهِ في السجن وكانت كل يوم تحقق عليهِ وتعذبهُ وتحجبهُ عن الناس لا لكرامة لهُ عندها بل استبلاغاً في قهرهِ وتفنناً في استخراج روحهِ نفساً في نفس . حصل هذا في بيروت وشاع على أثر التحقيق ان السلطة العسكرية اكتفت بان يحكم عليهِ بحبس ستة أشهر معاقبة لهُ على ورود ذلك الكتاب باسمه . . . الا ان السلطة لم تلبث ان أرسلتهُ الى دمشق الشام وهناك أذاقتهُ كل لون من العذاب ثم أمرت بهِ فشنق على قارعة الطريق والرعاع والسفلة من حولهِ يسخرون وانما كان لهُ عزاء واحد وذاك ان ما جرى لهُ في دمشق جرى لسيده الاعظم في أورشليم منذ عشرين قرناً . وقد روى الثقات من

حكاية شنقهِ انه سئل عند ما أصعدوهُ الى المشنقة عما يريد فطلب حلق لحيتهِ ونزع ثوب الكهنوت عنهُ حتى لا يعلق بشاراتهِ الكهنوتية فحلقوا لحيتهُ وخلعوا عنهُ ثوبهُ الديني وعلقوا على صدرهِ لوحة مكتوباً عليها : هذا خائن الدولة : حتى اذا وقف على قاعدة المشنقة خطب في الحاضرين فاستنزل غضب الله على ظالميهِ ودعا عليهم . ولما أتم كلماتهِ دفع بالكرسي الذي تحت قدميهِ فتدلى ذاهبة روحهُ الى لقاء ربها . وهكذا خمدت تلك النفس الزكية بلا ذنب جنتهُ سوى ورود كتاب لهُ من ولدهِ لم يكن لهُ يد فيهِ ولا هو مسؤول عنهُ ولا مأخوذ بهِ في شرع العدل والانصاف وقد أحدث شنق هذا المظلوم صدعاً واسعاً في قلوب الناس لا سيما طائفتهُ وكان رحمهُ الله طيب الاخلاق كثير البر والحسنات . لقد ظلمهُ قاتلوهُ وما أساؤوا الى العدل وحدهُ وسفكوا دماً بريئاً لا يحل سفكهُ بل أساؤوا الى نفوسهم والى مصلحة دولتهم وعبثوا بها في هذهِ الايام السود . أجهلوا ان طائفة هذا الذي فتكوا بهِ تحتل غرب سوريا وفي يدها ثُمَّ جبالها وأمنع مواقعها وانها لو شاءت الانتقام لمظلومها وأرادت ايذاء الدولة لسهل عليها تسليم مفتاح ذلك القطر لأي طالب كان . فليتقِ الله أولئك الاقوام وليرأبوا بدولتهم وهي الآن بين أنياب النوائب وكفى

(اهرام سنة ١٩١٥)

المسألة الشرقية تطوى وتنشر

ما كادت المسألة الشرقية تطوى بين الدولة العثمانية وبين ممالك

البلقان اشهراً معدودة حتى نشرت اليوم بينها و بين روسيا فاذا طويت هذهِ المرة فقد طويت آخر المرات . أما وقد قامت الحرب في شرق اوربا قيامها في غربها فحق للامبراطور غيليوم أن يفاخر نيرون امبراطور الرومان ويقول لهُ اذا كنت أنت قد احرقت روميةَ العظمى لتتمتع ناظرك بلهب نارها فقد أحرقت أنا اوربا كلها واسعرت نارها من اقصى شرقها الى اقصى غربها . اضرمتها على بروزها كما اذكيتها على بحورها و كنت كلما خف لهبها زدتهُ اشتعالاً حتى جعلت مئات الالوف من بني الانسان وقودها . على أن له عذراً ينتحلهُ لو أهلك الارض كلها وذاك انهُ يدافع عن بيضة ملكهِ ويقاتل أضخم دول وقتهِ . وقد بلغ منهُ الخوف على تاجهِ مبلغاً سوغ لهُ أن يأتي في ميدان القتال من الجرائم ما لم يأتهِ غازٍ ولا محارب وانما أي عذر لمن طاوعوهُ على هواهُ وهزهم الى مشاركتهِ فاهتزوا لها ودعاهم الى الحرب فلبوا خفافاً سراعاً اليها

ان مجال القول متسع للكاتب . وانما الموقف صعب عليهِ . والانصاف قليل عند الشرقيين . اذا قال الحق رموهُ بكل قارصة وجارحة وان كذب وداهن حقت عليهِ عقوبة الله ولعنة العالمين

***

وأعظم ما في الامر اننا نحن العثمانيين نقاتل الساعة الفرنسويين وهم حماة ملكنا من مئة سنة وجيوبنا ملأى ذهباً وفضة من خزائنهم وعهدنا بالخمسمائة مليون فرنك قريب غير بعيد . ونقاتل الانكليز وهم دروعنا التي ادرعناها في كل ملمة . ونبذل ارواحنا لا في سبيل ملكنا

الذي كان مصوناً لا تمد اليهِ يد بل في سبيل الامبراطور غليوم . واننا وعهد الله لا ندري ما خبأتهُ لنا الايام من حوادثها وراء هذهِ الحرب . وانما الذي نعلمهُ و يعلمهُ كل ذي فهم وحنكة ان الحلفاء (روسيا وفرنسا وانكلترا) متفقون أتم الاتفاق على مصير المسألة الشرقية كيفما تقلبت اطوارها . فلا خلاف بين انكلترا و بين روسيا على كل ما جلّ ودق منها منذ وفقت فرنسا بينهما . فاذا لم يبقَ بين هاتين الدولتين خلاف أقل خلاف على خريطة الشرق كلها عدلت ما عدلت و بدلت ما بدلت فاي خلاف بين فرنسا وروسيا عليها وهما الحليفتان بل هما الشقيقتان منذ نيف وعشرين سنة

* * *

ولقد سلكت روسيا مع فرنسا من يوم عقدت المحالفة مسلك المروءة والامانة ولطالما سعت المانيا بينهما سعي اللجوج المشاء بالنميم لتفسد هذهِ المحالفة فلم تفلح ومما زادها غيظاً وكمداً انحياز انكلترا اليهما فلما احرجتها الحال خرجت الى هذهِ الحرب الشديدة التي عرفنا الى اليوم اوائلها وما عرفنا أواخرها حتى اصبحت خريطة أوربا كلها من الشرق الى الغرب تحت احكام الدهر وتصرفات الايام لا ندري ما يطوى من مسالكها وما ينشر منها والله أعلم

(اهرام سنة ١٩١٤)

الحلفاء واليابان

لما أطال المسيو بيشون وزير خارجية فرنسا قلمهُ في جريدة البتي جورنال الباريسية يدعو بهِ اليابان للاشتراك مع الحلفاء في ميدان أوربا عجبنا لهُ غاية العجب وقلنا لا يليق بالحلفاء البيض ان يستنجدوا حلفاءهم الصفر على عدوهم الابيض في نفس قارتهم البيضاء لا في مستعمرة كياوشو الالمانية من أطراف بلاد الصين لما في ذلك من الاجحاف بكرامتهم وكرامة عنصرهم ثم لان اليابان لا تجد لها عوضاً يعادل ما تضيع على أمتها من الدم الغالي والمال وهي لم تزل قريبة العهد من حرب الروس التي هلك لها فيها مئات من ألوف الجند وملياراتٍ من الدرهم ولم تنل من عدوها مالاً يجبر هذه الخسارة الا ان المسيو بيشون اصر على رأيهِ والرجل ثقة كبير تقلب في وزارة الخارجية الفرنسوية اعواماً والسياسة الاوربية معتكرة اعتكار الظلام فعرف كيف يدير سياسة دولتهِ التي كفاهُ فيها ان يهتدي بما كان المسيو دلكاسه سلفهُ قد اختط لهُ من المناهج والمسالك السياسية وما ترك لهُ من الحلفاء ثم جاءنا أمس نبأ عظيم أخذ من الافواهِ الرسمية مؤداهُ ان اليابان أزمعت المسير الى ميدان القتال الاوربي في نصف مليون جندي تركب سكة حديد سيبيريا الى الميدان الشرقي لنجدة الروس وكانت هذه السكة السيبيرية عينها قد اركبت الروس من بضع سنوات لمحاربة اليابان فاعجب لاطوار دهرك وتقلبات أيامك. قلت وقد نطق بمثل هذا الخبر المتقدم الموسيو هياشي سفير اليابان في رومية وكذا غيرهُ من سفراء الحلفاء ولم يسكت

عليهِ الموسيو ساز ونوف وزير الخارجية الروسية عندما خطب في مجلس الدوما فاشار الى المحالفة العسكرية مع اليابان وقال عنها انها باتت على وشك النجاز ولعل أخبار النجدة اليابانية كانت في الاسبوع الماضي أعظم ما حملتهُ الينا التلغرافات والبرُد الاوربية

اما العوض على ما ستنفقهُ اليابان في مصلحة حلفائها البيض فلا ندريهِ الا ان الحلفاء لا يضنون عليها بالمال في الحال ولا بحقها من الغرامة في الغد وان دولة ناشئة مثل اليابان تود ان تنشئ لها تاريخاً عظيماً بين دول المجد والسيوف لا تبالي ادركت عوضاً مادياً ام لم تدرك فهي يكفيها ان تصحب الحلفاء العظام في حربهم العظيمة وتنجدهم وتثبت لجيشها الباسل ذكراً جميلاً في تاريخ الحروب . وما خفي عليها ان مجد الدول بتواريخها وتاريخ اليابان لم يزل فتى ناشئاً ايضاً يحتاج الى العظائم والمفاخر العسكرية لا كسائر حلفائها من فرنسيس وانكليز وروس ممن زانت سيوفهم جبهات الايام وحجلتها تحجيلاً وانما بقي لليابان مزية تخر على سواها وهي في سرعة ما نشأت ونمت وحاربت واصابت فتحاً عظيماً على اعدائها وكان عنوان مجدها انها قاتلت دولة ابن السماء الذي لم تحنُ عليهِ السماء بشيء أي قاتلت دولة الصين وكانت اليابان في ماضي العصور من صنائعها فقهرتها ثم قاتلت دولة القياصرة أي دولة الروس على بورارثير فأخرجتها منها ومحت صورة آمالها من الشرق الاقصى وليس الا اربعون عاماً بين اول مدنية اليابان الصحيحة و بين الغاية التي وصلت اليها الآن من العزة والسيادة حتى زحمت منا كبها الجوزاء شرفاً وفخراً ولا خلاف عند احد في

بسالة الجيش الياباني وخفة حركاتهِ واقتحامهِ حياض الردى تحت اعلام وطنهِ فهو أشبه بالجيش الفرنسوي وهو يطير الى المنايا فاذا ثبتت الاخبار ونزل ميدان الحرب في أوربا فعل كل عجيب وتم بهِ اجتماع الامم البيضاء والصفراء والسوداء على الامبراطور غليوم وكان قبل الحرب يأبى ان يقاتلهُ الفرنسويون بسود السنغاليين يجد في هـذا حطاً من مقام أمتهِ وانما ليس لهُ ان يأبى مقاتلة اليابانيين وهم الذين نازلوا من قبلهِ دولاً مثل دولتهِ بل هم الذين أنزلوا بالامس أعلامهُ عن مستعمرة كياوشو التي كان يحسبها مطلع دولتهِ الاسيوية في مستقبل الايام . ولم يهج اليابان وباقي الممالك عليهِ الا كثرة مفاخراتهِ وثرثراتهِ . وكان آخر ما نفح بهِ العالم من هذه البضاعات كتابهُ الذي أرسلهُ الى أختهِ ملكة اليونان يقول لها فيهِ : ضربت الروس بسيفي القاطع ضربة لا يفيقون منها في ستة أشهر واني مبلغك في اقرب وقت بشائر نصر جديد يحوزهُ جيشي الذي لا يغلبهُ العالم ثم اعلمي ان الحرب قاربت الختام تحياتي لتينو (أي للملك قسطنطين) اه

(اهرام سنة ١٩١٥)

ايطاليا تؤلف بين الممالك البلقانية

تولت ايطاليا التأليف بين الممالك البلقانية لتجمعها كلها يداً واحدة على المانيا والنمسا وأخذت رسل هذهِ الممالك تفد على رومية وتلقى اولي السياسة فيها وكان اول الوافدين معتمد رومانيا ثم تلاهُ المسيو جنياديف

معتمد البلغار ثم البرنس جورج السربي موفداً من قبل السرب . ولا ندري أفلحت ايطاليا فاصلحت ذات البين بين البلغار وبين الممالك الاخرى أم سقط سعيها دون الغرض ثم ما هي المطالب التي اقترحتها البلغار وهل كان في طاقة خصومها قبولها أو ردوها عليها وان خلاصة ما تريدهُ من رومانيا هي ان ترد اليها الدوبريجه بجملتها ما أخذ منها عام ١٨٧٧ وما أخذ منها عام ١٩١٣ على أثر الحرب البلقانية وتريد من السرب ان تترك لها ولاية مونستير وما اليها مما غلب فيهِ العنصر البلغاري ثم تريد من اليونان ان ترد اليها قوله التي كانت قد ملكتها بعد الحرب البلقانية الاولى وانتزعت منها بعد الحرب الثانية التي هزمت فيها وأضاعت بها ثمرات نصرها الاول . على ان المستفاد من أواخر الاخبار الاوربية ان ايطاليا لم توفق الى الساعة فيما سعت اليهِ وان البلغار لم تزل عند مكرها وبرقشتها فهي مع الالمان والنمسويين قلباً وعلى الحياد صورةً ودهاناً ولكنها مقيدة من جيرانها بغلٍ من حديد فلا تستطيع حراكاً وهي فوق ذلك تخشى بأس روسيا وتجبن عن الوقوف في جانب اعدائها مخافة ان تعرض عنقها للقطع يوم يقهر الحلفاء النمسا والمانيا ويركسون أعلامها اركاساً وهكذا نراها حائرة في امرها لا تهتدي الى وجه . ومما لا شك فيهِ انها على عهد خفي مع المانيا والنمسا ولكنهُ عهد لا يلزمها ركوب الحرب بل هو قاصر على مراصدة رومانيا واليونان وانذارهما عن بعد او انذارهما من غير انذار وهذا لا يثني يدها ولا يلوي عنانها لو ارادتا الاشتراك في الحرب اغتناماً لهذه الفرصة الجميلة التي لم

تكن رومانيا لتحلم بها في الكرى اذ ان اقتطاع ترنسلفانيا من النمسا وفيها من الرومان نصف ما في رومانيا نفسها هو غنم عظيم على ما في تربة هذهِ البلاد الجديدة من الطيبات وفي مواقعها الجغرافية من المنعة والحصانة

***

ثم لولا ان يكون بين البلغار وبين تركيا شيء من الحلف والميثاق لنهضت البلغار الى ادرنه وشرق تراقية وقد خلوا من الجند العثماني من اجل الحرب الروسية فاستردتهما اليها لا سيما ان رومانيا وحلفاءها اباحوها هذهِ الغارة وقيل انها لم تحجم عن الامر الا لان روسيا تأبى عليها التوسع شرقاً في وجهة الاستانة لأرب في النفس يدرك بالبداهة الآن وجملة القول ان البلغار مخيرة بين امرين لا ثالث لهما فاما قيام مع الحلفاء عَلَى النمسا وحليفتها وهم يجزونها خيراً عليهِ وأما اللحاق باعدائهم وفيهِ الخسران كل الخسران عليها وربما اكتفى الحلفاء بحيادها وهي مخلصة صادقة فيهِ فلا تمد يداً لرومانيا لو اغارت على النمسا فاذا فعلت ذلك اعطوها ثمن هذا الحياد من جيب رومانيا والسرب معاً . وقد ازفت الساعة ودنا الربيع ربيع الدم والنار . ثم اذا صدق نظر بعض الحربيين فان عدد المتقاتلين في هذا الربيع لا يقل عن عشرين مليوناً وان العدد الاضخم منهُ سيكون تحت لواء فرنسا وروسيا وانكلترا وحلفائهن وقد أصبح دخول رومانيا والبورتغال في الحرب وشيكا ومن ورائهما ايطاليا (ولو تثاقلت عن اقتحام القتال شيئاً) لانها مضطرة للحرب

على كل حال لتغنم مع الغانمين ومتى مالت كفة الميزان على المانيا وحليفتها ورجح النصر لاعدائها برزت الدنمرك للميدان تطلب شطر ملكها الذي سلبتها اياهُ المانيا سنة ١٨٦٦ وتركتها بترآء شلاء ثم يقفو اثرها كل من علل نفسهُ بالغنائم من اسلاب المانيا والنمسا

(اهرام ١٤ فبراير : شباط : سنة ١٩١٤)

باب
القانونيات والقضائيات

لغة القانون

(كتبت هذه المقالة في المقطم وانا في الشهر الثاني من طلب علم الحقوق سنة ١٨٩١)

لا اغامر في البحث عن القانون المصري من حيث هو هو. أن الطفور من موقف تحصيلهِ الذي انا فيهِ اليوم الى مرتبة الحكم فيهِ وفي مناحيهِ مركب يشق النفس ويكلُّ الخاطر والتحفز والتشمير لا يغنيان شيئاً في طور الضعف وقبل الاضطلاع . فقد شمر صاحبنا بالامس للج عن ساقهِ فغمرهُ الموج في الساحل على ما حدثنا بهِ شاعرهُ في بيتهِ المشهور فعمدت الى الالمام بلغتهِ لاني قرأتها واعدت ثم اعدت . واللغة قالب المعاني وظرفها وهي لها على حد الجسم للروح فاذا غضَّ وبضَّ وتوثق طابت الروح وحسن عيشها وصلح امرها واذا علَّ ونحل انتقض نظامها وانقلبت حالها وقبح مصيرها

وان الشرائع والقوانين لاجل ما اقتضى من آثار المجتمع الانساني رصانة في التعبير وفخولة في اللفظ واشراقاً حتى لا ينال الخاطر المستفيد ضلة وتيهاً كمن دخل مضلَّ اكريت (اللابيرنت) على عهد قدماء اليونان وحتى يليق محكم البناء بالاثر المعد للبقاء

ومثلما يعنى اهل الحرب والمجالدة في تمنيع المعاقل والحصون رداً لغارات العدو واسقاطاً لمرامهِ دون ما رام كذا حقّ على اهل الاحكام التجود في تركيب القوانين وتعزيزها بحيث لا يمازجها ابهام ولا ايهام او لبس وتعقيد والتواء وما شاكل واشبه من عيوب التعبير التي انما هي اعداء اشداء لمصالح اللائذين بالقانون المستذرين بكنفهِ . لا جرم ان القانون امنع الحصون التي شادتها يد الانسان على الارض لدفع مظالمة الظالم ورفع ظلامة المظلوم واظهار الحق على الباطل واظفار النور بالظلمات

وفي الامثال السائرة في الخلق ان لكل شيء ضداً ولكل شكل آفة . وآفات الشرائع والقوانين التي تفسد على الناس مصالحهم وتلوي عليهم مقاصدهم ما ذكرت ومالم أذكر علماً بان حاجات القوانين وما تقتضيهِ من طهر الاكف التي تقلبها واباء النفوس التي تتداولها الى مزايا وسجايا وصفها الواصفون منذ قام العدل في الارض والظلم ينازعهُ وعلا الحق والباطل يناصبهُ ويناهدهُ شروط اساسية يعلمها كل امرئ ويراها كل ذي باصرة

ولقد تحول الخلق من حالٍ الى حال وتطوروا من طور الى طور في مراتب الحضارة والعمران حتى اداهم المصير الى زمن أبى على الشارعين والوازعين فيهِ الا توضيح المحجة والحجة وتنقية الشرائع من الشائبات وعتقها من المعميات . قلت ومرّ بالبشر ازمان متطاولة كانت الشرائع فيها سراً مصوناً في الخاصة مرفوعة بطلاسم تعابيرها وتعمية مناهجها عن افهام العامة لتصرفها الخاصة في اغراض نفوسها وملاذ شهواتها فتستأثر بها

جماعة معدودة ويحرمها السواد ويجني مجانيها بضعة ولكن على رقاب الناس فالحمد لله على ما خصنا بهِ اهل هذا الزمن من بركات الضياء وميامن النور المالئ للابصار الطافحة بهِ القلوب طفوحاً

ومن راجع القانون المصري الحديث عنيت بهِ الجنس الذي ينطوي على انواع من مدني وتجاري بضربيهِ ومن مرافعات وعقوبات وتحقيق جنايات وجد السلاسة والصباحة مطبوعتين عليهِ او مزية ارادها فيهِ الواضع او المترجم على صحيح القول لان القانون الحديث مترجم جملة عن قوانين الافرنج ماعدا شيئاً في القسم المدني منهُ اخذ عن الشرع الاسلامي الا انهُ لم يسلم على جهد الواضع في مواضع من ابهام وتشويش في العبارة او ايجاز في مقام بسط حتى ان الفكر (لا فكر الطالبين امثالي وحدهم بل فكر المتبحرين اولي الاطلاع والاتساع) يقف عند بعض مآخذهِ مجاهداً عاملاً على ادراك الغرض وقد فاتهُ ويطلب الحيلة وقد اعيتهُ . وما الحيرة في فهم معنى دقَّ على الافهام او حكمة جازت المدارك بل هو الضعف في صوغ العبارة او التشويش في تأديتها افضيا الى الاشكال . نعم ان هذا الضعف في التراكيب ليس بكثير الوجود في هذا القانون على سعة انحائهِ ولكن قليل القانون وهو ملاذ الشاكي وعاصم الحقوق والارواح لا يقال لهُ قليل وان الاولى بالقائمين بامرهِ الدائبين على العناية بشأنهِ تصحيح ما اعتلَّ من تراكيبهِ سواء كان قليلاً او في حكم الندور . فان سمحت نفوسهم بالاجابة سألنا فضلهم ايضاً بسط بعض موادهِ التي كاد ايجازها يبلغ المبلغ الذي تعوذ منهُ اهل البيان

ثم اذا لم تكن القوانين كتب تعليم أو مقامات أو قصص فلا يلزم عن ذلك ان تكتب بلغة الاختزال والاشارة ولا ان تكون المعاني محشوة منحشرة في مبانيها كمن حاول ادخال الجمل جيب السراويل وكونها واردة في كتب الافرنج على هذه الصور برهان لا ينهض على لزومها عندنا بقالبها الاوربي وما قتلنا غير التقليد. وعهد الامة بتلك القوانين جديد تحتاج معهُ الى انبساط واتساع في البيانات حتى يتأتى لها الالمام بها. والقوانين للامة لا للافراد الذين يأخذون العلم في مدارسهِ ويغوصون على شروحهِ ومبسوطاتهِ حيث لا يعوزهم بعد ذلك الا الاذكار والتنبه. وهكذا حال غالب القوانين المصرية. لم تكن الا مذكرات تذكيراً أو منبهات تنبيهاً لابن المطولات وان من ودّ من الامة الرجوع اليها لمصلحة من مصالحهِ لقي في مختصراتها ومقتضباتها عناءً جسيماً

وما كان الاجمل بها لو جرى واضعوها عندنا على طريقة المجلة العثمانية بان علقوا على مهم المواد صور دعاوٍ وامثالاً ادناءً لمعاني الاحكام من الافهام ويلحق بهذا الملتمس ملتمس آخر: نلتمس وضع شروح شافية للقوانين شأن الممالك المتمدنة في شرائعها وقوانينها. تتحلى بها مكاتب الامة وترجع اليها في طلب الفائدة وخدمتي فيما اتيت عليهِ من الملتمسات مقصود بها الجهة الوطنية الخالصة لان المحاكم المختلطة بما توفر لديها من معدات القضاء وكونها مستقلة مختارة فيما تصنع ثم لكون رجالها تلقوا القوانين من معادنها ومنابتها لا تحتاج الى مراجعة قانون أو وضع شروح

وبعد ان استوت على منصاتها تحف بها الاختصاصات وتهفو عليها اجنحة الامتيازات وهي في المنازل الباذخة ذات المفترشات الرائعة والجدر المحلاة والسقوف المموهة والحدائق الفيحاء ترويحاً للنفس من معاناة مشاكل الناس . والتلغرافات السياسية معلقة على لوحات بابها المهيب تسلية للخواطر فلا اقل للاهل ولمحاكمهم الاهلية من قانون مهذب وشرح وافٍ والقناعة غنىً

اختصاص المحاكم

ومعتمدو الدول والقناصل

الاختصاص قاعدة كبرى ومدار عظيم للمحاكم . وقد كثر الاشكال الحاصل عنهُ مع ان القوانين فرقت بين حقوقهِ وميزت بين وجوههِ . فاذا عرض التباس فما عرض عن قصور القانون وانما عن دواعٍ أخرى واغراض أو عن جهل وعدم احاطة بالعهود المنعقدة والحدود المرسومة الخارجة عن نصوص القانون المتداول

نصت المادة الخامسة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ان هذهِ المحاكم تنظر في الدعاوي التي تحدث بين الوطنيين ليس غير مدنية كانت أم تجارية وانها تحكم أيضاً بدعاوي التعزير على انواعهِ من مخالفات وجنح وجنايات الى آخر ما رسمت بهِ من الحدود والرسوم ونصت المادة التاسعة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ان هذهِ المحاكم تحكم في

الدعاوي المدنية والتجارية التي تعرض بين الوطنيين والاجانب أو بين الاجانب المختلفي التابعية أنفسهم . ولا اوضح من نصوص هاتين المادتين اللتين تعينت فيهما اختصاصات المحاكم الاهلية والمختلطة الا ان هذا البيان الوضاح لم يكن بالدافع للاشكال ولا بالمانع من التشويش والنزاع بين كل من هذين الضربين من المحاكم المصرية عَلَى شأن الاختصاص في بعض الدعاوي التي رفعت اليهما وقد شمل اختصاصهما كل طبقات الوطنيين والاجانب بلا فارق ولم يخرج عن حكمهِ الا معتمدو الدول السياسيون والقناصل العموميون والقناصل وصغار القناصل والتراجمة اتباعاً لاحكام المواثيق والعهود المبرمة منذ القدم بين دول الافرنج والدولة العثمانيـة . وقد جرت الحكومة المصرية بحكم التابعية على ما اختارت الدولة العثمانية وعاهدت عليهِ . ثم ايدت المحاكم المختلطة هـذا الاستثناء باحكام قضت فيها بعدم اختصاصها بمحاكمة المعتمدين والقناصل على اختلاف طبقاتهم سواء كانوا مدعين أو مدعىً عليهم . أما وكلاء القناصل وهم دون الويس قنصل فلم يشملهم هذا الامتياز البتة بل ألحقوا بسائر الاجانب الذين اختصت المحاكم المختلطة بمقاضاتهم على الدعاوي المتعلقة باشخاصهم خلافاً للدعاوي المتعلقة بوظائفهم الرسمية فانها انيطت بمجالس قنصلياتهم . وجرت المحاكم المختلطة المشار اليها عَلَى مقتضى ما رسمت به المعاهدات بان حكمت باختصاصها في محاكمة وكلاء القناصل . مثلاً حكمت في ١٦ ابريل (نيسان) عام ١٨٩٠ بان وكلاء القناصل داخلون في حكم القاعدة العامة أي معـدودون في الاجانب الذين

يرجعون بمصالحهم وشؤونهم الى المحاكم المختلطة خارجون عن عداد اهل المقامات السياسية المستثنين . وهكذا اندمج في جدول قضايا هذه المحاكم عدد غير قليل من دعاوي وكلاء القناصل فكانوا وعامة الاجانب سواء بسواء

ولم يكن ذلك الترفع الذي تمتع بهِ المعتمدون السياسيون والقناصل الخ ابن يومهِ ولا ابن عامهِ فقد خلت بهِ ازمان مديدة ولا ينبئك مثل المعاهدات التي تضمنت ذكر هذا الامتياز مع ان الدولة العثمانية لم ترفع يومئذٍ معتمدي الدول وقناصلها المذكورين عن مطلق سلطان قضائها بل رفعتهم عن اختصاص المحاكم العادية لترفعهم يوم يحاكمون الى ديوان بابها العالي طفرة واحدة . هذا ما صرحت بهِ المعاهدات والمواثيق المبرمة مع بعض الدول والدولة العثمانية اذ جاء في العهد المعقود بين الدولة العثمانية والدولة الفرنسوية عام ١٦٠٤ في المادة التاسعة عشرة ما يأتي :

لا يسوغ توقيف (اعتقال) القناصل الفرنسويين المقيمين في سلطنتنا لوقاية مصالح التجار وراحتهم ولا وضع الاختام على منازلهم لاية علة كانت وان كل دعوى ترفع عليهم فانما ترفع الى بابنا العالي وهو يفصل فيها . وكل أمر أو مرسوم سبق صدورهُ أو يصدر بعدُ مخالفاً لهذا العهد نافياً لوعدنا خطأ كان أو غفلة فهو ملغىً لا يُعمَل به ولا يعول عليه اه

وورد في العهد المنعقد بين الدولتين المشار اليهما عام ١٦٧٣ أي بعد

٦٩ سنة من الميثاق الذي تقدمهُ تأييد وتقرير لامتياز القناصل المنصوص عليهِ في عهدة ١٦٠٤ قالت المادة ١٩ من مواده ما يأتي :

« ان القناصل الفرنسويين المقيمين في انحاء سلطنتنا العثمانية لكفالة مصالح التجار لا يجوز لاية علة كانت حبسهم ولا ضبط أمتعتهم ولا وضع الاختام على منازلهم وانما كل دعوى تقام عليهم ترفع رأساً الى بابنا العالي وهو يفصل فيها » اه

فصحّ اذاً بما نقلنا من احكام العهود ان امتياز معتمدي الدول وقناصلها انما هو بالغ في القدم لم يطرأ طروءًا وقد تقرر أيام استفحال الدولة وأيام سبقها وتقدمها على سائر الدول ثم ايدتهُ المعاهدات المتتابعة ولكن الحقوق التي كانت مستحلة لعامة الاجانب فيما خص القضاء والمحاكمات بنيت على العادة المستمدة من القوة والقوة تغلب الحق والا فقد خلت المعاهدات التي عقدت بين ممالك الشرق وممالك الغرب منذ عام ١١٥٠ أي من عهد الميثاق الذي عقد بين السلطان صلاح الدين الأيوبي سلطان مصر على اثر الحروب الصليبية و بين جمهورية فنيسيا (ايطاليا) الى آخر ميثاق عقد مع دول الافرنج عن نص على هذه الحقوق ولم تخرج المحاكم العثمانية (وفيها المحاكم المصرية) قط عن صلاحيتها لمحاكمة الاجانب وانما غاية ما اشترط احتفاظاً بمصلحة الاجنبي ان يصحب بترجمان قنصليتهِ تعزيزاً لهُ واسناداً لدعواهُ . وشاهدنا على احقية المحاكم الوطنية في محاكمة الاجنبي هو المنشور الذي ارسلهُ الباب العالي بتاريخ سابع يوليه (تموز) عام ١٨٦٩ الى الدول وقد اثبت فيهِ ان المعاهدات المتبعة الى هذا العهد

بينهُ و بين الدول اوجبت على الاجانب نزلاء السلطنة التقاضي بين يدي المحاكم الوطنية خصوصاً في الدعاوي المدنية والتجارية فانزلت الدول هذا الرقيم منزل الاعتبار والقبول وعملت بهِ حيناً من الاحيان . ثم نسختهُ العادة السياسية التي هي بنت القوة كما اشرنا وهي تقضي بمحاكمة الاجنبي المدعى عليهِ في محكمة قنصليتهِ و بقيت هذهِ العادة متبعة هنا الى عام ١٨٧٤ حين انشأت الحكومة المصرية المحاكم المختلطة للقضاء بين الاجانب والوطنيين في الدعاوي المدنية والتجارية لا الجنائية التي ظلت فيما يخص الاجانب من حقوق محاكم قنصلياتهم

(مقطم سنة ١٨٩١)

القضاء التجاري في المحاكم الاهلية

ضم القضاء التجاري الى القضاء المدني في هذهِ المحاكم وجعلا معاً في يد واحدة فاذا خرج حكم من محكمة اهلية في أية دعوى عرضت جاء في صدرهِ انهُ خرج من المحكمة المدنية والتجارية . وهذا الذي مضى عليهِ القضاء الاهلي منذ وضع عام ١٨٨٣ وكان الاولى ان يخصص لكل ضرب من المدني والتجاري دوائر مستقلة على ما هو متبع في اوربا وغيرها حتى في بعض الممالك الشرقية اللاتي ليست بأعلى من مصر كعباً في المدنية والتشريع وذاك لما في هذهِ التجزئة والاستقلال من العناية بالاحكام التجارية وتطبيق قانونها على الواقعات أحسن تطبيق ولا شك ان هذا الخلط في القضائين وادماجهما في واحد لما أورث كثيراً من

التسامح في احكام القانون التجاري حتى لقد كادت صورتهُ تمحى من الاذهان على عظم شأنهِ في المعاملات وان عليهِ المعول في متاجرنا ومصانعنا واليهِ يعاد في مشاكلنا الاقتصادية وقد كثرت الحاجة اليهِ اليوم بعد ان عظمت الثروة وكبرت التجارة بين الوطنيين . ومن تبين هذا القانون وتدبر قواعدهُ وجدهُ قانون عرف وعادة خلا من حكمة التشريع التي بني عليها القانون المدني وأشبع منها : فالقانون التجاري قانون مصطلحات وعادات والقانون المدني قانون تفكير وتشريع . ذاك مثلاً يبيح الاثبات بالبينة في الديون والعهود الى ما لا حد لهُ وهذا لا يأذن بما زاد عن الالف قرش لان الشارع لم يرد بالقانون التجاري الا سرعة الفصل في الخصومات تسهيلاً للتجارة لا يعوقها عائق وهي مخلوقة للدوران اذ كلما دارت في الناس وتداولتها ايديهم وتدافعتها سواعدهم زادت رواجاً ونفاقاً فلهذا شرع لها قانون كأنما أخذ من أجنحة الطير حتى يطير بالمتقاضين الى الحكم . ثم اني لا أجد في فصل القضاء التجاري عن المدني مزيد كلفة على نظارة الحقانية فالقضاة بحالهم والدعاوي بحالها يتبع كل فريق منها كل فريق منهم ومتى تم هـذا الاستقلال حسنت الاحكام التجارية وصح وضعها واندفع الضرر بما كان يرتكب من الخطإ في وصف الدعاوي وفي صوغ احكامها . وهل على قائل الحق من حرج لو قلت ان احكام المحاكم المختلطة في المسائل التجارية أحكم وأرشد من احكام المحاكم الاهلية خلافاً للاحكام المدنية فقد كثرت في هذه الايام عثرات المحاكم المختلطة في قضائها المدني دون المحاكم

الاهلية الكبرى لا سيما محكمة الاستئناف التي هي من سداد القضاء المدني بالمكان العالي

تلك امنية نبسطها لمن ولي اليوم نظارة الحقانية وهو الجدير بان يؤمل ويرتجى في كل ملمة

(مقطم سنة ١٩١٤)

مسألة المادة ٣٢ من قانون العقوبات عام ١٨٩٧

جعلناها مسألة لكثرة ما اشتغلت بها الالسن والاقلام في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) وشهر دسمبر (كانون الاول) من سنة ١٨٩٧ ونصها :

لا يحكم بالقتل على متهم بجناية تستوجبهُ الا اذا اقرَّ هو بها أو شهد شاهدان انهما نظراهُ في حال وقوع ذلك منهُ اه

وقد نشأ عن وجودها في القانون بهذا القيد الغريب قلة الحكم بعقوبة القتل على مستحقيها من سفاكي الدماء ومغتالي الارواح وذلك لتعسر توفر هذين الشرطين الواردين فيها . ففاض الشر وتداعى الامن وهو ما افضى بالحكومة الى طلب محوها من لوح القانون فانكر عليها قوم هذا الرأي وسددهُ آخرون وكنت في جانب الحكومة وانصارها لوضوح الصواب والرشاد في عملها فكتبت ما حسن وقعهُ . اقول هذا غير فخور . وكان مما قالهُ لي بعض كبراء الحكومة متلطفاً : لقد اديت لنا خدمة تذكر والغينا نحن لك المادة ٣٢ :

وقد وقع الغاؤها في اليوم السابع والعشرين من سنة ١٨٩٧ . وهذا ما كتبتهُ في مقطم ٢٦ نوفمبر (ت ٢) و ٣٠ منهُ من تلك السنة

المقالة الاولى

المادة ٣٢

ورد عليَّ مقطم اول امس وفيهِ الخبر الذي قامت لهُ مجالس القضاء واستفاض حديثهُ حتى ملأ جوانب الفضاء . اريد بهِ مشروع الحقانية القاضي بالغاء المادة ٣٢ من قانون العقوبات واطلاق يد القضاء من قيود تلك المادة التي وردت شاذة في هـذا القانون دون سائر قوانين الامم : لا يقتل قاتل الا اذا اعترف بجريمتهِ أو لا يقتل الا اذا شهد شاهدان عليهِ : ذانك شرطان لم يكن للقضاء حيلة بهما ولا صبر عليهما وكيف ذلك وفي استخلاص اعتراف المتهم كل حين جهد جاهد ودون الشهادة الثنائية عليهِ عسر عظيم لا يخفى على احد خصوصاً ان من يرتكب جريمة القتل لا يرتكبها على حدق الناس وفي طرقهم المطروقة بل يأتيها على غفلة منهم وعلى غرة من مقتولهِ . فاذا لم يعترف بجريمتهِ او لم يشهد عليهِ شاهدان خلص من عقوبة القتل مهما خانتهُ القرائن وتناصرت عليهِ الدلائل . وفي ذلك غلوٌّ من واضع القانون جاوز فيهِ كل غلوّ في كل شرع وقانون حتى ان الشريعة الغراء التي شرطت الشهادة ايضاً قضت بالقتل عند وجود القرينة القاطعة وان لم تتوفر الشهادة والاعتراف

ولا ريب ان السبب الذي افضى بواضع قانون عقوباتنا الى اثبات هذين الشرطين في المادة ٣٢ هو ما اراد من اقلال القتل صادراً بهذا

الخلق الجميل عن حاجات هذا العصر . أو لانهُ وجد القضاء الجديد في مصر عند حداثتهِ وطور صباهُ نخاف لو اطلق أيدي القضاة واباحهم أخذ المتهم بالقرائن والادلة ان تصبح المشانق وتمسي والناس عليها معلقون . على انهُ ملوم في أي حال وعلى اي عذر تعلق بهِ فكان الاولى لوجدتْ في نفسهِ الطيبة رغبة الابقاء على حياة القتلة أن يمحو عقوبة القتل من لوح عقوباتهِ اذ ليست من الوصايا السبع التي سطرت على اللوح . أما ان يبقيها نازلة بين شرطين عسيرين او ان يشدها الى وتدين حديدين لا تستطيع معهما حراكاً فذلك الذنب كل الذنب الذي لا يغتفر فكم وكم اريقت دماء في حمى المادة ٣٢ وكم وكم عاش سفاح وهو في حرزها الحريز أو ليس من العجب العجاب ان يلقى الجاني حياتهُ في حيث يتوقع مماتهُ

ويا طالما حكم قضاة على متهم بالاشغال الشاقة وان مؤبدةً وهم يقولون في نفوسهم انهُ يستحق اكثر من الاعدام الا ان بيننا وبينهُ سداً عاتياً عقدتهُ عليهِ وصانتهُ بهِ المادة ٣٢ وتلك حقائق بينة ولا مراء في الحقائق . فاذا علمنا هذا وهو بعض ما نعلم سقط عجبنا من قيام وزارة الحقانية تقترح اليوم تعديل المادة ٣٢ أو الغاءها على اصح التعبير وليتها عجلت ولم تنم الى الساعة عن هذا الاقتراح فلو فعلت من قبل لاستحيت نفوساً كثيرة طوتها الارض طي الكتاب

ولا ندري ما يقول سادتنا أهل الشورى وكأني بهم غير معارضين لان غالبيتهم من أهل الريف وقد كثر القتل في الريف حتى ضاق ذرع

النيل عن اشلاء القتلى وذلك لما تأصل في رؤوس أهل البغي والفساد من ان كلمة انكار او استتاراً وراء جدار فراراً من عيون الشاهدين يكفي في هدم ما بناهُ الله هدراً مهدوراً . وذاك لان كرم المادة ٣٢ وحلمها الذي عمَّ وطمَّ ملآ مسامعهم وشحذا غرار عزائمهم فاقدموا على القتل غير هيابين ولا وجلين

فاذا بطلت هذه المادة وجب على القضاة احداد النظر وادارة الرأي استيفاءً للادلة والقرائن القوية وتقويمها بقيمتها وتقديرها بمقدارها فاذا أصابوها وافيةً بعقوبة القتل قضوا بها وان لم يجدوها كذلك برأوا المتهم . ولا جرم ان التعديل الموعود اورث أهل القضاء عبئاً شديد المحمل كثير المؤونة وعلق على ذممهم واجباً يُسألون عنهُ في الدارين اذ ليس من الهينات قتل نفس على تهمة لا اساس لها والله رقيب وهو بحسن العواقب ضمين

عود الى المادة ٣٢

ما بال بعض أصحابنا غضبوا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكان الاجمل ان يغضبوا عليها وعلى واضعيها . وما بالهم ضربوا في بيداء السياسة ونحن اليوم في حيز القانون . قلنا في كتابنا المختصر الذي بعثنا بهِ اليكم ونشرتموهُ في مقطم ٢٦ نوفمبر ان الغاء هذه المادة هو الصواب كل الصواب لانها وردت غريبة من غرائب الشارع المصري لم يأتِ بها شارع سواهُ من شارعي هذا الزمن الذي تمحصت فيهِ شرائع الاولين

وسقطت منهُ خواطىء احكامهم ثم اردنا تعزيز رأينا فاثبتنا ان الشريعة الاسلامية نفسها كانت تأخذ بالادلة القوية والقرائن القاطعة مع ما اشترطت من الاعتراف والشهادة فكأن واضع قانون عقوباتنا اخذ مذهب الشريعة الا انهُ اخذهُ ابتر بمعنى انهُ اخذ بعضهُ واغفل البعض الآخر وتعالى ان يعمل بالقرائن وان قاطعة . وهذا هو الغلو الذي تعوذنا بالله منهُ : خرج رجل من دارٍ وفي يدهِ سكين ملوث دماً ثم دخل اناس الدار فوجدوا قتيلاً يتخبط بدمهِ وليس في الدار سواهُ ففي مثل هذا المثال واشباههِ كانت الشريعة الغراء تأخذ الرجل بالقرينة القاطعة وتقتلهُ . فلو وقع مثل هذه الواقعة في دولة المادة ٣٢ أو لو وقع اقوى منها وضوحاً وظهوراً كأن يكون رأس المقتول نفسهِ في يد الرجل الخارج من الدار لما جاز لمحاكمنا ان تأخذهُ بهذه القرينة القاطعة التي تعدل اعترافاً وشهادة معاً فتحكم بقتلهِ وذاك لانهُ لم يعترف ولا شهد عليهِ شاهدان حين وقوع القتل منهُ أي حال طعنهِ المقتول بالسكين كما اوجبت المادة ٣٢ اذ الشك على مذهب هذهِ المادة لم يزل لهُ بقية يجوز ان يؤخذ منها ان الجن قتلوهُ وغاروا في الارض أو طاروا في الفضاء وتواروا عن عيون الانس . أبعد هذا تفريط بالعدل واسراف في بذل الدم الانساني . فلو عُدّلت تلك المادة الميمونة والحقت بها القرينة القاطعة لرجعنا بهذا التعديل والالحاق الى الشرع الشريف ثم لو الغيت رأساً غير مأسوف عليها لاستوى قانوننا وسائر قوانين العالم المدني . واغرب ما رأينا في حملات اصحابنا ما قالتهُ احدى جرائد الاسكندرية ان الشارع المصري لم يبتدع هذهِ المادة من

عند نفسهِ بل أخذها عن القانون الفرنسوي الذي تلقاها عن الشارع الروماني . فهلاَّ عينت لنا الجريدة المشار اليها الموضع الذي شرط فيهِ القانون الفرنسوي الاعتراف والشهادة لاثبات جناية القتل فان الرواية على ما اظن منعدمة السند

يقولون ان الاخذ بالادلة والقرائن قد يخطىء ومثل بعضهم بواقعة تاريخية عن كذب الادلة . ونحن نحجهم كل يوم وفي كل جلسة بتزوير الشهادات بل نحجهم بكذب الاعترافات ايضاً فقد ورد في تاريخ القضاء الاوربي ان بعضهم اعترف بجريمة القتل فحكم عليهِ ونفذ فيهِ حكم الاعدام ثم ظهر القاتل الحقيقي وثبت ان الاعتراف الاول انما هو تفنن في طرق الانتحار أو تخلص من شقاء هذه الدنيا . وما لنا ولتاريخ القضاء الاوربي فانه بعيد وفي البعد مظنة ريب . فقد حدث في هذا الشهر (شهر نوفمبر سنة ١٨٩٧) ان بعض أعيان بلد يسمى « ابو العيال » من مديرية الشرقية دبر على عدوهِ مكيدةً وذاك ان يتهمهُ بالاغراء بقتل رجل . فبعد ان رحَّل الرجل الذي يراد قتلهُ بالوهم والتصوير وبعد ان اختلق القاتل واعد كل معدات الكذب والتلفيق في هذه التهمة الساقطة رفع بلاغاً الى النيابة العمومية في الامر وهي سارت في تحقيقاتها واستدلت على القاتل المدجل فسئل واعترف بجنايتهِ وقال انه مغرًى من فلان الذي هو عدو المتهم بالاغراء ثم ظهر المقتول حياً يرزق وانفضح السر المكتوم . فهل يجوز بعد هذا الاعتراف الكاذب ان نبطل كل اعتراف والاعتراف اقوى ادلة الثبوت . اوليس من الحكمة الراسخة

ان تبنى الاحكام القانونية على الغالب لا على الشاذ والنادر . فكيف يحجو ننا بمثل هذا

ثم لو كان في اعناق قضاة مصر من رقّ المادة ٣٢ بخس للعدل واستهانة بالنوع الانساني لما اباحت كل شرائع العالم المدني اخذ المتهم بكل قرينة قاطعة لا يبقى معها ريب لا بالشبهات والظنون كما يقول البعض على وزارة الحقانية

ومن المسلمات ان الاصل في ادلة الاثبات الجنائي ان تكون خارجة عن خيار الجاني لا ان تكون تحت مطلق تصرفهِ . والاعتراف ينافي هذهِ القاعدة الرشيدة لانه خياري ولان استخلاصهُ من فم الجاني غير سهل كل حين والحياة عزيزة والامر ظاهر لا مشاحة فيهِ

على اننا لا نقصد بحماية التعديل الجديد تأييد مذهب القائلين بوجوب الاكثار من عقوبة القتل او تقبيح مذهب خصمائهم فان رأينا في هذهِ المسألة وارد في شرحنا الذي علقناهُ على قانون العقوبات فلا نحيد عنهُ بل القصد الذي نتوخاهُ هو ان يعطى قضاتنا حرية الوجدان لا تقف في وجوههم عقبات لا ترام

فاذا تمهد هذا كلهُ واذا ثبت ان القرينة القاطعة التي تريد وزارة الحقانية الحاقها بالمادة ٣٢ انما هي مورد شرعي شريف وحكمة قانونية عالية عمت كل شرائع الامم الضاربة باعظم سهم من الحضارة والمدنية لم يبق سبب للنوح والبكاء ولا لأن ننكص عشرة قرون الى الوراء . على ان اكابر قضاتنا هم على رأينا الذي بسطناهُ حتى لقد قال لي أحدهم انهُ

لاصلاح من هذا الفساد الا بالغاء المادة ٣٢

فليسكن اذاً جاش اخواننا ولتطب نفوسهم وليعلموا ان التعديل الجديد انما هو انذار للاشرار ان يكفوا عن الاذى غير معتصمين بذيول الظل الوارف الذي تظلهم بهِ المادة ٣٢ انتهى

ثم كتبت مقالات اخرى في هذا الموضوع وقد ابطلت المادة ٣٢ وسرَّ الناس

مشروع قانون المرافعات

مرَّ بالارض دهر طويل ولا قضاء فيها . ومرَّ بها مثلهُ والقضاء ما أراد اولو الامر والسلطان حتى اذا وطد القضاء وارتكز على الشرائع استأثر بالاحكام قاضٍ فرد يقضي بين الناس ولا مرد لقضائهِ المبرم . ثم لو كان هذا القاضي من السوقة لاتخذ المظلوم دار الملك أو صاحب السلطان ملاذاً لهُ يرجع اليهِ في طلب الانصاف فما ظنك لو كان القاضي ملكاً وما اعطي حكمة سليمان ملك اسرائيل ولا عدل الخلفاء الراشدين ملوك العرب . أقام الناس على هذا النكد والقاضي الفرد في يدهِ الحياة والممات حتى شرعت الشرائع والقوانين المحدثة فرتب القضاء مراتب ودرج درجات بعضها فوق بعض يتدارك أعلاها ما فرط من أدناها وأصبح للمظلوم موئل يفزع اليهِ ويضرع عند كل مظلمة وشكوى وهو ديوان الاستئناف . وقد يعيد الناس اعياد الحروب والمجازر البشرية وفتح المدن وتخريبها وقتل الملوك . يعيدون لكل نكبة اجتاحت الانسانية والبست ساكن هذهِ الارض الحداد ويغفلون ان يعيدوا للشرائع

والقوانين اعيادها . يغفلون ان يعيدوا للقضاءِ وهو اساس عمرانهم ودعامة عيشهم ولو ثابوا الى رشدهم لحجلوا اليوم الذي شرع فيهِ الاستئناف واجلوه لانهُ اشرف بالاستئناف على احكام القاضي الفرد فجعلها قيد نظرهِ ومحصها ونخلها ونفى فاسدها كما ينفي الغربال رديء الحب . ذلك اليوم الذي امن فيهِ المتقاضون تحكم الدرجة الواحدة وتعسفها بما سلط القانون عليها من سلطان الاستئناف الذي شرع رحمة بالعباد وعدلاً . أخذ الشارع المصري اوضاع استئنافهِ عن القانون الفرنسوي وشكل محاكمنا المصرية من أهلية ومختلطة على شاكلتهِ أيضاً . ثم تصرفت الاحوال بشكل محاكمنا الفرنسوي وادخل على نصوص الاستئناف بعض تعديل وتبديل اقتضاهما حال هذا البلد ودورهُ الاقتصادي مما لا فائدة في بسط الكلام عليهِ . وكفانا ان نقول ان كل تعديل قانوني بني على دواع محايـة هو حسن ومستحب الا ان لنا كلاماً لا ندري كيف يكون موقعهُ من الاولى أخذوا اليوم بزمام التشريع ثم ليس بهين علينا ان نقترح عليهم شيئاً وهم اوسع فضلاً وابعد غاية فاذا فعلنا فلا يهون علينا ان نركب الخطأ وانما حسن القصد يدفع عنا الملام

ما رأي الشارع في طائفة من الاحكام هي كالعسكر الجرار تدور على درجات القضاءِ كلها وحقها ان يفصل فيها بتاتاً في درجتهِ الاولى لان في بقائها على رول القضاء الى غاية الاستئناف لا خير فيهِ للمتقاضين ولا للقضاءِ

رفع زيد دعوى في سند أو كمبيالة أو في نصيب من تركة أو في أي

حق من الحقوق كائناً ما كان فيقف خصمهُ بين يدي القضاءِ وهو على اكمل أوصافهِ الشرعية لا عته فيهِ ولا اكراه لهُ ولا غش ولا خدعة فيعترف بالحق المطلوب منهُ اعترافاً تاماً ولكنهُ يشكو الاعسار او يقول حقهُ في ذمتي لا أنازع فيهِ الى غير ذلك من وجوهِ الاقرار فيحكم القاضي بطلبات المدعي ويظل حكمهُ قابلاً للاستئناف فيما يستأنف من الاحكام فاذا بدا للمدعى عليهِ ان يعاسر خصمهُ ويطاولهُ ويكيد لهُ كل شر استأنف الحكم بعد صريح اعترافهِ وحمل اثقالهُ وطاف في القضاءِ الى اقصى درجاتهِ ولا فائدة لهُ من ذلك بل هو الضرر كل الضرر عليهِ لمكابدتهِ مصاريف الاستئناف واتعاب محاماتهِ وفوائد الحق المحكوم بهِ . وهناك ضرر للمستأنف عليهِ ولو شمل الحكم بالنفاذ وكذلك للقضاءِ لان في استئناف هذا الحكم شاغلاً لهُ من غير سبب ولا نفع . أليس من الصواب ان ينص في باب الاحكام من قانون المرافعات ان الحكم المبني على اعتراف المدعى عليه بالحق الوارد فيهِ يعتبر حكماً نهائياً لا استئناف فيهِ . فاذا عرض من المحكمة الابتدائية خطأ في مقدار ما حكمت بهِ حق لمن نالهُ الضرر ان يرفع عنهُ التماساً كأن يحكم للمدعي بأقل مما طلب أو يحكم على المدعى عليهِ باكثر مما طلب منهُ . كم وكم تنفرج ازمات برد المستأنف ذي المطل والعوج عن ان يطرق باب الاستئناف لا يريد الا مغايظة صاحب الحق وايلامهُ وهو الجاني آخر الامر على نفسهِ : ان الذي يعترف بالحق اعترافاً لا شائبة فيهِ يحكم على نفسهِ بنفسهِ حكماً قاطعاً لكل جدال وما خطأ القاضي في

أحكام الاعتراف الا نادر كل الندور او هو في حكم العدم فليتدبر الشارع هذا الرأي ولا يحسبهُ اجنبياً عن الصواب فان من أخذ في دعاوي القتل باعترافهِ ودقت عنقهُ في درجة قضائية واحدة من اجل هذا الاعتراف كان أولى بالقضاء ان يأخذ مثلهُ باعترافهِ في دعاوي الديون فيحكم عليهِ حكماً نهائياً عند ذلك الاعتراف

(مقطم سنة ١٩١٤)

مشروع قانون المرافعات ايضاً

لا يخلو قانون من عقوبة تفرض على من خالف احكامهُ ولو كان ذلك القانون مدنياً أو تجارياً أذ لا تحفظ حرمتهُ ولا يرهب جانبهُ الا اذا حمل سلاحاً يقي بهِ عرضهُ فلا يهتك وتنفذ كلمتهُ فلا تنبذ من وراءِ الظهور على ما في عملهِ أيضاً من مصلحة الرعية عموماً والمتقاضين خصوصاً . وقد جرى الشارع في قانون المرافعات على هذه الحكمة ففرض العقوبات المدنية وكذا البدنية في مواضعها . وليس غرضي في هذا المقام ان أعدَّ المواضع التي سن فيها الشارع العقوبات المدنية للمدعي وللمدعى عليهِ فهي معروفة من غير تعريف وقد تجدها في اماكنها من قانون المرافعات فمن شطب الى ابطال مرافعة الى تغريم الى اسقاط حق سكت صاحبهُ عليهِ وتلك ضرورة مشروعة لا غنى عنها ولا يحل التسامح فيها . فانما القانون الذي خلا من الشدة في مكانها أو الرحمة في موضعها هو قانون مبتذل لا حرمة لهُ ولا معول عليهِ خصوصاً تحت سماءِ الشرق الى

هذا العهد فليفقه أهل التشريع ذلك وليعملوا بهِ ولهم أن يبدلوا في العقوبات المدنية أو يعدلوها أو يتصرفوا ببعضها وليس لهم ان يبطلوها رأساً لما في ذلك من الضرر للقضاء الذي لا ينقضي لهُ عمل أو للمتقاضين الذين لاينجز لهم أو عليهم دعوى لانهُ مثلما وجب فيها سرعة الحكم في مصلحة المدعي وجب سرعة انجازها في مصلحة المدعى عليهِ فلا يظل دهراً تحت وعيد خصمهِ وتهديدهِ وقد أعطاهُ الشارع حق طلب التعويض لو كانت الدعوى مفتعلة أريد بها مكايدتهُ وايذاؤهُ . ومن هذه العقوبات ابطال المرافعة في درجتي القضاء . اما في أولاهما أي في الدرجة الابتدائية فمستطاع رد الدعوى الى القضاء ببذل رسم جديد عليها وتجديد الاجراءات التي ذهبت ضائعة في الفضاء لان حكم ابطال المرافعة محا صورة الدعوى كل المحو فهي لم تعد شيئاً . وأما في الاستئناف فهناك الامر الجلل اذ أن في ابطال المرافعة محواً للاستئناف وتأييداً للحكم الابتدائي من غير مؤيد اي بحكم القانون . فقد أطلق الشارع النص ولم يقيدهُ ولا قبل فيهِ عذراً ولا سمع فيهِ شفاعة قال وقد عنت الوجوه لقولهِ : اذا ابطلت المرافعة في الاستئناف اصبح الحكم الاستئنافي مؤيداً :

وعندي ان في الامر نظراً وللرحمة مجالاً وان العدل الانساني قاضٍ بان يعلق ابطال المرافعة في الاستئناف على شرط : ذلك ان لا يكون ثمة قوة قاهرة اعترضت للمستأنف في طريقهِ الى الاستئناف فمنعتهُ الحضور حتى ابطلت المرافعة وابطل بابطالها استئنافهُ . ويترك اليوم للشارع أن يعرف القوة القاهرة التي يقبل معها العذر . والاحزم ان

بحصرها في النوازل التي تقع على ابدان المستأنفين أو وكلائهم أو تذهب بحياتهم جملة ولهُ أن يتوسع قليلاً او يترك للقضاء تقدير القوة القاهرة التي لا يحل اغفالها اغفالاً مطلقاً بل وجب اعتبارها ولو محصورة كل الحصر

خرج المحامي الى ديوان الاستئناف فصدمهُ اوتوموبيل أو صعقتهُ صاعقة أو نزلت بهِ اية نازلة فصرعتهُ والمحضر الذي في يدهِ اسماء المتقاضين يناديهِ في الجلسة وهو ملقى على الطريق أو في سكرة من الموت فهل جاز أن يبطل استئناف موكلهِ بمرة . ومثلهُ لو كان صاحب الاستئناف هو الذي تولى عملهُ بيدهِ ففي هذه الصورة وفي اشباهها يجب قبول المعارضة في حكم ابطال المرافعة فاذا حضر المستأنف أو وكيلهُ قبل انفضاض الجلسة عارض بلسانهِ واذا انحلت الجلسة فلهُ ان يعارض بتقرير في قلم الكتاب الى الجلسة القابلة . وما جاز للحي المقهور على امرهِ جاز لورثتهِ لو هلك يوم جلسة الاستئناف . ذلك عدل والا فكيف يقبل العذر في دعوى القتل لو قتل المتهم عدوهُ وهو يدفع عن نفسهِ خطر القتل ولا يقبل هنا وصاحب الاستئناف أو وكيلهُ في قبضة المصيبة بين حي وميت او هو في قبضة الموت كلهِ

وقد عودنا الشارع ان نجد في حنايا نصوصهِ كرم التسامح فيما لا يجوز التسامح فيهِ فكيف يجفو ويقسو في هذهِ المسألة التي أبى العدل الا أن يقبل العذر فيها عند القوة القاهرة التي ليس للمرء أن يدفعها ويرفضهُ في وجهِ مدعيهِ فيما سوى ذلك

(مقطم سنة ١٩١٤)

الحكومة وتنفيذ الاحكام عليها

الحكومة من حيث القضاء كآحاد الناس ترفع خصمها في دعاويها اليهِ ويختصمها هو ايضاً لديهِ ويتماشيان على السواء في التقاضي بلا فارق. اذا طاعنتهُ في المحاجَّة رماها بالاشد وهكذا يتكافآن في التقاضي ويتوازنان في نظر القانون حتى يصدر الحكم فان صدر للحكومة على غريمها انفذتهُ فيهِ كما ينفذ السهم في الرميَّة خلافاً لهُ لو صدر الحكم في مصلحتهِ واراد تنفيذهُ عليها فقد انقلبت سنة التساوي بينهما وخلعت الحكومة عنها صيغة المضاهاة والمشاكلة لرعيتها في القضاء المدني وعادت وهي صاحبة الامر وعاد ضدها الذي ظفر بها بالامس في حلبة القضاء وهو مستضعف يتذلل اليها ويتصعلك بين يديها في طلب حقهِ المحكوم لهُ بهِ وهي تدافعهُ عنهُ وتمطلهُ بهِ حتى تخرج نظارة المالية حكماً ادارياً جديداً في التأدية لهُ وانما بعد أن تقطعت عنقهُ انتظاراً وحفيت قدمهُ سعياً وما هذا كلهُ الا لان طريق التنفيذ عَلَى الحكومة وعر لا يستسهل بالطرق المطروقة. ولامر عسير ان يحجز على خزائن الحكومة وهي أقرب منالاً للمحضرين وتتمشى عليها قواعد الحجز كاشياء الناس. هذا في منقولها وكذلك في ثابتها على ما في الامر من الغضاضة لقدر ولية الامر وصاحبة السلطان. نعم ان قانون المرافعات لم يستثن الحكومة في باب التنفيذ ولم يقرَّ لها بحق ممتاز يخرجها عن حكم الكافَّة وانما أية وسيلة الى ارغامها على الدفع وهي ولية القانون وولية عمال التنفيذ بل هي ولية كل شيء في كل شيء. ولا أكتم الحكومة وهي اكرم الحكومات طبعاً

واسهلهن مراساً ان البطوء في تنفيذ الاحكام عليها او تثاقلها هي عن اداء الحقوق المحكوم بها عليها يوم صدور الحكم جلبا على الرعية ضرراً لا يقدر اذ طالما اضاع خصمها في مطالبتها بتنفيذ حكمه وقتاً هو اطول مشقة في بعض الاحوال من وقت مقاضاتها . وفي هذا من الاضرار بالناس ما لا يفوت علمهُ احداً وما المسألة بحاجة الى تشريع جديد ولكنها في حاجة الى حسن نية : صدر الحكم على الحكومة وهي عالمة به وبمقدماته ثم اعلنتهُ وهو قاطع . اذاً ما الفائدة من طي الايام وقتل الاشهر حتى تأمر بقبول تنفيذهِ واستخراج أمر من نظارة المالية بهِ وأية حرمة تسلم بعد هذا للقضاء الذي رفعت الحكومة منارهُ لما استوت ورعيتها امامهُ على مستوًى واحد وكيف يصبر صاحب الحق على مشقة دعويين وعذاب قضائين : قضاء القانون وقضاء نظارة المالية باوقاتهما وهل هناك أحد يخالفني في الرأي فيما ذكرت أو ليس كل امرئ شاكياً ما شكوت . ثم ليس كل محكوم لهُ ممن يطيق الصبر عن قبض حقهِ فقد يتفق ان يكون ممن لا يملكون غير الشيء الذي نازعتهُ الحكومة فيهِ وذاق الشدة حتى وصل اليهِ فالى الحكومة حكومة العدل والبر بالرعية ارفع هذهِ الشكوى وهي أجل من سمع الظلامة وعمل بها

(مقطم سنة ١٩١٤)

ايقاف التنفيذ الجنائي

اردت بالجنائي الجنح والجنايات من قبيل التغليب فان المشروع الجديد لايقاف التنفيذ يتناولهما كليهما و بعد فقد كان في عام ١٩٠٤ ان صدر قانون العقوبات الجديد وفيهِ نص استمدهُ من رصيفهِ القانون الفرنسوي على ايقاف التنفيذ في عقوبات الجنح ليس غير (المادة ٥٢ منهُ) وتلك رحمة شرعها بارنجه في فرنسا وعرفت بهِ في الخافقين . وشرط الشارع المصري لتنفيذ هذا الشرع الجديد شروطاً عدة اولها ان تكون العقوبة عقوبة جنح لا عقوبة جناية لعظم هذهِ ولا عقوبة مخالفة لخفتها ثانيها ان لا تكون مما عوقب عليهِ في المادة ١٨٣ من قانون العقوبات وهي مادة التزوير في الاوراق ولا مما عوقب عليهِ في المادتين ٢٣٢ و٢٣٣ من ذلك القانون واولاهما على جريمة هتك عرض الصبي والصبية اللذين لم يبلغا ١٤ سنة كاملة وثانيتهما على القوادين الذين قادوا للفجور من لم يبلغ الثماني عشرة سنة كاملة من نوعي الانسان . هذا ما شرعهُ شارعنا في ذلك العام رحمة باهل العرض والكرامة . وكان مما شرطهُ في نصهِ ان يكون المتهم ممن لم تسبق لهُ سابقة جنائية عوقب عليها ولا سابقة جنحة حبس من اجلها اكثر من اسبوع والا لم يكن جديراً بهذهِ الرحمة البيرنجية الا ان المشرفين على القضاء خشوا السرف فيها فاوعزوا الى أهل القضاء « أن أقلوا من تطبيق هذا النص الرحيم لئلا تذهب الكثرة في تطبيقهِ باثر الرهبة والحال على ما هو معهود فيها من الشر والفساد »

*
* *

فضن القضاة بها وشحوا كل الشح ولا أخالهم اوقفوا التنفيذ في اكثر من مئتي واقعة الى اليوم وكانوا على هدى وصواب اذ لم يصل بنا الى هذا الحد من التشرع للجرائم والتسرع الى الشر الا ما أصاب المجرمون من رقة القضاء ومن خفة العقوبة . نحن لم نزل في احتياج الى الغلظة في العقوبة حتى تسكن ثائرتنا وتجمل اخلاقنا . وقد قرأت بالامس في الاهرام مشروعاً يراد منهُ تعديل بعض النصوص من قانون العقوبات ومنها المادة ٥٢ التي هي مادة الرحمة البيرنجية وقد وسع المشروع الجديد اناساً لم يسعهم القانون المتبع اذ شمل حلم الشارع هذهِ المرة العقوبات الجنائية وجعلها وعقوبات الجنح سواءً في ايقاف التنفيذ وانما على الشروط السابقة وكذلك اسقط شرط المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ بمعنى أنهُ أباح ايقاف التنفيذ على المزورين والقوادين وهتكة عرض الصبي ولا ندري كيف يتسع للقضاء ان يرفق بهؤلاء الفجرة ولو رفق من قبلهم باللصوص والخونة في الامانات والمحتالين كما نص القانون المتبع الا اننا نجد بعض فرق بين الفرقتين فان المزور والقواد وهاتك عرض الصبي اشد خطراً على آداب الامة واخلاقها من سواهم حتى لقد اشتهي على الشارع أن يرد من أجلهم عقوبة الكرباج ومتى القي المشروع الى الجمعية التشريعية عدنا الى الكلام عليهِ ما لم يغننا متشرعوها عن ذلك وهم فيما رأينا الى الساعة أهل لدفع كل ضرر

(اهرام سنة ١٩١٤)

محكمة الطعن في الاحكام الجنائية

اضطرب الرأي في مشروع الطعن في الاحكام الجنائية وتقلب على أهل التشريع فهم معهُ كل يوم في شأن . وضعوا لهُ قبل عطلة الصيف الماضي صورة حتى اذا جاء الشتاء انقلبوا عنها الى مشروع آخر ورد أسدَّ رأياً وأحوط تعريفاً وأحكم طريقة وان لم يسلم من الخطأ ايضاً فلما عرض على الجمعية التشريعية كثر الصدام فيهِ وثار الغبار من أجلهِ واختلفت الالسن والخواطر عليهِ ثم قيل ان الوزارة نقضت كثيراً منهُ ووضعت لهُ نصوصاً جديدة جمعاً لما تفرق من الرأي بينها وبين الجمعية . قلت وان الذي يبعث الحيرة في الوزارة انها واجدة حاجة للاشراف على المحكمة الجنائية والسيطرة على أحكامها لما وقع لها من بعض الخطأ وأي الناس يعصم منهُ ولكنها تكرهُ رد الدرجة الثانية بحدها المعروف والنكوص الى خلف علماً بان الاسراع في تنفيذ العقوبات أنفع واجدر للمجتمع الا انها تعلم ايضاً ان في بقاءِ القضاءِ الجنائي على درجتهِ الفردة شيئاً من الخطر وذلك اذا لم تجلس الى جنبهِ دائرة اتهامية أو محكمة طعن مع اختصار في العمل وقصر في الوقت وهو تشريع غريب اقتضتهُ الضرورة فلا هو محكمة نقض بمعناها ولا درجة ثانية بحدها وتعريفها وليس للناقد حتى الساعة مجال للنقد والاخذ على المشروع قبل ان تستقر الوزارة والجمعية التشريعية على رأي

والعجب كل العجب ان تقوم عندنا محكمتا نقض واعادة نظر في الاحكام مختلفتا الغاية متباعدتا الاختصاص احداهما تنظر في شكل

الحكم وصورته وأخرى تنظر في موضوعه. تلك تنقض الحكم لعيب في شكله وهذه تنقضه لعيب في موضوعه. تلك تنهى محكمة الاستئناف عن ان تغلظ القعوبة على المتهم من عند نفسها اذا استأنف وحده دون النيابة وتنقض حكمها لو خالفت نهيها وهذه تستبيح على ما وصل الينا من الاخبار اغلاظ العقوبة ولو طعن المتهم وحده في الحكم دون النيابة. فما هذا التناقض في التشريع ولا اخالهم مع معاناة هذه التدابير المتنافرة مع روح التشريع الا مضطرين يوماً من الايام الى تجديد الدرجة الثانية ولو عافوها اليوم كما يعاف الشارب ورد الماء العكر. ونحن منتظرون ما يفتح الله على متشرعينا من فتوح الحكمة والهدى لنعلق عليه الرأي وما كنا لنجهل فضل الدرجة الجنائية الواحدة على الدرجتين على ما هو متبع في ممالك المدنية والعمران الا اننا نحن الشرقيين ما فتئنا مفتقرين الى شيء من الضمان والحيطة في عملنا حتى نؤتى التجارب والحنكات في شؤوننا لا سيما القضائية منها

(مقطم سنة ١٩١٤)

عود الى توحيد القضاء فى مصر

لولا الحرب لتولت الدول الانكليزية توحيد القضاء في مصر بلا مهل وفي رواية بعضهم (والرواية غير قوية السند) ان في نفس السير مكماهون ان يجعل القضاء المصري على مثال القضاء الهندي. وقد استزدت محدثي الافصاح عن هذا الخبر فما زادني شيئاً أو هو لا يعلم من وراء هذا الخبر

الا بتر شيئاً . ولا يخفى ان من عادة الدول ان تنقل من مستعمرة الى اخرى ما عساهُ ان يكون مفيداً للثانية افادتهُ للاولى او تحسبهُ هي كذلك . ولا أخال انكلترا تنقل الى مصر القضاء الهندي بصورتهِ الكاملة وتنقض ذلك البناء العظيم الذي بنتهُ في مصر في الاثنتين والثلاثين سنة المارة بعد ان أقامت زمناً على تغييرهِ وتبديلهِ وتحوير قوانينهِ وتعديلها حتى اصبح كثير منها خليطاً ومزيجاً بين التشريعين الشرقي والغربي ثم ليس لدينا صورة صحيحة من القضاء الهندي تصح معها المقابلة بينهُ وبين قضائنا الذي لا عيب فيهِ الا كونهُ مركباً من أهلي ومختلط وان هذا الثاني بما لجماعاتهِ المنتسبين اليهِ من الامتيازات الاجنبية لم يبقَ في النفوس صبر على بقائهِ وحق الغاؤه وادماج القضائين في واحد شأن كل بلد طلعت عليهِ شمس الحرية وزانهُ الاستقلال الاداري . وما مصر الا اقليم امي ارتبط كل الارتباط باوروبا وغيرها من القارات على جهة تجاراتهِ ومحصولاتهِ وأصبحت طبقاتهُ العليا اوربية المعاملات والمعايش من اصيل ونزيل ولهذا وجب ان يكون قضاؤهُ على احسن مثال اوربي لاوربا التجارية والمالية تتحاكم وايانا اليهِ عند حصول المنازعات القضائية

ثم اول ما يفرض على الحكومة المصرية يوم توحيد القضاء ان تكون على اهبة ونجدة لوزارة الحقانية لا تقبض يدها عنها ولا تنظر الى القضاء الجديد نظرة التاجر الى متجرهِ فانما القضاء الصحيح هو ما يبذل عليهِ لا ما يكتسب منهُ فلتجدَّ وزارة المالية ما اطاقت واستطاعت حتى ينفى من القضائين المختلط والاهلي كل من فقد الكفاءة القضائية ولو

بات عالة بمعاشه على خزينة الامة فذاك خير من ان يكون في عداد قضاتها الحاملين لواء العدل فيها . وكذلك لا بد من تهذيب لوائح الرسوم القضائية عند توحيدها حتى تخلص الرعية من بعض تحكمات اللائحة الاهلية ومن تعقدات اللائحة المختلطة وكثرة اذنابها وذيولها فيكون المتقاضي على بينة مما يطلب منه لا كحاله الحاضرة لا يدري كيف يسير ولا يدري متى تصطاده هاتان اللائحتان وهو في فيافي القضاء

وفي جملة ما سيتناوله توحيد القضاء لائحتا المحامين الاهلية والمختلطة فستجمعان في واحدة ويكون للمحامين بصنفيهم مجلس نقابة واحد ونقيب واحد والا فسد الامر اذا نظر الى جانب كل منهم فاثبتوا للمختلطين حقوقاً برأسها وللاهليين كذلك ووقع التحاسد والتنافر ثم كيف يتفق هذا مع وحدة القضاء واستوائه قضاء مصرياً فرداً الا ان لفريقي المحامين أن يتقدموا الى وزارة حقانيتهم فيما يجدون منه الفائدة والمصلحة لحرفتهم عند تشريع اللائحة الموحدة ولهم ان يشتركوا في تشريعها ويتداركوا من حاجاتهم ما خلت عنه لوائحهم القديمة وما فيه الوقاية والحياطة لكرامتهم ومن ذلك ما قيل عنهم انهم يريدون جعل الاحكام التأديبية غير قاطعة اي غير نهائية بمعنى انهم يريدون الغاء عقوبة الشطب واستبدالها باغلظ عقوبات التعطيل طال ما طال وهو خاطر جميل وعاطفة مشكورة وانما هناك من الذنوب ما لا يعالج الا بالكي والقطع والا فسدت حرفة الذمم والضمائر . أرفقوا في الغد بمن اتهم ما اتسع لكم

ذلك ولكن احذروا الافراط ولين العقاب فلا يفيض الشر ولا يطم اذاهُ على صناعة شيشرون وهي أعلى الصناعات قدراً واشرفها غاية ثم كونوا امضى عزيمة وأشد شكيمة في الدفاع عن شرف المحاماة في ساحة القضاء لانهُ اذا كان للقضاء علينا حرمة واجلال مفروضان فانما لنا عليهِ حق الرعاية والعناية اذ اننا نحن معاشر المحامين الوسطاء بينهُ وبين الامة التي اجلستهُ على منصب قضائها ولطالما انار المحامون الطريق بين يدي القضاء معما سعوا وجدوا في تمليك موكليهم ما يتمنون من المطالب وليس من العدل ان تؤخذ طائفة بذنب فرد أو أفراد منها ولا ينظر في مثل هذا الى الاشخاص بل الى الجماعة والى كرامة الحرفة وقد غلبت كرامتها في أنحاء العالم المدني الا في الشرق الذي لا يزال نادًّا في أطوارهِ ومذاهبهِ

(اهرام سنة ١٩١٥)

القضاء الجنائي في فرنسا

اذا عبنا على الفرنسيس قضاءهم الجنائي وفساد أحكام المحلفين فيهِ فما خالفنا في هذا كتَّابهم الذين ملأوا نواحي فرنسا نواحاً. هؤلاء المحلفون لا سيما محلفي باريس كأنما أصبحوا على عهد وميثاق مع الجانين فبينما ترى الجاني تأخذهُ الرعدة من عقبى عملهِ وتثقل الادلة عنقهُ حتى ليكاد يقول للمحلفين خذوني بذنبي اذا باولئك الاجلاء قد برأوهُ من ذنبهِ واعتقوهُ مما رسف بهِ من سلاسل الاتهام وحديدهِ وأغلب ما يكون هذا في الوقائع الغرامية أي التي يكون الحب والغرام علة لها وسبباً. فهناك تهدر دماء القتلى وهناك تباع الارواح بيع السماح وهناك تيتم الاطفال وترمل

الازواج قال بعض كتاب الفرنسيس : يبدو لنا من سطور هذا القضاء المعتل ان المحلفين أخذوا على كاهلهم تنفيذ قانون الغرام لا تنفيذ القانون الجنائي فاباحوا كل عاشق ظلم من عشيقهِ بان خفر هذا ذمتهُ وخانهُ في هواهُ ان يقتلهُ شر القتلات ثم يرفع الى المحلفين فيلبسونهُ من البراءة أبهى الحلل ولو استطاعوا لجزوهُ جزاءً سنياً : فبمثل هذا فاضت الجنايات في باريس كما فاض نهر سينها حتى ما خلا جيب امرءٍ ولا امرأة من مسدس وسكين يمضي في الاجسام كما يمضي في القثاء . ولطالما وقعت في المسامع نغمات الغناء ونغمات المسدسات معاً في مغنى واحد لأيسر داعٍ من دواعي الغيرة التي تتلظى بين الاحباء . وما ذاك الا لزوال الرهبة القضائية من نفوسهم بما يأتيهِ المحلفون من فساد الاحكام وما يجري على ايديهم من التبرئات لاسباب لا تقبل ولا تعقل في شرع ولا في عرف فكأن المحلفين ابتلوا بداء الرأفة وهو أشد وبالاً من داء الظلم أو هو هو على مصلحة الجمهور لانهُ اذا خلص الجاني من عقوبة القانون فقد ظلم الجمهور لفوات العبرة والزاجر بما يقحم ذوي الجرائم في جرائمهم غير هيابين وعندي ان تنصيب المحلفين الى جانب القضاة وجعل التهمة في أيديهم يتصرفون بها كما شاؤوا انما هو الخطأ كل الخطأ من زمن الرومان الى هذا العهد . لان القانون لم يُبقِ في يد القضاة الا تطبيق النصوص على الواقعات فنص القتل للقتل ونص السرقات للسرقة وهلم جرًّا . فاي شيء بقي للقضاة من الدعوى التي استباحها المحلفون فاذا ارادوا براءة أو ارادوا عقوبة فلهم وحدهم هذا . ولقد احسنت ممالك الشرق وفيها مصر انها لم

تشرع التحليف في قضائها أي لم تنشئ محلفين بل وكلت الدعوى بحذافيرها الى وجدان القضاة وائتمنتهم عليها لا تدخل عليهم تاجراً ولا صانعاً ولا مهندساً من المحلفين فيفسدوا الدعوى ويبذلوا حقوق المجتمع على نظرياتهم القضائية التي لا تصدق في معظم الاوقات . ولم أرد بهذهِ الاسطر ان انقص القضاء الفرنسوي بجملتهِ حاشاهُ من هذا وانما قلت ما قالهُ اجلاء كتابهم ونقلت ما حكوهُ فما طعنا على شرائع الفرنسيس وهم خلفاء الرومان على التشريع في الارض وقد ظل قانونهم لا سيما المدني منهُ قانون اوربا كلها زمناً بعيداً . وماضر فضلهم أن يأتي على عقبهم الطليان والبلج والالمان فيسنوا تلك القوانين المتأخرة على قانونهم وان يتداركوا ما فات هذا أو يسقطوا شيئاً مما ورد فيهِ فانهم لم يخلقوا شيئاً من عندياتهم بل ان ما تداركوهُ او رأبوهُ من صدع فيهِ قد سبقهم اليهِ فقهاء الفرنسيس انفسهم ونبهوا عليهِ في شروحهم على قانونهم

ولما جاء شارعو هذهِ الامم أخذوا القانون الفرنسوي منهاجاً لهم ومادة ثم أخذوا مذاهب الفقهاء الفرنسيس فيهِ مدارج ومدارك لاتمام ما نقص منهُ أو حذف ما عيب فيهِ . فالبضاعة بحالها فرنسوية وفضل هذهِ الامة ظاهر لا مغمز فيهِ . ولم يكن لبعض كتابنا وجهٌ حسن في الاكثار من حمد القانون الطلياني والالماني والغمز على القانون الفرنسوي وهو ابو القوانين المحدثة كلها ونبراسها الازهر الا شيئاً من قانون مرافعاتهِ وجب تهذيبهُ وتبسيطهُ لكثرة ما فيهِ من التعقيد والتطويل في اجراآت الدعوى وفي تنفيذ احكامها

ثم ان مغزى مقالتي هذهِ أن انبه قضاتنا الجنائيين الى وجوب وضع الشدة في مواضعها من الاحكام حتى لا تبتلى مصر بما أصاب باريس من محلفيها الذين تركوا القضاء للمسدسات لا للقوانين و بئس ما فعلوا وهذهِ أحكامهم بين أيدينا كل اسبوع تشهد عليهم بهذا الخرق والنزق

(اهرام ١٩١٥)

الطعن في الاحكام المدنية

مضى عامان على الشارع المصري وهو يشرع قانون المرافعات الجديد وكان المراد عند البدء بتشريعهِ ان يسريهُ على القضائين الاهلي والمختلط معاً ويبطل قانونيهما القديمين فلما بسطت الحماية الانكليزية على مصر في ١٨ ديسمبر (ك ١) سنة ١٩١٤ تبدل الغرض واصبح هذا القانون الموعود معداً لتوحيد القضائين وجمعهما في واحد وهو طلبة الامة ومهوى خاطرها من زمن بعيد خلاصاً من الامتيازات الاجنبية ولا ندري الى أي مكان وصل الشارع المصري من هذا القانون ولا متى يفرغ من تشريعهِ في هذا العام ام في الذي يليهِ ام الذي بعدهُ فان تقدير الاوقات على عمل الشراع والشراح وسائر المؤلفين غير مستطاع ولا شك انهُ متى انتهى الى باب الالتماس وقف عليهِ وقفة طويلة واعمل فيهِ الروية وادار الرأي عندهُ كل مدار لا ينتقل منهُ الا وقد اشبعهُ نصاً و بياناً ووسع بابهُ توسعة لان باب الالتماس الذي في القانون الحاضر هو باب ضيق الصدر قصير الباع وذلك لقلة وجوه الالتماس الواردة فيهِ ولعجزها عن المرام فلا تفي ولا تشفي على ما في اثبات بعضها من المشقة على الملتمسين وعندي

(على قصر الرأي) ان الغاء هذا الباب برمتهِ اولى واحزم واستبدالهُ بباب جديد لمحكمة طعن عليا هي في المدنيات والتجاريات على حد محكمة النقض والابرام في الجنائيات هو احوط واعم نفعاً ويكون محل بابها من قانون المرافعات محل باب النقض والابرام من قانون تحقيق الجنايات. فيتم التوازن بينهما باعطاء القضاء المدني مثل الضمانة التي اعطيها القضاء الجنائي على يد محكمة النقض والابرام. فاذا صادف هذا الرأي قبولاً في نفس الشارع وضع لمحكمة الطعن المدنية قانوناً وافياً بالغرض نغنى معهُ عن محكمة الالتماس وتابع شارعنا من تقدمهُ من شارعي الممالك الاوربية حتى الشارع التركي الذي أقام في عاصمة دولتهِ محكمة عليا دعاها محكمة التمييز ترفع اليها من الطاعنين في الاحكام المدنية النهائية فتمحصها وتقلب الرأي فيها فاذا وجدت سبباً وجيهاً للطعن في الحكم المرفوع اليها نقضتهُ وعينت عيوبهُ وردتهُ للقضاء الذي اخرجهُ. لا محالة ان مصر باتت محتاجة الى مثل هذهِ المحكمة الجلى ولا يقدح في المشروع انهُ ربما عاق دوران القضاء عن النجاز وحبس الاحكام النهائية عن التنفيذ ذلك اعتراض مردود من نفسهِ لان المشروع يضمن عدم الحيف والخطأ في الاحكام وان صواب حكم واحد خير من خطأ الف حكم ثم لولا ان تكون محكمة الطعن العليا ضرورة من الضرورات الكبرى للعدل لما سبقنا الافرنج اليها غير مكتفين بمحكمة الالتماس القصيرة الاذيال الا في افادة الخزانة القضائية لكثرة عدد الخاسرين من الملتمسين

ثم ان هناك فائدة عظمى من محكمة الطعن وتلك ان تصبح هذهِ

المحكمة مصدراً للفتاوي التي لا ترد بما تضعهُ من المذاهب والتفاسير القضائية مرجحة بها مذهباً على مذهب مما تضاربت بهِ احكام المحاكم وضلت بهِ افكار المتقاضين . فكم رفع اناس قضايا على خصومهم معتمدين على رأي محكمة في قضية سلفت فتحكم المحكمة التي تحاكموا اليها على عكس المذهب الاول وهكذا على التوالي فلو كان عندنا محكمة طعن عليا يؤتم بها القضاة والمتقاضون شأنهم مع محكمة النقض والابرام في المسائل الجنائية لاندفع هذا الضلال ولاهتدى الناس الى اقوم طريق

(اهرام ١٤ اغسطس (اب) سنة ١٩١٥)

الطعن فى احكام المحاكم الجنائية

قرأت في الاهرام مشروع القانون الجديد الذي اباح الطعن في الاحكام الجنائية واراد الشارع بالطعن هنا اعادة النظر في القضية كلها لا في شكل الحكم وعيوبهِ مما لم يزل في ذمة محكمة النقض والابرام فاذا بدا للمحكوم عليهِ انهُ عوقب وهو لم يذنب رفع ظلامتهُ الى محكمة اعادة النظر في محكمة الاستئناف والتمس النظر فيهِ وكذلك لو برئ وظلمت النيابة العمومية فلها الطعن في هذا الحكم بين يدي تلك المحكمة الجديدة وأيضاً لو أخطأت المحكمة الجنائية في وصف التهمة أو في قبول عذر او رفضهِ فللنيابة أو للمحكوم عليهِ الطعن في حكمها

وانما استثنى الشارع المصري من هاتهِ الاباحة الجديدة للطعن ما تعلق منهُ بطلب تعديل العقوبة المحكوم بها فانهُ حرم الطعن فيها على

المحكوم عليهِ وعلى النيابة العمومية معاً واعتبر العقوبة في عصمة لا تمسُّ .

وقد ساغ لنا اليوم ان نعلق شيئاً على هذا المشروع فنقول :

حدث في الثاني عشر من شهر يناير (كانون الثاني) عام ١٩٠٥ ان الحكومة ابطلت في شرع جديد المحاكم القديمة ذات الدرجتين وادالت منها محاكم اليوم ذات الدرجة الواحدة تشبهاً بالممالك الاوربية واسراعاً الى تنفيذ العقوبات في الجانين لان في الاسراع فائدة للمجتمع من حيث الزجر والعبرة التي يعتبر بها الناس

وكان بين هذا وذاك جدال طال امرهُ وطار شررهُ بين حملة الاقلام الذين راحوا فريقين وغدوا حزبين فأوجف قوم من ابطال الدرجة الثانية والاجتزاء بالواحدة لما وجدوا في هذا من ضعف الضمان للمتهم وللنيابة العمومية أيضاً لانهُ اذا سلم الحكم الجنائي من عيوب النقض والابرام وهي نادرة نفذ في عنق المتهم ولو كان قتلاً وما اغناهُ عويلهُ ولا نواح ذويهِ شيئاً وربما عوقب بريئاً وشنق مظلوماً ولتبرئة الف ظالم اسهل على المجتمع الانساني كما قالوا من معاقبة بريء . ثم لانت عريكة قوم من هذا الفريق فقال لا بأس من الدرجة الواحدة على شرط ان ترتب الى جنبها دائرة اتهامية تنظر في وجوه التهمة وتشبعها بحثاً وتقليباً على نحو المحاكم الاوربية فاذا رجح عندها ثبوتها اتهمت المتهم ودفعت بهِ الى المحكمة الجنائية والا فلا . هذهِ خلاصة رأي المعارضين الا ان رأي الحكومة ومن التف اليها كان اغلب ويدهما اعلى فشرعت الدرجة الفردة للدعاوي الجنائية ورتبت قاضياً سمتهُ قاضي الاحالة واحلتهُ محل دائرة الاتهام

الاوربية واباحتهُ النظرة الاخيرة في التهمة اذا صحت عندهُ رفع المتهم الى القضاء والا كشف التهمة عنهُ واطلق ساقيهِ للريح ذاهباً في الارض مرحاً

جلست تلك المحاكم للقضاء الجنائي على هذا الشرع الجديد وظهر على يدها فور وقتها عدل عاجل ومضاء عجيب في الامور واجتهاد وتحرج من تلقي الادلة والشهادات على ظاهرها مخافة ان يعاقب المتهم وهو مظلوم أو تظلم النيابة بحكم البراءة فينجو المتهم من العقاب وتهدر المصلحة العمومية بذلك

سارت هذهِ المحاكم في سبيلها زمناً ثم قيل وقيل انه فرطت منها أحكام خطأ جاءت على المتهم أو على النيابة كالسهم المرسل الذي لا يُردُّ وأقامت واقعدت بعض ذوي الشأن والمكانة حتى قال لي ثقة منذ عام واكثر ولا اسميهِ اجلالاً انهُ سيطرأ على الشرع الجنائي طارىء كبير يفضي الى رد الدرجتين أو نحوهما

وقد صدق خبرهُ اليوم وردت الدرجة الثانية وما الطعن الذي وصفهُ الشارع المصري في المادة الاولى من مشروعهِ الا استئناف للحكم بكل معناهُ لانهُ متى أصبح في يد المتهم والنيابة كل وقت أن يطعنا في موضوع الحكم الجنائي فقد استأنفناهُ استئنافاً صحيحاً الا ان شكل المحكمة الجديدة ادعى الى الاقتصاد في الوقت والاجراآت فهي على الجملة اسرع عملاً وأعجل مما لو جعلت درجة ثانية بحتة وكأنها محكمة النقض والابرام من حيث الصورة والقيود والزمن وهناك أمر آخر يسهل لها معهُ نجاز ما

يرفع اليها من الاحكام المطعون فيها هو ان الشارع حظر كما قدمنا الطعن في مقدار العقوبة المحكوم بها فاسقط بهذا الحظر مقداراً كبيراً من الدعاوي التي لا تصلح للطعن سواء كان هذا صادراً من المتهم أو صادراً من النيابة عليهِ ولايخفى انهُ قلما يقبل المتهمون حكماً في عقوبة ولو كان حقاً حتى المعترفون منهم بجرائمهم فهم يستأنفون اذا اعظموا العقوبة واكبروها فهذهِ الطائفة من الاحكام لا تقبل شكلاً لو طعن فيها بل تمر على محكمة اعادة النظر مرَّ الخيال وهي عدد جرَّار

والله أعلم أيثبت الشارع المصري على هذهِ الطريقة المبتكرة أم يعدل عنها الى الدرجة الثانية الصرفة بلا قيد ام ينقلب الى الدرجة الفردة التي غادرها اليوم ويرفع عنها هذهِ السيطرة الجديدة

وعندي ان المشروع الجديد هو أفضل الخطتين ولأهل الامر الرأي المتبع

(اهرام سنة ١٩١٥)

الاجانب وتوحيد القضاء في مصر

اذا زالت المحاكم المختلطة بصورتها الحاضرة وبطل لقبها بحكم التوحيد القضائي المنتظر فما زالت حقيقتها وهي أن يظل عندنا دوائر مختلطة غالبيتها اوربية وكذا دوائر وطنية غالبيتها اوكلها وطنية والفرق بين القديم وبين الحديث هو أن تكون الدوائر المختلطة الجديدة والدوائر الوطنية سواء بسواء من حيث سلطة الحكومة ومن حيث وحدة

القانون وحرية التشريع المصري وبعبارة اخرى ان تصبح عامة المحاكم محاكم وطنية محضة ولولا مسألة الضمان التي أخذتها انكلترا على نفسها عند الدول في ان لا يحاكم الاوربي (أو الاجنبي على الاعم) الا امام اوربي مثلهِ لما وجب هذا الاحتياط في التشكيل القضائي الجديد الا ان الحكومة المصرية وحدها هي التي تختار اولئك القضاة الاوربيين كما تختار القضاة الوطنيين ولها ان تختارهم من أية دولة أو عنصر شاءتهُ. وغلب أن يستقرَّ قضاة المحاكم المختلطة الحاضرون على مناصبهم ان شاؤوا لسبق خدمتهم ولانهم تمرسوا بالقوانين المصرية ومرنوا عليها وفي ذلك مصلحة ظاهرة للقضاء

ولا يخفى ان الانكليز يهتدون في سياستهم المصرية بهدي اللورد كرومر ويسترشدون بارشادهِ وقد قال اللورد في تقرير طويل لهُ وهو على منصب السفارة الانكليزية في مصر: اذا عطلت الامتيازات الاجنبية ورفعت عن مصر فما عطل الضمان للاوربيين وهو ان لا يحاكموا الا امام امثالهم من الاوربيين وقد اراد اللورد بذلك طمأنة الدول واسكان ثائرها لو بطلت الامتيازات الاجنبية. ولا شك ولا ريب ان اللورد صرف جل غرضهِ الى القضاء الجنائي يوم يحاكم الاوربي على جناية اتاها في مصر. فان قضاتهُ الجنائيين يجب ان يكونوا في رأي اللورد اوربيين وانما ما الرأي لو كان الاوربي شريك وطني في جنايتهِ او كان كل منهما جانياً على الآخر هل تدفع النيابة العمومية بالوطني الى غالبية اوربية ام تجزئ الدعوى الجنائية فيذهب شطرها الواحد الى

الجانب الاوربي ويذهب شطرها الآخر الى الجانب الوطني ثم لو وجب الضمان للاوربي أفلا يجب مثلهُ للوطني ؟ اننا لا نشك في نزاهة القضاة الاوربيين وانما عندنا مثلهم نزاهة وعفافاً في القضاة الوطنيين

قلت واعظم ما ستعاني نظارة الحقانية في توحيد القضاء انما هو ترتيب المحاكم الجديدة وتشكيلها خصوصاً القسم الجنائي منها . فاذا توحد القضاء وصارت كل محكمة مصرية صالحة لمقاضاة الاجنبي مثلها لمقاضاة الوطني لانها محكمة الكافة لزم عن هذا ان تكون المحاكم الكلية والجزئية المنتشرة في انحاء القطر محاكم الوطنيين والاوربيين معاً ورفع عن كواهل الاوربيين عناء كبير يسامونهُ اليوم من أجل حصر محاكمهم في العاصمة وفي الاسكندرية والمنصورة اذ تغدو محكمة الاوربي مثل الوطني منال يدهِ في أية جهة اختصت بشؤونهِ . وقد خفي علينا ما تعدهُ نظارة الحقانية لهذا المشروع العظيم من التدابير . أما على جهة القوانين فالامر سهل سلس عليها اذ لم يكن بين القانونين الاهلي والمختلط فروق كبيرة لانهما كليهما من نبعة واحدة واصل واحد . واكثر ما فرق بينهما قانون المرافعات وقد قضت عليهِ نظارة الحقانية بالمحو والالغاء وشرعت تسن قانون مرافعات جديداً تداركت فيهِ حاجات كثيرة فاتت القانون القديم وهي اليق بدواعي هذا الزمن واحوط لمصالح الجمهور وقد تقدم لي ولغيري من المشتغلين بالقوانين مقالات كثيرة في الصحف على عيوب ذلك القانون وانهُ بما فيهِ من وعورة المسالك وكثرة الاجراآت والمطالب وبما فيهِ من التسامح الذي لا حدَّ لهُ مع المدعي عليهِ بات بلية كبرى

على الرعية ووجبت الادالة منهُ بغيرهِ قانوناً اسدَّ واصح طريقة وهذا الذي اقمنا ننتظرهُ كما ينتظر العباد بين دهر وآخر هادياً جديداً يهديهم الى الخير والفضيلة

(اهرام ٢١ فبراير : شباط : سنة ١٩١٥)

البطريركيات والمجالس الملية والاحوال الشخصية

رفعت يد الدولة العثمانية عن مصر فانتسخ بهذا كل ما اسند من الحقوق الى فرماناتها والى قوانينها الملية ولم يبق معهُ محل للبحث في صحة سلطات البطريركيات المسندة الى هذهِ الفرمانات والقوانين او عدم صحتها . ذلك أصبح في عهود التاريخ الا ما تعلق منهُ بالدعاوي التي لم يفصل فيها بعد ولاصحابها مصلحة اما في تأييد هذهِ السلطات البطريركية واما في نفيها وعدم مشروعيتها لما لهم من المنفعة في هذين الوجهين المتعارضين ولا شأن للكاتب مثلي فيهما

ان من بلية الشرق واهلهِ ما تفرق من اديانهِ وما تعدد من مللهِ حتى صار جمعها كلها في طائفياتها وملياتها اي في أحوالها الشخصية تحت قانون واحد وتحت مشترع واحد أمراً عسيراً وهو ما سوغ للبطريركيات في الشرق عموماً على رضى من الحكومة ومن عامة مللهم الاشراف على أحوالهم الشخصية مثل الوصاية والقوامة والحجر وحصر التركات . طابق هذا روح الفرمانات والقوانين العثمانية كما ذهب قوم ام لم يطابقهُ كما ذهب آخرون فاذا لم تستمد البطريركيات هذا الاشراف والقضاء الملي

من الدولة فقد استمدتهُ من سلطانها هي هي ولم تختصمها الدولة فيهِ واصبح العرف الذي جرى بهِ قانوناً مرعياً ومع ان بعض هذهِ البطريركيات فرط منها اعمال لا تحمد عليها ولا هي خليقة بأمثالها لا يسعنا الا الاعتراف بان البطريركيات ادت على الجملة خدمات كثيرة لملها وحالت بينها وبين مظالم الحكام الاقدمين بما لها من الكرامة الدينية التي أقرتها الدولة وعملت بها

نحن اليوم في مصر على حال جديدة من حيث الدولة القائمة ومن حيث الحكومة الجديدة التي قامت تحت ظلالها ومن حق كل حكومة أن تشرع ما شاءت من القوانين وتلزمها رعيتها وانما خير هذه القوانين ما انطبق على حاجات الرعية ووافق رغباتها وحالاتها والا عدت ما اكرهت على قبولهِ ظلماً وارهاقاً وان حكومة مصر الحرة أعلى وأعف من أن تأتي مثل هذهِ الشبهات ومن ذلك ان تنزع من الملل المسيحية حق النظر في أحوالهم الشخصية مثل الوصاية والحجر وحصر التركات وأمثالها وتعلق هذهِ الحقوق بالمحاكم . ليس لان هذهِ المحاكم لا تصلح لهذا المهم وهي تصلح لأعظم منهُ فان المحاكم التي في يدها ادارة القانون المدني على جلال قدرهِ والقانون الجنائي على عظمهِ جديرة بان تنظر في تنصيب وصي أو في عزلهِ أو الحجر على سفيهٍ أو في رفع الحجر عنهُ الا ان الملة ادرى باكفائها من المحاكم واكثر اختلاطاً وامتزاجاً بذويها منها فهي العائلة الكبرى للعائلات الصغرى واحسن ما تصنع الحكومة هو ان تأذن في انشاء مجالس ملية للطوائف التي لا تملك مجالس الى اليوم وتسن لها قانوناً

محكماً جامعاً يشمل اختصاصات هذهِ المجالس وطريقة انتخاب رجالها ولا بأس ان تعطى الحكومة نفسها حق السيطرة والاشراف عليها وتفتيشها كما تفتش محاكمها ومصالحها ولها ان ترتب درجة استئنافية لاحكامها وانما على نفس الطريقة التي الفت بها المجالس الابتدائية وللانتخاب طريقان وهما اما جمعية الملة العمومية واما نظارة الحقانية معتمدة على كشف يرفع اليها من بطريركيات هذهِ الملل متفقة عليهِ مع جمعياتها العمومية وليكن اجل الانتخاب عامين او ثلاثة على الاصح والخدمة مجانية في سبيل الخير ثم على الحكومة بعد هذا ان ترقب نتائج هذا القانون وعواقبهُ اذ تدعهُ نافذاً الى زمنٍ وافٍ تعجم فيهِ عودهُ وتسبر موقعهُ من الناس الذين وضع لهم فان حسن اثرهُ وطابت مجانيهِ اقرتهُ وثبتتهُ والا ابطلتهُ او عدلتهُ بافضل منهُ . هذا هو الرأي الذي اجمع عليهِ جمهور الملل المسيحية التي لم تسنَّ لها الحكومة قانوناً لمليتها كما سنت لبعض الملل الاخرى مثل الاقباط والطائفتين الارمنية والانجيلية وليس في يدي هذهِ القوانين لارى اتصلح لكل الملل أم هناك فروق وحالات تخص ملة دون اخرى فهي لا تصلح الا لمن وضعت لهُ . هذا شأن الحكومة ثم شأن الجمعية التشريعية النظر فيهِ ولا بد لنا يوم تعرض هذهِ القوانين الجديدة على تلك الجمعية من كلام نبسطهُ على صفحات الجرائد تسهيلاً للعمل ودلالة على حاجاتنا الملية ومايجب ان يتناولهُ قانون كل ملة من النصوص الوافية بتلك الحاجات

(اهرام ٢٤ مارس : اذار : سنة ١٩١٥)

دعوى الاسترداد الكاذب جرم

ما تعريف الجريمة : الجريمة هي كل فعل وقع عن عمد وسوء قصد فأضر بالجماعات او بآحادها في ابدانهم واموالهم أو في سائر معايشهم الا بعض افعال مستثناة عاقب عليها صاحب القانون ولو جاءت خطأ لا عمداً لحكمة لهُ لا تخفى . أفلا ينطبق هذا التعريف على جريمة الاسترداد الكاذب التي ضاق بها الفضاء والقضاء معاً اوهل يكفي في تجويزها وعدم تجريمها كون صاحبها البسها شكلاً قانونياً واتخذ القضاء وهو مقدس الحقوق وعاصمها طريقاً للزور والاختلاس . كنتم بالامس لا تعاقبون صاحب الملك اذا باعهُ الف مرة لالف مشترٍ وقبض ثمنهُ من كل منهم حسبان ان عملهُ مدني محض . فلما كثر شر هذا وامثالهِ اضطررتم ان تجرموا صنيعهُ اي تجعلوهُ جريمة وتعاقبوهُ معاقبة شديدة هي الحبس الى ثلاث سنوات والغرامة الى خمسين ديناراً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين . هاتوا لنا حبس شهر فقط أو عشرين ديناراً للمسترد الجاني وانا الضمين لكم بانكشاف شر الاسترداد وصلاح الحال وسير المعاملات

وقد خشي قوم على مصلحة المسترد الصادق فيما اقترحناهُ في مقالتنا السابقة من التقييد والتشديد ولا خوف عليهِ ان كان على حق وليس التأمين الذي يؤديهِ للمحكمة على دعوى استرداد المنقولات المحجوزة الا كالتأمين الذي يدفعهُ مدعي استحقاق العقار المراد بيعهُ كما اوجب القانون وصورة الدعويين واحدة ولا بد للشارع من حيطة يحتاطها في مصلحة المنفذ الذي أوقف تنفيذ الحكم الذي في يدهِ وقد ذاق الامرّين

حتى انتهى اليهِ . ان لم يكن هذا كلهُ فمحال ان تستقيم المعاملات في القطر أو تأخذ منهجها القويم ودعاوي الاسترداد بحالها من غير حرج ولا تقييد . فاذا أبى الشارع ان يوجب على القاضي مطلقاً معاقبة المسترد وشركائهِ عند رفض دعواهُ فليترك لهُ الخيار والجواز في العقوبة اذا رأى من مكر المسترد وشركائهِ في الجريمة ما لا يحل تركهُ بلا عقاب ويظل هذا التخيير نذيراً للمسترد الكاذب أو سيفاً مسلولاً عليهِ

ما رأي الشارع في رجل رفع دعوى استرداد فرفضت ثم اعادها فرفضت ثم سخر زوجتهُ لها فرفضت ثم طاف بها على أولادهِ النجباء كما يطوف الساقي بكأسهِ على الجلاس . ايحل في شرع او في عرف ان يغضى عن عملهِ ويخلص من العقاب . ان أمثال هذهِ الواقعة كثيرة فليطلبها الشارع من دفتر خانات المحاكم في أية ناحية اراد وليفرض بعد هذا لجريمة الاسترداد الكاذب ما شاء من العقوبة ولو غرامة مثل سائر الغرامات الواردة في اماكنها من قانون المرافعات

(مقطم سنة ١٩١٤)

الرحلات القانونية

يجمل كثيراً باطباء الحقوق وهم حملة القانون ان يتشبهوا باطباء الابدان في رحلاتهم الى كعبات العلم والعرفان الاوربية اذ يلقون هناك أهل القضاء والتشريع ويحضرون جلسات المحاكم ويتفقهون عَلَى الجملة بكل ما يقرأون وما يسمعون مما شرعهُ القوم او نقضوهُ من شرائعهم

التي هي امهات قوانيننا ومشترعاتنا الجديدة ومتى عادوا من هذهِ الرحلات المحمودة ألقوا الينا عن طريق اللسان أو عن طريق القلم ما علموهُ أو أخذوهُ عن اساتذة الغرب

وقد قرأت في جريدة حزب الامة العدد ١١٠٤ مقالة لأحد فضلاء المحامين على قانون مرافعاتنا ووعورة مسالكهِ وكثرة تكاليفهِ وتعسفاتهِ ذكر فيها رحلتهُ في الصيف الماضي الى اوربا ثم ذكر بالخير والثناء أهل التشريع في النمسا والمانيا وايطاليا وانهم هبوا بمرَّة الى اصلاح قوانين مرافعاتهم فاصلحوها بان اسقطوا منها واضافوا اليها واطرى ناظر حقانية ايطاليا على مشروعهِ الجليل في هذا الباب حتى وقع في نفسنا ان الطليان ما زالوا كاجدادهم الرومان مالكين قيادة التشريع وحكمتهُ وان أرضهم ما زالت مهبط وحي الشرائع كما كانت على عهد قياصرتهم

ومما جاء في اجمالهِ ان وزير حقانية ايطاليا ترك للقاضي حق الفصل في مسائل البطلان اي بطلان عمل الخصوم على جهة شكل الدعوى أو على جهة مواعيدها أو غير ذلك من وجوه البطلان ولم يتركها للقانون اجتناب ان يذهب بطلان الشكل كل وقت بالموضوع وفي هذا ضرر كبير .

قلت وقد راقتني مقالة حضرة المحامي لو لم يبدُ عليها ظاهر الاستهانة بمسائل البطلان أو ظاهر الثناء على الوزير الطلياني الذي أطلق يد القاضي فيها

ولا يخفى ان مسائل البطلان قديمة في كل شرع وقانون يجوز حصرها

والاقلال منها وانما لا يحل ولا يجوز ان تعتق القوانين منها ولا ان يستبد فيها القضاة من عنديّاتهم بلا نص قانوني يشرف عليهم وان من أقبح عيوب القوانين ان يوكل فيها كثيراً الى رأي القاضي فيما يرفع اليهِ من المسائل القضائية بل يجب تقييد نظرياتهِ بنص القانون واقبح من هذا ان يستحل المحامون التسامح مع اخوانهم في مسائل البطلان القانوني كما يفعل محامو باريس في رواية رصيفنا الفاضل لئلا يذبح الحق المتنازع فيهِ عَلَى شفرات مواضي البطلان

هذا شر عظيم اذ ليس القوم المتخاصمون بين يدي محكمة الهاي أو أية محكمة انسانية أخرى وانما هم بين يدي محكمة قانونية مرهوبة العدل لاذ الخصوم بعدلها بعد ان لم يبق للحلم ولا للانسانية منزع ولا مطمع . أوَ ليس القضاء حرباً بين المتخاصمين وللخصم ان يقاتل عدوهُ بكل سلاح وصلت يدهُ اليهِ شكلاً كان أوموضوعاً ؟ واني على رأي حضرة الرصيف في كل ما اوردهُ متعلقاً بقانون المرافعات . واعلم علمهُ انهُ ما سهلت الاحكام في امة ولا طابت ثمرات القضاء فيها الا اذا كان قانون مرافعاتها محكم الوضع موجز المعاملات مختصر المطالب على المتخاصمين . اذا شئت ان تعلم مكان هذا القانون من القضاء فخذهُ :

بدا لزيد ان يختصم عمراً في دين لهُ عليهِ فأول ما يبدر الى ذهنهِ اختصاص المحكمة التي يختلف وخصمهُ اليها وذاك من حق قانون المرافعات . فاذا اراد رفع الدعوى رجع بكل اوضاعها وأسلوبها ومسالكها القضائية ومواعيدها وطريقة اعلانها الى قانون المرافعات حتى اذا دخل

مجلس القضاء رفع طلباتهِ وأودع مستنداتهِ وصاغ مذكراتهِ على ما شرع لهُ قانون المرافعات من الطرق . وكان كلما صار في تصاريف دعواهُ أو تقلب في أطوارها استنجد قانون المرافعات واهتدى بهديهِ ليأمن العثار وهكذا شأن خصمهِ ثم هكذا شأن المحكمة التي رفع خصمهُ اليها فهي لا تدور في الدعوى الا كما ادارها قانون المرافعات . ذلك الى ان يدرك المدعي الحكم قاضياً لهُ بما شاء فمتى حصل في يدهِ القى بهِ وديعة الى قانون المرافعات واكلاً اليهِ اعلانهُ وتنفيذهُ ونزع حقهِ من غريمهِ الذي غصبهُ عليهِ

أعلمت بعد هذا البيان مكانة قانون المرافعات من سائر القوانين فهو كالمحرك الميكانيكي من سائر المتحركات التي لولاهُ لسكنت سكون الجوامد ولكانت مركبات الهواء أو مراكب الماء وغيرهما كالخشب المسندة التي لا عمل لها وان أشق قضاء هو قضاء وعرت سبل قانون مرافعاتهِ وطالت شقة اغراضهِ ولم يكن قضاء مصر ميمون الطالع في قانون مرافعاتهِ فهو صورة الا قليلاً منهُ من صور قانون المرافعات الفرنسوي على ما بين البلدين من اختلاف الطباع والعادات وعلى ما في القانون الفرنسوي من كثرة التحكم والتطلب . انظر مثلاً الى أبواب الحجوز وأبواب بيوع العقار والى ، والى ، وابك الوقت والدرهم والقاضي والمحامي . وربما اتفق للشارع المصري سنة ١٨٨٣ أن يمد يدهُ ولو بعض الشيء الى القوانين الاخرى وأما الى قانون المرافعات فلا

(جريدة الاخبار سنة ١٩١٠)

باب

ما تعلق بحرب الامم

واترلو الالمانية

(كتبت هذه المقالة عام ١٩١٣ أي قبل حرب الامم بعام اتم وقد صدق الظن وصح التكهن عن واترلو الالمانية ومصير الامبراطور غليوم)

واترلو (والتعريف لعامة القراء لا لخاصتهم) بلد من بلاد البلجيك له يوم عظيم في تاريخ هذا الدهر (هو ١٨ يونيو: حزيران: سنة ١٨١٥) غلب فيهِ سيد السيوف واله الحرب بلامنازع. نابليون الاول وما قهرهُ غير الله بالحلفاء الذين تألبوا عليهِ اعواماً متلاحقة. ومما يذكر من خبر ذلك اليوم العصيب ان أولهُ كان لنابليون وكان آخرهُ عليهِ لسببين متعارضين اولهما انهُ أي نابليون انتظر نجدة من جانب قومهِ فلم تصل اليهِ وثانيهما ان عدوهُ انتظر نجدة فاقبلت عليهِ مسرعة تنهب الارض نهباً اليهِ. وتحرير الخبر انهُ عند فجر اليوم نازل جيش نابليون جيش الجنرال ولنجتون الانكليزي وأعمل فيهِ السيف والنار حتى أخذهُ الروع وطار قلبهُ شعاعاً مع ما هو معهود في الانكليز من الصلابة وشدة المراس والثبات في مواقف القتال وحتى جمد جموداً وسكنت حركتهُ سكوناً فكان الفرنسيس في رواية الثقات يعلونهُ بالسيوف والمدى وهو مختبل مبهوت لا يملك دفاعاً ولا حراكاً. وبينا هو في ذلك المحز اذ طلع عليهِ الجنرال بلوخ الالماني

في جيش عزيز مستريح لم يوهن لهُ القتال جانباً ولا ثلم لهُ حداً . واخلف الجنرال غروشي الفرنسوي وعدهُ ولم يبرَّ بهِ اما لسوء القصد في حديث البعض واما لعذر في رواية آخرين . فظفر الانكليز والالمان ومن لف لفهم يوم ذاك بتلك البقية الباقية من جيش نابليون مما تركتهُ لهُ حروب العشرين سنة مع اوربا مجتمعة عليهِ . وهكذا خبا شهاب نصرهِ وعثر قائم جدهِ ونبا ماضي حسامهِ بعد ان عنت لهُ وجوه الملوك اياماً طوالاً وتزلزلت تحت وطأة حملاتهِ قوائم عروشهم وتناثرت تحت مضارب سيوفهِ ما عقدوهُ من تيجان رؤوسهم وتم الفوز للانكليز الذين ناصبوهُ العداء دهراً وبذلوا على حربهِ ما غلا من المهجات والدينار . فهم الذين استأجروا اوربا على مقاتلتهِ وهم الذين ناجزوهُ على صدر كل بحر وطاعنوهُ في بطن كل بر حتى كانت واقعة واترلو التي تم لهم فيها فتح الفتوح عليهِ . وقد أرادوا اليوم ان يعيدوا مع الالمان التاريخ على بدئهِ أو يردوهُ الى نفسهِ كتعبير المحدثين فيهدموا شامخات عزهم بتدمير اسطولهم وفل جيوشهم حتى يكون لهم معهم واترلو الثانية التي جعلناها عنوان هذه المقالة ونعتناها « بواترلو الالمانية » والسبب في هذا تعاظم الاسطول الالماني الذي اصبح في عيونهم اشد قذى من المانية الالزاس واللورين في عيون الفرنسيس فاخذوا يؤلبون الدول على الالمان

ومن آخر كيدهم لهم هذا التحالف الذي بدت مخايلهُ ومطالعهُ بين الفرنسيس والاسبان فانما اليد العليا فيهِ للانكليز لا للجامعة اللاتينية بين اولئك ولا لذمة الجوار الذي لهم في اوربا وافريقيا . كل هذه الجوامع كانت

قديمة فلم تمنعهم أن يقتتلوا اعواماً كثيرة ويتسافكوا الدماء انهاراً وبحاراً في القرن الدابر والذي قبلهُ وقد استعان الانكليز على حاجتهم بما قام بين بيت الملك عندهم وبين بيت الملك عند الاسبان في هذهِ الايام من المصاهرة والقربى وبما وعدوا الاسبان من الغنائم يوم الظفر فاربع بهذا الاتفاق الثلاثي أي صار أربعة وظل التحالف الثلاثي بحالهِ وما هو ثابت على السبك لانك لو سبكتهُ سبك خبير لما بقي في البودقة الا المانيا وبعض النمسا اذ لا قبل لايطاليا بالبقاء فيهِ عند وقوع القتال مخافة ان يصبح شبه جزيرتها وملكها الجديد في العدوة المقابلة من البحر أي طرابلس الغرب اغراضاً لمدافع الاساطيل الانكليزية والفرنسوية وأحلافها ولان بينها وبين دول الاتفاق الثلاثي عهوداً خفية لولاها لما وطأت قدمها الساحل الطرابلسي ثم لانها موعودة بشيء من ملك النمسا مما نزلهُ الطليان وذلك اصل العداوة بينهما والمنافرة كل يوم حتى ضاق ذرع الالمان بهِ فهو ما رتقوهُ حتى انفتق ولا وصلوهُ حتى انقطع وكذلك لا يؤمن جانب السلاف في النمسا متى زحفت جيوش دولة السلاف أي الروسية عليها . فكان من هذا ان دول الاتفاق الرباعي صرن أشد التحاماً وانضماماً وأكثر عدداً وعدداً وحولهن ممالك أخرى بلقانية ستسير تحت لوائهن مثل رومانيا ولها مطمع في شرق النمسا والسرب ولها مطمع في جنوبها فمتى تكون الحرب مع المانيا ومن والاها ؟؟ الله أعلم ! وانما قصارى ما نقول انها أصبحت ضرورة من الضرورات وستقع تبعتها على المانيا وعاقبتها عليها بلا ريب الا اذا أمدها الله بجيش

من عندهِ ومن يضمن لها هذا المددِ الالهي

مر على حرب السبعين ثلاث واربعون سنة واصحابنا الالمان يعيدون يوم سيدان كل عام ويتعالون ويختالون على الدول . ولو عيد الفرنسيس أعياد نصرهم على الامم عموماً وعلى امة الالمان خصوصاً لما ملكوا يوماً لمعايشهم وهذا عمود فاندوم الذي سبك من مدافع اعدائهم وثلثاها من مدافع الالمان اصدق راوٍ ومحدث ولا أذكر من مفاخر الفرنسيس على الالمان الا واحدة وفيها العبرة للالمان لو اعتبروا : كان نابليون يقاتل الروس والنمسويين معاً في يوم شديد وعندهُ خبر بما يكيد لهُ ملك الالمان (وكان يدعى يومئذ ملك بروسيا) من المكايد لما لاقى من حروب نابليون الذي فتح عاصمتهُ برلين مرتين فجاءه الملك في طلب الرضى والاستعتاب فاستبقاهُ ثلاثة أيام بطولها حول خيمتهِ لا يلقاهُ ثم اذن لهُ في الدخول حيث توعدهُ وانذرهُ وصرفهُ وكفى

(اهرام سنة ٩١٣)

وقع الحرب الحاضرة على خريطة اوربا

لا يريد المتحاربون من هذهِ الحرب التي مادت بها الارض بمن عليها ارضاء الحسام وحدهُ أو شفاء النفس من حقد تقادم في الصدور بل يريد كل فريق منهم تغيير خريطة اوربا وما هذا بالمركب السهل على مريدهِ : اذا ظفر الامبراطور غليوم اغتصب الدانمرك وهولاندا والبلجيك وسار على شمال فرنسا حتى برست والقى هناك عصا التسيار واقترح شروط الصلح على مرأى ومسمع من ابن خالهِ ملك الانكليز

وبينهما لو صحت احلامهُ مضيق المانش وكذلك لو ظفر حليفهُ الامبراطور فرنسوا جوزف لمحا صورة المملكة السربية والجبلية ولأوطأ سنابك خيلهِ رقبة سالونيك وما داربها من الاقاليم وربما اشترط وحليفهُ الالماني تعديل تخومهما الشرقية من جهة روسيا . اما اذا عقد النصر على أعلام الاتفاق الثلاثي أي على اعلام فرنسا وروسيا وانكلترا فقد بدلت خريطة اوربا كل مبدَّل فانطوت ممالك ونشرت ممالك : طويت الامبراطورية الالمانية بصورتها الحاضرة وهوى تاجها العظيم عن رأس الامبراطور غليوم وعاد مَلِك بروسيا ونزعت من يدهِ الالزاس واللورين وبولونيا الالمانية وما حازهُ جدهُ من الدانمرك وعدلت البلجيك حدودها من جانبهِ الى أشياء اخرى لا يسع القلم ضبطها ولا تعيينها مثل غرامة الحرب المليارية وكذا الحال مع النمسا اذ تؤخذ منها المجر وتستوي مملكة حرة وتنزع منها بولونيا النمسوية وتضم مع اختها الالمانية الى بولونيا الروسية وكذا البوسنه والهرسك. ويلحق معظمها بالسرب وتثب رومانيا على ترنسلفانيا وفيها زهاء ثلاثة ملايين من الرومان وتهبُّ ايطاليا الى جنوب النمسا فتأخذ منهُ ما اباحها الاتفاق الثلاثي اكلة باردة سائغة

تلك اجماليات ما ستورثهُ هذه الحرب من العواقب ومنها تدويخ كل المستعمرات الالمانية واستيلاء انكلترا وفرنسا واليابان عليها فمن تدبر تلك المطالب الجسام التي تردد في صدور المتحاربين علم ان الحرب الواقعة هي حرب الحياة والممات لا سيما ما خص منها فرنسا والمانيا والنمسا

لان الخاسرة منهن خاسرة معظم دنياها خلافاً لانكلترا وروسيا اللتين اذا نكبتا نكبتا في امانيهما وامالهما فقط حتى لو قصت المانيا والنمسا شيئاً من اطراف روسيا الغربية فقد بقيت أشياء وبقيت هي اضخم دولة على بسيط الارض ثم قصر كل فائز ان ينال قلامة ظفر من انكلترا وهي معتصمة بجزرها التي تتقطع دون الوصول اليها رقاب الطامعين فاذا تمهد هذا كلهُ علمنا ان الحرب طويلة الشقة ستذهب بالالوف بعد الالوف من المقاتلة ولا تزال على نارها الآكلة وحرها اللافح حتى يطلب المقهور الامان من قاهرهِ . وقد مضى اسبوعان على مباشرتها والجيوش تُصفُّ على الجانبين مليونًا على مليون والحلفاء يتناجدون ويتناصرون . فمن فيالق نمسوية الى جيش الالمان ومن فيالق انكليزية الى جيش الفرنسيس وقد استصرخ الامبراطور غليوم النمسويين فلبوهُ خفافاً سراعاً وكأنهُ نسي ما قالهُ بالامس وبسمارك من قبلهِ ان من طاقتهِ ان يقاتل فرنسا وروسيا مجتمعتين عليهِ فاذا هو اليوم وجيشهُ كلهُ عاجز عن رد حملات الجيش الفرنسوي وهو ينصب بالسيوف المصلتة عليهِ حتى قال روتر واعاد القول مراراً ان الالمان جبنوا عن لقاء الفرنسيس بالسلاح الابيض فكلما هبَّ هؤلاء بالسيوف عليهم اجفلوا عنهم ومنحوهم اكتافهم

وجاء وانا اكتب هذه المقالة ان الحرب جد جدُّها وطفقت الجيوش تتصادم وقامت سوق المنايا مشمرة عن ساقها والارواح تباع ولا تشرى وجيش فرنسا يقتحم حومات الوغى تحت اعلام آبائهِ

واجدادهِ التي طالما اركزوها على جبهات حصون اعدائهم واوردوها حياض المنايا تقطر السم والدم

(اهرام ٨ اغسطس : اب : سنة ١٩١٤)

حرب الامم

وقعت الحرب الكبرى والناس لا يتوقعونها لهذا العام لاسباب لا محل لبسطها في هذه العجالة وانما قدمها مصنع الارشيدوق فرديننند ولي عهد النمسا بما أحدث في عمهِ الامبراطور وفي امتهِ وفي امبراطور الالمان من الالم والسخط . تلك حرب لم يشهدها العالمون ولا روى لها التاريخ شبيهاً وربما اتفق ان تقتتل دولتان أو ثلاث أو تجتمع اربع منها على واحدة كما اجتمعت روسيا والمانيا والنمسا وانكلترا على فرنسا في عهد نابوليون وانما لم يجاوز جيش الحلفاء وجيش نابليون معاً مليوناً من النفوس . وما خطر على قلب بشر ان تقع حرب وفي ميدانها عشرون مليوناً من المقاتلة يتجازرون ويتفانون

لقد صدق ظني في الاتفاق الثلاثي وفي التحالف الثلاثي بما كنت قد كتبتهُ في المقطم وفي غيرهِ من الصحف السيارة فثبت الاول على كيانهِ وتزلزل الثاني على نفسهِ وانشقت ايطاليا عنهُ وفي قلبها حنين للاتفاق الثلاثي وربما قاتلت معهُ آخر اليوم ان دعتها الدعاوي ووجدت الغنم من اسلاب النمسا منال يدها وكان مخلصها من ذلك التحالف ان العهدة التي وضعت بين دولهِ هي عهدة دفاعية لا هجومية فلما حملت

النمسا على السرب وشهرت المانيا الحرب على روسيا وفرنسا اتسع لايطاليا ان تمرق من الميثاق وتبرأ منهُ . ومهدت لها دول الاتفاق الثلاثي هـذا المروق بان صبرن على المانيا والنمسا حتى سبقتاهن الى الحرب وهذا هو السبب في تثاقل دول الاتفاق الثلاثي بادىء بدءٍ عن الحرب. على ان الاولى بايطاليا في كل حال ان تولي ظهرها تينك الدولتين كيف كان ميثاقها معهما وتقبل على فرنسا وحلفائها وفرنسا هي التي أنشأت بدم ابطالهـا الوحدة الايطالية وقاتلت النمسويين دونها ستين عاماً على يد نابليون الاول ونابليون الثالث حتى اخرجتهم من ايطاليـا ووهبتها حريتهـا واستقلالها عدا ان مصاحبتها لدول الاتفاق الثلاثي انالتها طرابلس وما اليها وكانت طرابلس الغرب مورد الرزق ومدرَّ الخير لجدتها الدولة الرومانية وستوليها مصاحبتهن أيضاً نصيباً آخر في التيرول النمسوي حتى تريسته . اما النصر فلمن يكون من فريقي المتحاربين . الله أعلم بهِ وقصر علم الناس عن ادراكهِ . وكل ما جاز أن يقال في هذا ان الحرب قائمة لا تنام حتى يقهر الضد ضدهُ لا يقبل المتحاربون فيها خصوصاً دول الاتفاق الثلاثي وسيطاً ولا شفيعاً ولو ظلت عشراً من السنين وعندي ان الذي صرع خصمهُ بالامس في ميدان السياسة سيصرعهُ غداً في ميدان القتال وكفى بذلك فألاً وتمنياً . ثم لا ادري كيف يتيسر للالمان وللنمسويين جلب المؤن والرزق من الآفاق وقد سدت الدنيا في وجوههم وحصروا في وسط اوربا وحشروا بين اساطيل الاتفاق الثلاثي وجيوشهِ . تختطف الاساطيل سفنهم أيان لاحت وتسد الجيوش

كل منفذ اليهم حتى صاروا من الساعة تحت احكام الحصر بكل معناهُ وكلما طالت الحرب عهداً زادوا عناء وشدة فقد قيل ان المؤونة عندهم هي كفاء ستة اشهر فقط وهم مئة وعشرة ملايين أو اكثر ولذلك حق للدكتور ويلسون رئيس جمهورية الولايات المتحدة ان يعجل السعي الى الصلح الا انهُ سعي دون نجاحهِ عقبات لا تذلل لان لكل من المتحاربين مقاصد عظيمة في صدرهِ مطوية منذ زمن طويل حتى تهيأ لها الآن منفجر فانفجرت ولن يرجع طلابها عنها الا بادراكها وقهر عدوهم بتاتاً حتى يأمنوا وثوبهُ وشره دهراً بعيداً

(مقطم ١٢ اغسطس : اب : سنة ١٩١٤)

مكيدة كبرى

جرأة مني أن أقول ما أنا قائل والارض خاشعة هذه الساعة للنسر الالماني الذي داربجندهِ حول باريس . طار اليها وهو غافل عما اعدَّ لهُ جيش فرنسا وحلفاؤها من سوء المصير . ألا فليعلم منذ اليوم انهُ سيرتد عن باريس كما ارتد جيش نابليون الاول عن موسكو على فروق كثيرة بينهما فقد قاد نابليون جيشهُ الى موسكو كما لو قادهُ اله الحرب نفسه وما دار في خلدهِ أن الامبراطور اسكندر امبراطور الروس يخرب كل عامر أمامهُ ويحرق عاصمة ملكهِ بيدهِ لا يبقي على شيء فيها من ضرورات العيش والحياة لاجل ان يهلك عدوهُ بالمجاعة لا بالسلاح . ببرد الشتاء لا بحر القتال حتى اذا وجد نابليون ان المقام عسير والعيش محال لوى وجه

جيشهِ مرتداً فاغتالهُ غول الشتاء في فيافي روسيا وفلواتها واطبقت عليهِ السماء بثلجها وزمهريرها وصدمتهُ الارض بما فيها من البلاء من جوع الى عري الى ذئب وفهد الى داء ووباء فما وصل فرنسا الا وفي يده بقية قليلة من ذلك الجيش الخضم ومع ذلك لم يُرمَ نابليون بعيب ولا خطأ في سوق جيشهِ ولا في تدبير خططهِ واحكام كرهِ وفرهِ وانما خانهُ القدر فلم يحسب حساباً لحريق موسكو وما تقدمها وما تأخرها من المدائن اعجازاً لهُ عن منال الرزق والمقام فوق تلك الارض التي أصبحت ناراً تحت اقدام جنودهِ خلافاً للجيش الالماني الذي ساقهُ اليوم الامبراطور غيليوم على باريس فقد ركب به اخطر الاخطار ولا ادري وان لم اكن من قادة الحرب كيف جاز للامبراطور غليوم في قانون الحرب أن يجرَّ هذا الجيش ومن خلفهِ ومن أمامهِ وعَلَى جنباتهِ حصون فرنسا قائمة كالجبال الرواسي بل كيف اقدم على غزو باريس وجيش فرنسا من ورائه ينهب الارض نهباً في بلاد الالمان نفسها على قدم شديدة وعزم ماضٍ وكيف لم يخش على مؤخرة جيشهِ ولا يزال القتال واقعاً على حدود البلجيك وكيف لم يفطن لامرهِ والفرنسيس يمهدون لهُ الطريق ويغرونهُ بالتقدم فمنهم من يدور حولهُ ومنهم من ينسل الى شمالهِ أو جنوبهِ ويسامحهُ في المرور وكيف لم يقدر خطواتهِ قبل استقبال حصون باريس وهو يعلم ان في أعلاها وتحت ارباضها مكامن للموت والردى وكيف جهل ان فيها وما اليها نحو مليون من الجند تتوقع قدومهُ السعيد وتتربص به ريب المنون . ثم لا أظنه زاحفاً على باريس باكثر

من مليون من الجند وان غلوت فقل بمليون ونصف وهو فرض بعيد. هذا قدر لا يكفي في مثل هذا المهم الذي أخذهُ على كاهلهِ وجنى على جيشهِ وأمتهِ وعلى الانسانية جمعاء بهِ وموعدنا هذا الشهر والذي يليه حيث يحصد الامبراطور غليوم شرّ ما زرع ويتناول سوء ما غرس وحيث يقول العالم للجنرال جوفر : الرأي قبل شجاعة الشجعان

(اهرام ٥ سبتمبر : ايلول : سنة ١٩١٤)

قبل باريس

يزحف الالمان على باريس من ثلاث جهات كما دلتنا التلغرافات السائرة مطبقة على الخريطة الجغرافية ولا بد ان تكون فرقهم الثلاث قد ضربت بينها موعداً للقاء في جوار باريس وغالب الظن انهُ عند موعد اللقاء الذي هو مجتمع اتصالهم يحمل الجيش الباريسي عليهم قادماً من العاصمة ثم تحمل عليهم الفيالق الفرنسوية الاخرى طالعة من حواليهم أي من ورائهم وعلى جانبيهم والظاهر من الاخبار التلغرافية ان هذهِ الفيالق لا تزال تقاتل الالمان في طريقهم الى باريس بين وقتٍ وآخر ولكن لا الى حد ان تعوقهم عن السير بل تريد اجهادهم وادخال الاضطراب على صفوفهم قبل الواقعة الباريسية الكبرى التي سيدعوها تاريخ الحروب ام الوقائع وسيدتها بلا نزاع اذ يلتحم فيها نحو ثلاثة ملايين من الجند في ميدان واحد ويبذل فيها المتلاحمون نفوسهم بذل الكريم المتلاف لمالهِ ثم على هذهِ الواقعة يتعلق مصير الامبراطورية

الالمانية فاما انثلال لعرشها وهو المنتظر واما تأييدهُ وهو الرأي الضعيف وزبدة القول ان الواقعة ستقع قبل باريس مضيعة على أصحابنا الالمان اجتلاء محاسنها ومفوتة اياهم حظ أسلافهم سنة ١٨٧٠

هذا رأيي وربما زل عن طريق الصواب . على ان الساعة قربت ولم يبق للتكهن مجال الا قيد أصبع

(اهرام ٦ سبتمبر : ايلول : سنة ١٩١٤)

الحرب القائمة واطوارها

وقفت مساء أمس في شارع من شوارع العاصمة أريد ان استطلع رأي كل من القاهُ في تلك العشية من الاخوان والاصدقاء في الحرب وعواقبها فما وجدت أحداً على رأي احد ولا اجتمع لي معهم رأيان متشابهان وانما بدا لي من حديث غالبيتهم ان فتوح الالمان الجديدة في البلجيك مالت بالجمهور الى القول بان امة الالمان امة لا تقهر ولا تغلب على امرها وهكذا الحال في هذهِ الحرب وأطوارها . وقعة ترفع دولة ووقعة تحط اخرى عند جمهورنا أو تلغراف يعز امة وتلغراف يذل أخرى في مجامعنا واعراض الدول معروضة على شفرات الالسن

نحن لا ننكر على الالمان انهم قاتلوا واستبسلوا في القتال الا انهم لم يبلغوا شأن الفرنسيس ولا ساووهم فيهِ ومتى انجلى غبار الحرب وتقشعت سحائب دخانها ثبت للعالمين ان جيش فرنسا قاتل تحت لواء

المرشال جوفر ما لم يقاتلهُ تحت لواء نابليون ومن تقدمهُ حتى فرنسوا الاول وان هذا الجيش لم يزل هو هو تحت ظلال السيوف ما دامت أرض فرنسا التي تنبتهُ هي هي فاذا وقف الالماني وغيرهُ من جنود اوربا للمنية لا يفرُّ منها وثب الفرنسوي عليها أو طار اليها . حقيقة اقرَّ بها للفرنسيس كل ذي انصاف وذمة صادقة ممن سامت نفوسهم وقلوبهم من الغرض الا أن الحرب وقعت فجأة والفرنسيس وحلفاؤهم على غير اهبة ولا توقع لها لان الامبراطور غليوم عزم بتاتاً عليها ساعة بلغهُ خبر مقتل صديقهِ وحليفهِ الارشيدوق فرديننذ ولي عهد النمسا وبين هذا والحرب نحو ثلاثين يوماً او اكثر أمضاها الامبراطور غليوم وحليفهُ الشيخ في الاستعداد للقتال الفجائي وما ذاك بالامر اليسير ودول الاتفاق الثلاثي غافلة عما يصنعهُ الحليفان يومئذ ومعما جدَّت بهِ فرنسا وحليفتاها من التعبئة لا يزال فضل السبق ظاهراً على الجيش الالماني وكان المذهب الصحيح بين ذوي السياسات الدولية أن الحرب لا تقع قبل سنة ١٩٢٠ أو نحوها وان الذي يبدأ بها هو الاتفاق الثلاثي لا التحالف الثلاثي وما ذاك عفة من هذا عن قتل النفوس ولا طمعاً من ذاك بالفتوح بل لان الدنيا ضاقت صدراً بصلف المانيا واعتدادها واعدادها للحرب براً وبحراً بقيادة امبراطور رزق كل شيء الا الحزم ومنح كل شيء الا الفطنة السياسية فكان كلما عبأ جيشاً للبر أو بنى اسطولاً للبحر أضاع بسوء تدبيرهِ مودة دولة أو اغضب امة حتى لم يبق لهُ من صديق في بسيط الارض الا النمسا وهي مكرهة على محالفتهِ اكراهاً لاتقاء شر من جاورها

من الدول الطماحة اليها الطماعة بها ولا ينكر امرؤ ما صنعهُ الامبراطور غليوم من الخير لامتهِ فهو الذي نظم ذلك الجيش العظيم الذي ملأت كتائبهُ اليوم ما بين شرق اوربا الى مغربها وصنع ذلك الاسطول العزيز الذي حل من اساطيل الدول المحل الثاني وما ترك وسيلة لانجاح التجارات والصناعات الالمانية الا فعلها حتى زحمت كل تجارات الدول وصناعاتها تحملها الى العالم اساطيل من سفن التجارة ضاقت عنها البحار. اذاً كل ما تراه اليوم من مراقي الالمان ومعاليهم هو من فضل يديهِ ولم يتلقَّ من جدهِ وسميهِ غليوم الاول الا الامبراطورية مجردة من العمران وما تلقى عن والدهِ شيئاً لانهُ لم يدم على العرش الا اشهراً معدودة. على ان كل ما بناهُ وشادهُ قد هدمهُ بفعلة واحدة هي هذهِ الحرب التي قضت على امبراطوريتهِ بالزوال والمحاق فهو الباني الهادم والمعمر المخرب كما سيصفهُ التاريخ وليس بنافع لهُ كل ما يبذلهُ من المهجات في سبيل مطامعهِ وربما أورثهُ هذا الجهاد شرفاً واحداً هو ان سيوفاً كثيرة سلَّت عليهِ حتى وقع تحت مضاربها وهلك وعذرهُ واضح وان مثلهُ مثل أسد خرج من أكمتهِ للناس فصار يبطش بمن صادفهُ في طريقهِ حتى تألبوا عليهِ فقتلوهُ وخلصوا من أذاهُ ولكنهُ مات ميتة كريمة ولا اخال هذا الجزاء وحدهُ يغني الامبراطور غليوم عن ضياع تلك الامبراطورية التي لم تر اوربا اعظم منها الا امبراطورية الرومان بالامس وامبراطورية الانكليز اليوم

ومما يهم الناس من أمر الحرب هو أن يعلموا عدد الجيوش المتقاتلة أي عدد جيش كل دولة من الدول المتحاربة والمتبادر للذهن عن طريق

التقدير لا عن طريق الجزم والاحصاء ان المانيا أنزلت الى ميدان القتال اربعة ملايين ونصف مليون والنمسا نصف هذا أو اكثر قليلاً وفرنسا وروسيا معاً ستة ملايين والزيادة مطردة كل يوم وانكلترا ثلثمائة الف ومن ورائها تحت الحشد والتعبئة تسعمائة الف والسرب والجبل الاسود ثلثمائة الف أو تزيد ثم اذا ناصبت البورتغال المانيا والنمسا الحرب عبأت لها مائة وخمسين الفاً

ثم كيفما تقلبت اطوار الحرب في هذهِ الايام واختلفت اخبارها وتجاذب كل فريق من المتحاربين اعنة النصر فالنصر باق للحلفاء وقد جاز منذ اليوم للمرشال جوفر أن يقول للامبراطور غليوم من فوق الرين لقد ادركت النصر على جندك

في عسكر من حديد لو قذفت بهِ صرف الزمان لما دارت دوائرهُ

(الاهرام في ١٨ اكتوبر : تشرين الاول : سنة ١٩١٤)

عقبى الحرب على المانيا

لا ادري كيف تؤبن الامبراطورية الالمانية يوم يعمل فيها الدهر عوامله ويهدم منها ذلك الجبل الاشم الا ان يقال فيها انها قضت في ريق شبابها وعنفوان امرها لا تجاوز الاربعة والاربعين ربيعاً كما يقول المؤبنون . وما هدمت وحدها وانما هدمت معها أو قبلها مملكتها الاستعمارية التي تبدأ من غرب افريقيا وتنتهي في اقصى شرق آسيا . وهي ايضاً من صنائع الامبراطور غليوم على دولتهِ . خلقها بقوة

الحسام والسياسة معاً وانفق على بنائها مائة مليون دينار فكان حظها حظ امها الامبراطورية أو سبقتها الى الهلاك فانت كيفما التفت في الدنيا الآن وجدت الحلفاء ينزعون العلم الالماني ويدوخون ما تحتهُ من البلاد . فان جاورت الانكليز اخذوها وان جاورت الفرنسويين احتووا عليها وملكوها . وكأن الحلفاء ارادوا الافراط في ايلام الامبراطور فقتلوا أولاد امبراطوريتهِ على مرآها وفي حياتها فهم كمن يقتل الولد في حضن امهِ . وربما حازت البورتغال شيئاً من هذه المستعمرات جزاء لها على اشتراكها في الحرب اذا اقرت على الاشتراك فيها وهو المنتظر ثم شتان بين ما كان يحلم بهِ الامبراطور غيليوم من اكتساح المستعمرات الفرنسوية لا سيما الافريقية الشمالية منها وبين ما رآهُ اليوم من فتح مستعمراتهِ عليهِ وانتزاعها منهُ

واعجب ما ورد من خبر مطامعهِ انهُ كان يريد امتلاك ساحل المانش الفرنسوي حتى الاتلنتيك ليشرف بهِ على ذلك الاوقيانس العظيم ويريد من جهة اخرى أن ينحدر من طرف الالزاس الى البحر المتوسط ليملك بعض ساحلهِ من طولون الى نيس التي وعد الطليان بردها اليهم وهو مخلف وعدهُ لو اسعفهُ المقدور فهو يريد على الجملة أن يكون امبراطور البلطيك وبحر الشمال والاتلنتيك والبحر المتوسط فلم ينل شيئاً مما تمنى ولا بقي في امكانهِ أن يحفظ ما في يدهِ من ذلك الملك العظيم الذي أشفى بهِ على الانفراط وما كان اول طامع عثرت بهِ آمالهُ وطارت عن اغراضهِ احلامهُ . هوي التشبه بنابليون ولو حارب تحت

هذا التشبه اوربا كلها مجتمعة عليهِ فكان له آخر حياة نابليون وما كان نهُ سائرها من الفتح والنصر والعظائم مما لم يبقَ معهُ لتاريخ الامم متسع وربما تشابه حظه وحظ نابليون في السقوط لا في القيام كما لو فتح الحلفاء برلين في هذا القرن كما فتح الحلفاء باريس في اوائل القرن الماضي ونفوهُ الى جزيرة القديسة هيلانه كما نفى الحلفاء نابليون اليها فهناك يتم له شيء من حظ نابليون العاثر وليس لهُ شيء من حظهِ القائم فاين ذلك مما كان يردده هو ووزير دولته بسمارك قائلين نحن الالمان لا نخاف الا الله وان ضم غرب اوربا الينا لاسهل علينا من رد الالزاس واللورين الى فرنسا فاذا فرنسا تطلب لنفسها اليوم كل ما حددهُ الرين من اسفل الالزاس الى ما وراء اكس لاشابيل عاصمتها القديمة في دولة الامبراطور شارلمان ولعلها تتجاوز للبلجيك عن شيء في جوارها تعويضاً وجبراً لكسرها وانما أبت ان تجعل الا الرين كلهُ حتى تخوم هولندا حدها الاصلي لتأمن على الدهر غدر تلك الامة الجافية . وأشد ما سيؤلم الالمان بعد ارتكاس دولتهم هو انها ستذهب غير مأسوف عليها ولا مذكورة بحسنة من الحسنات خلافاً لفرنسا ايام نكبة سنة السبعين فقد بكتها الانسانية ولبست السواد عليها . وحسبها ما فاض من دموع الامم التي ساعدت على تحريرها مثل التي على جانبي بحر الادرياتيك (يريد الكاتب بهذهِ الامم المحررة اليونان والطليان) أو مثل التي على غرب الاتلنتيك (يريد أيضاً اهل الولايات المتحدة الامركانية) وكذلك الامم التي احسنت اليها حق احسانها مما لا يتناولهُ عدٌّ ولا احصاء . قلت وان ما جناهُ الالمان على

نفوسهم بما ارتكبوهُ من المخازي والبربريات لاعظم مما جناهُ اعداؤهم عليهم لان الدنيا انقبضت عنهم ونفرت منهم

ومما يحار فيهِ العاقل من امر تلك الامة الالمانية فيما ركبتهُ من الفظائع في هذهِ الحرب انها امة علم وحضارة وفلسفة واختراعات وابتداعات صناعية ومن ابنائها كوخ وارليخ وغيرهما من كبار فضلائها ثم تسفُّ الى مثل تلك السفاسف في الحرب كأن اشعة العلم وهي أشد نفاذاً ومضاء من أشعة رنختن لم تخترق طباع قومها ولا وصلت الى نفوسهم مع انها وصلت الى اكباد السماء واخترقتها . وقد تمت لهم في الاربعة والاربعين عاماً التي سلخوها آيات بينات من الحضارة والتجارة والصناعة والعلميات وكان لهم في التشريع فضل ظاهر باهر فاذا تأملت قليلاً وجدت هذا العمران بضروبهِ ذاهباً كما تذهب الايام لانهُ متى تفرقت امة الالمان فرقاً في حكوماتها وانحل الاتحاد الالماني الامبراطوري انحل معهُ عمرانها الاجتماعي وهكذا تذهب الدول واقتل ما يكون لها اطماعها

(اهرام ١ نوفمبر : تشرين الثاني : سنة ١٩١٤)

عزلة لبنان أو حيادهُ في الحرب الحاضرة

أيحسب لبنان على عزلة وحياد في الحرب الحاضرة أم يحسب من بلاد الدولة العثمانية فيحارب في صفوف جندها ويمنع سواحلهُ في وجه عدوها : تلك مسألة ذات دقة ونظر بعيد في القانون الدولي ومما لانزاع

فيهِ والامر ظاهران لبنان تحت العلم العثماني وشرائع الدولة على جهة المدنيات والتجاريات والجنائيات شرائعهُ وحاكمهُ يحمل الالقاب والاثواب الرسمية العثمانية ويصدر في اوامرهِ ونواهيهِ عن مشيئة السلطان ويعطل دواوين حكومتهِ يوم الجمعة كما يعطلها يوم الاحد الا ان كل هذا لا يكفي في اعتبار لبنان محاربًا الساعة لفرنسا وروسيا وانكلترا . ولو اقام فيهِ قناصل لهذهِ الدول لجاز (ولا اجزم بالامر) ان يؤمروا من دولهم بالبقاء فيهِ عند قيام الحرب بينهن وبين الدولة العثمانية حسبان ان لبنان دولي لا عثماني صرف وبيان هذا ان نظامهُ الاساسي وضع على يد الدول الكبرى الست بعد فتنة السنة الستين ولم يحلُ العسكر الفرنسوي عنهُ وعن ساحل سورية الا بعد تشريع هذا النظام وتمكينهِ . وكان في جملة ما ورد فيهِ ان واليهُ ينصب من قبل الدول العظمى وفيها الدولة العثمانية . فكيف يسوغ لحاكم لبنان بعد هذهِ البيانات ان يقف في صف الولاة العثمانيين ويقاتل الدول الثلاث وهو مولًّى على لبنان من جانبهن على الشيوع وولايتهُ في ضمانهن واستقلالهُ الاداري مكفول منهن والقيم اليوم عَلَى تنظيم الجند اللبناني منهن . ان في الامر اشكالاً على الحاكم لا ينكر وانما قضى العدل المستفاد من نظام لبنان ومن القانون الدولي العام ان يحتفظ بالحياد والعزلة والذي أراهُ أن الحلفاء محاربي الدولة مضطرون أيضاً ان يراعوا حياد لبنان ولو على نفوسهم لانهم غير منفردين في وضع نظامهِ بل لايطاليا والنمسا وبروسيا يد وشركة فيهِ الا اذا أراد احد الحلفاء ان يحدث حدثاً في تلك الارجاء بقوة ما بينهُ وبين حلفائهِ

من العهود والمواثيق فقد خرجت مسألتنا عن صورتها القانونية ولم تبقَ في يد القوانين والكتب بل صارت في يد السيوف والبنادق والمصالح الدولية

(اهرام ١١ نوفمبر : تشرين الثاني : سنة ١٩١٤)

حرب الجذب والدفع

اذا نظرت الى الحرب الدائرة في اوربا وجدت الحلفاء فيها (روسيا وفرنسا وانكلترا) جروا في وقائعهم على خطة الجذب والدفع فهم يستدرجون جيوش المانيا والنمسا ويطمعونها بهم حتى اذا تبطنت ارضهم متباعدة عن ارضها انقلبوا عليها مهاجمين غير مدافعين : على هذهِ الخطة تمشى الجنرال جوفريوم زحف الالمان على باريس فما بلغوا جوارها حتى ألهبهم ناراً وحشا جلودهم قنابل ورصاصاً وهو لا يزال معهم على نهر الاين في شأنهِ الاول بين جذب ودفع وربما استمر على ذلك الى الربيع القابل يدفعهم عن ارضهِ شيئاً فشيئاً كما هو فاعل اليوم وينغص عليهم التقدم في جهة باريس غرباً أو في جهة كاله شمالاً أو في جهة فردين ونانسي شرقاً : لهم بعد اليوم ان يتأخروا ما شاؤوا وانما ليس لهم ان يتقدموا قيد شبر واحد

* * *

وقد جرى الغراندوق نقولا قائد الروس الاكبر مع الالمان على الطريقة عينها حيث استجرهم اليهِ واطمعهم بهِ حتى اذا دنوا من

فرسوفيا صدمهم تلك الصدمات الكبرى ولم يفعل مع النمسويين فعلهُ مع الالمان بل حمل عليهم من بدء حتى ينجد السربيين ويدفع عنهم الخطر وقد ظفر بامنيتهِ . وكأن اصحابنا الالمان ثقل عليهم عار الفرار من وجههِ لا يلوون على شيء حتى تركوا جرحاهم وسلاحهم واثقالهم بين يديهِ . فاجمعوا رأيهم مرة ثانية على استئناف الكرة مستنجدين فيالق من مهازيمِ النمسويين فاذا اقدموا على الهجوم انثنى لهم اولاً وطاوعهم ثم حمل عليهم واعمل سيفهُ بهم والخدعة في الحروب قديمة ومنها : الحرب خدعة : ولو كان الغرض من هذهِ الحرب القائمة الاذلال والتفوق والفخر العسكري ليس غير لما صبر الحلفاء حتى الآن عن اصلاء الوقعة الفاصلة فاما لهم واما عليهم ولكنهم يرمون بمقاصدهم الى ابعد من هذهِ المفاخرة العسكرية التي كانت تدور عليها حروب القدماء . يرمون الى ثل عرشي المانيا والنمسا وادخال التغيير العظيم على خريطة اوربا ذاهباً بعروش اخرى مع ذينك العرشين وعمل مثل هذا كبير يوجب على مريديهِ الصبر والمطاولة وتوخي خطة الجذب والدفع حتى يهن عزم العدو وتكثر قتلاهُ لانهُ هو المهاجم المغامر الذي يجد حياتهُ في الاسراع ومماتهُ في الابطاء فهو على غير شأن الحلفاء . ومن شك في هذا الخاطر فلينظر الى جنوب فرنسا والى قلبها وغربها يجدها كلها معسكرات حشدت فيها مئات الالوف من الجند وكذلك في روسيا وانكلترا التي وعدت حليفتيها بمليوني جندي واكثر في الربيع القادم وقيل والخبر صحيح ان فرنسا اعدت من جيشها العامل والاحتياطي نحو مليون

ونصف أو مليونين من الجند لم يقتحم حتى الساعة حومة الوغى ولا مستهُ نار القتال فهو واقف تحت السلاح ينتظر الامر بالزحف ومثلهُ في روسيا وانكلترا وهذهِ الجيوش معدة لتزحف من جهة الرين والفستول آخر هذا الشتاء وكلها صحيحة سليمة ملؤها الحمية والنخوة الوطنية . والرأي الاظهر هو أن الجيوش التي تقاتل اليوم تقف مرابطة على حدود بلادها اكتفاء بما فعلت وما نالها من الجهد وتتولى الجيوش الجديدة مهاجمة الالمان في الشرق والغرب على كون الالمان ساقوا الى ميداني القتال كل ما في ايديهم من القوة لانهم ارادوا العجلة خوفاً مما يعدُّ لهم اعداؤهم وكانوا أي الالمان على استعداد وافر ولم يكن عداتهم على شيء منهُ وذلك لانهم والنمسويين ارادوا الحرب فتأهبوا لها حتى اذا اتموا اهبتها فاجأوا اعداءهم بها . وجملة القول ان التأني الحاصل من جانب الحلفاء فيهِ ضمان الظفر لهم ولو زاد هذا التأني الامبراطور غيليوم كبراً وخيلاء ومحاكاة لنابليون حتى أدى بهِ الغرور الى تحصين واترلو التي قاتل بها نابليون الحلفاء اعداءهُ آخر المرات وتمت لهم الغلبة عليهِ فكأن الامبراطور غليوم يريد من معركة واترلو القابلة اما نصراً على الحلفاء وقد فاق نابليون واما انهزاماً وقد ساواهُ . على ان هناك فرقاً كبيراً يجب على الامبراطور غليوم ان يتنبه لهُ ولو كان فيهِ مضيعة لفخرهِ وهو ان نابليون كان يقاتل الحلفاء كلهم أي اوربا معاً ولا حليف معهُ وأما هو فيقاتل الحلفاء بمثلهم حلفاء اذ فريقهُ المانيا والنمسا والدولة العثمانية وفريق اعدائهِ

فرنسا وروسيا وانكلترا فكيف يتفق له الشبه بنابليون في يوم واترلو. انهُ لعلى وهم وخطأ

(اهرام ٢١ نوفمبر : تشرين الثاني : سنة ١٩١٤)

الحلفاء ادهى وامكر من الالمان

الحلفاء أدهى من اصحابنا الالمان في السياسة وفي خطط القتال معاً. مثال دهائهم السياسي انهم اثبتوا على الالمان جريمة الحرب الحاضرة والزموا تبعتها اعناقهم لدى العالم ولدى التاريخ معاً على كون كل من الحلفاء يريد الحرب ويريد منها نقض الامبراطورية الالمانية من عاليها الى سافلها لما رأى فيها من التطلع الى الشر والفتوح ولما أصابها من النهم والتكالب . مثال دهاء الحلفاء الحربي مع الالمان انهم اباحوهم من البدء جوانبهم وتصاغروا في عيونهم حتى بعثوهم على مهاجمتهم ومكارّتهم وكان في ذلك تلفهم

انظروا الى الحلفاء كيف نصبوا الفخاخ لهم في الشرق والغرب وكيف نشب هؤلاء فيها وساؤوا مصيراً مثلاً اذا اراد الروس اجتذاب الالمان الى ميدان الشرق شدوا الحملة على تخومهم واروا من نفوسهم العزم على تخطي تلك الحدود الى ارضهم والى عاصمتهم فاضطرب امر الالمان وساقوا الفيالق تلو الفيالق من ميدان الغرب واصلوا الروس النار الحامية فقاتلهم الروس جد القتال حتى اذا اجهدوهم ونالوا منهم مكروا بهم وتراجعوا من امامهم فاندفع هؤلاء في طلبهم الى ارضهم وبينما يحسب الالمان

نفوسهم ظافرين في مقاتلة الروس شرقاً اذا بالفرنسويين والانكليز قد حملوا في ميدان الغرب عليهم وانثنوا فيهم واخافوهم على صفوفهم وفتحوا عليهم ما كانوا قد ملكوهُ بالامس من المواقف فيضطر الالمان الواقفون في ميدان الشرق الى نجدة اخوانهم في ميدان الغرب فيضعف مددهم هنالك ومتى وجدهم الروس على هذا القلق والفَرقَ حملوا عليهم واغمدوا سيوفهم فيهم وردوهم الى وراء حدودهم . هذا هو الدور الثاني الذي عبث بهِ الحلفاء في عقول الالمان وتلاعبوا بهم على هذه الطريقة . ألا ترى الروس اليوم مرتدين عن الالمان والالمان يقتفونهم في طريق فرسوفيا ثم تجد من جهة اخرى الفرنسويين والانكليز منصبين كالسيل على الالمان في البلجيك يدفعونهم عن مواقفهم فيها ويقذفونهم منها فيلجأ الالمان الى انتقاص عساكرهم في ميدان الشرق والاخذ منها الى الغرب حتى اذا فعلوا ارتدَّ الروس عليهم وَبطشوا بهم وهكذا لا يزال شأن الالمان مع الحلفاء حتى يوهن الحلفاء جوانبهم وينبوا سيوفهم عن الضراب ويقهروهم ابد الايام

على ان كل هذه العوامل وهذا البلاء والجهد لم تكن لتصرف الامبراطور غليوم عن اعداد ميدان واترلو للوقعة الفاصلة بينهُ وبين الحلفاء ولا تفتأ صحف اوربا تنبئنا بما يصنعهُ القواد الالمان من تمنيع ميدان واترلو قياماً بامر امبراطورهم ولولا قليل لقلت لولا واترلو وما لها في تاريخ الحروب من الشأن والرفعة لما اقدم الامبراطور غليوم على فتح البلجيك لاجل ان يقف في واترلو وقفة نابليون ظافراً كان او مظفوراً بهِ . ولو

كان لرأيي مستمع عند اركان حرب الحلفاء لقلت، لهم كفوا عن مقاتلة الامبراطور غليوم في ميدان نابليون واحرموه هذه اللذاذة التي اكتسح من اجلها مملكة البلجيك الزاهرة واخنى على مدائنها ومحا آثار مدنياتها

وما كان الحلفاء بمضطرين ان ينازلوه في واترلو اذا دفعوه عن اعالي البلجيك وردوه عن انفرس وبروكسل بل كفاهم ان يحملوا على مؤخرة جيشهِ في جهة لياج ونامور ويقطعوا خط الرجعة عليهِ فيكرهوه على اخلاء واترلو وما يليها ويضيعوا عليهِ تلك الاحلام النابليونية المستطابة عنده ويذهبوا سدى ما أنفق من المال على خندقة الخنادق واقامة الحصون والمعاقل في واترلو ويتركوا نابليون مرتاحاً في مضجعهِ من هوس ذلك الامبراطور الذي لم يرد من هذه الحرب الا اكتساب تلك الشهرة الباطلة التي اشتراها بملكهِ العظيم الزائل

(اهرام ١٣ ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩١٤)

الاستانة والفتح التركي ومصيرهما

الدنيا بجملتها ملتفتة اليوم الى مضيق الدردنيل والى مسير الاسطولين الحليفين فيهِ ثم الى مصير الاستانة من بعد هذا. أتثبت على القتال وتصبر عليهِ ام تؤخذ غلباً وقهراً ام تطلب السلم وتلقي سلاحها الى الحلفاء؟

فتح الترك الاستانة على يد السلطان محمد الثاني الملقب بالفاتح سنة ١٤٥٣ وعليها الامبراطور قسطنطين الثاني عشر آخر امبراطوريها

فاذا اذن الله في نزعها منهم هذا العام فقد ملكوها ٤٦٢ سنة طالت فيها قناة ملكهم شمالاً وغرباً حتى صدموا اسوار فينا . ولو سقطت يوم ذاك تحت حملاتهم وعزماتهم التي تفل الحديد لدانت اوربا لهم ولتبدل وجه الارض بمن عليها من دنيا ودين ومع ان الترك امة ذكاء وبأس ومراس لم ينشئوا لهم تاريخاً جميلاً في تواريخ الامم ولا اقاموا على دعائم ملكهم مدنية خاصة يصح ان تدعى « المدنية التركية » ولولا بعض مظاهر ومسحات اجتماعية ظهرت على اخلاقهم وطبائعهم في ممر العصور لقلت انهم داموا وهم تحت سماء اوربا في هذهِ الخمسة القرون كما كانوا وهم تحت سماء الاناضول بل تحت سماء التتر نفسها . لقد اخرجوا كثيراً من الابطال المغاوير وبذلوا شجاعة منقطعة النظير في مقاتلة الامم الاوربية التي نزلوا ارضها اغتصاباً وغلاباً ولكنهم قصروا في تحصيل العلوم والفنون والصناعات الى غير ذلك من المدنيات والاجتماعيات فلم يطلعوا عالماً ولا مخترعاً ولا صانعاً نابغاً ولا كان لهم حظ يذكر من الثروة والعمران وجل ما انصرفت اليهِ هممهم انما هو الغزو والحرب ايام حولهم وقوتهم ثم طلب الخدمة في مصالح سلطنتهم ودواوينها ايام رخائهم وسلمهم الاقوماً اشتغلوا في الزراعة والحرث واكثرهم في البر الاسيوي لا الاوربي الذي عليهِ بحثنا عَلَى كون الملك الذي حازوهُ هو من حيث مواقعهُ ومرافقهُ افضل ملك ذابت في حبهِ نفوس الفاتحين وكان لهم ان يتفوقوا على سواهم فيهِ

فاذا اجلاهم الحلفاء عن اوربا هذهِ المرة فقد تم على الترك في شرق

اوربا ما تمَّ على العرب في غربها (يريد الكاتب ملك الاندلس) وضاع الفتح الاسيوي من جانبيهِ وخلصت اوربا لاهلها والله اعلم بما كان للعرب ان يفعلوهُ لو ملكوا الاستانة كما اراد خلفاؤهم الامويون والعباسيون وعندي انهم كانوا اسبق الى المدنية فيها من الافرنج كما كانوا اسبق منهم اليها في الاندلس . وما دلك على صحة عزيمة الدولة العربية وبعد همتها ومغارها في طلب المجد والفتح مثل ما فعلهُ معاوية بن ابي سفيان رأس الخلفاء الامويين فانه لم يكد يبايع بالخلافة ويستقرُّ فيها حتى صرف قلبهُ الى فتح الاستانة وهو اول خليفة عربي استصنع مراكب الحرب وجمع الاساطيل حتى اذا كانت السنة ٦٦٨ مسيحية (الموافقة للسنة ٤٨ عربية) ساق اليها اسطولاً في الف وسبعمائة سفينة وعقد لواءهُ لسفيان ابن عوف احد قوادهِ وضم اليهِ ابن عباس وعمر بن الزبير وابا ايوب الانصاري من انجاب العرب واقلع هذا الاسطول من ساحل الشام وقبرص التي كان معاوية قد ملكها من قبل يريد الاستانة ففتح في طريقهِ جزر اليونان المدانية للدردنيل ثم فتح مضيق الدردنيل وليس على ضفتيهِ طبعاً ما عليهِ اليوم من معدات الدفاع ولا على مائهِ من الالغام ما عليهِ الآن . ولما بلغ الاسطول العربي الاستانة اقام على حصارها عامين اسودين يشدُّ عليها فيهما من البحر والبر فلم ينل منها مأرباً حتى اضطر ان يسير عنها كاسف البال تاركاً ابا ايوب الانصاري تحت ترابها رحمهُ الله ثم اقتدى بمعاوية في غزو الاستانة بعض الخلفاء ومنهم المأمون العباسي فيما اظن الا انها دامت معتصمة ممتنعة تعز على

من رامها وتطول حتى فتحها السلطان محمد الثاني وهي الساعة في قتال مع الاسطولين تميد من وقعهِ راسيات الجبال

(اهرام ٤ مارس : اذار : سنة ١٩١٥)

نظرة فى الحال الحاضرة

اقوم دليل على براءة فرنسا وحليفتيها من جريمة هذهِ الحرب ان فرنسا اسلفت تركيا مالاً عظيماً قبيل الحرب بايام معدودة تعينها بهِ على الاصلاح فلو كانت على نية الحرب لحفظت هذا المال في خزائنها الى يوم الحاجة ولما اقرضتهُ تركيا مما هو معلوم عندها وعند حليفتيها من ان امر الالمان لايزال عظيماً في دار الدولة وان انور وامثالهُ اشد المانية من الالمان انفسهم توهماً منهم ومن السلطان عبد الحميد قبلهم ان المانيا وحدها هي الكفيلة بصد روسيا عن الاستانة ورد غزواتها

ولما كان الحلفاء لا يريدون الحرب يومئذ لم يجدوا من سبيل الى السلم الا ان يوهنوا عزيمة المانيا بحد السياسة لا بحد الحسام فكان اول ما سعوا اليهِ هو التفريق بين دول المحالفة حتى تضعف المانيا عن مبادئتهم بالشر فاجتذبوا ايطاليا اليهم بان ملكوها اقليم طرابلس الغرب الذي اشرفت بهِ على عباب البحر المتوسط ثم منوها بنصيب آخر في اضاليا وما اليها من الاناضول اذا وقعت الحرب الشرقية (وقد وقعت اليوم) واباحوها تبوء رودس وما جاورها من الجزر وهي مفاتيح الاقليم الاضالي. واذ كانت رومانيا في وحشة مع روسيا وانقباض عنها منذ عام ١٨٧٨

من اجل ان روسيا اخذت منها اقليم بساربيا بذل الحلفاء كل تودد اليها ووعدوها وعداً كريماً بانها اذا انفضّت عن النمسا والمانيا امكنوها عند سانحة الفرص من اخذ ترنسلفانيا النمساوية وفيها نحو ثلاثة ملايين او اكثر من جنسها الروماني ثم تركوها تأخذ شيئاً من دوبرتجه البلغار في الحرب البلقانية تتقي بهِ شر البلغار ووثوبهم عليها وقد تسامحت روسيا معها في هذا لما بدا لها من غدر البلغار وقلة وفائهم واتصالهم بالنمسا وهكذا تغيرت رومانيا على الحليفتين الالمانيتين وتغيرتا هما عليها كذلك مع انهما كانتا تحسبان الجيش الروماني طليعة جيشيهما في مقاتلة الروس يوم تقع الحرب الاوربية ومما زاد رومانيا وثوقاً بالحلفاء اندماج ايطاليا خفية في سياستهم على غير ما هو ظاهر من محالفتها للدولتين الالمانيتين وبين رومانيا وايطاليا جامعة متينة كما لا يخفى هي الجامعة اللاتينية الا ان رومانيا على حداثة عهدها بصداقة الحلفاء لم يكن لها ان تتطرق الى خفايا مقاصدهم ولا الوصول الى مكنون سرائرهم فلم تدرِ بان الانكليز والفرنسويين اجازوا لحليفتهم روسيا ان تكتنف الاستانة والبوغازين بسلطتها وتجعل البوغازين طريقها الى البحر المتوسط فاضطرب امر رومانيا لهذا النبأ الطارىء لان البوغازين هما طريق تجارتها ومورد حياتها الاقتصادية فخفف الحلفاء من روعها وقالوا لها ان البوغازين مباحان لها ولكل الامم وان لا حصون ولا معاقل على جانبيهما بعد اليوم فهدأ بالها الا ان بال اليونان لم يهدأ على بزنطيه (الاستانة) وعلى ما دار بها من معاهد التاريخ اليوناني وقيل ان الحلفاء عللوهم بشيء من ساحل الاناضول

الغربي ولا ادري مبلغ هذا الخبر من الصدق والرأي الصواب لليونان ان يتلطفوا في مطالبهم ولا يكثروا منها فقد اعطوا في هذين العامين من بلاد مكدونية وابيروس ومن جزر البحر الكبرى والصغرى اعظم مما كان لهم من الملك حتى ضوعف ملكهم وزيادة ولا شيء ادعى الى تعبهم ونكدهم مثل الرجوع كل حين الى تاريخهم القديم ومطالبة الامم بكل ما كان لهم فيهِ منذ الفين او ثلاثة آلاف سنة ولا يفوتنهم انهُ لولا حمق البلغار وهوسهم وطموحهم الى انشاء امبراطورية بلغارية من غرب البحر الاسود الى شرق الادرياتيك وقيام ام البلقان عليهم تحت حماية روسيا لما حازوا ما حازوا من الغنائم والفتوح .

(اهرام ٢٨ مارس : اذار : سنة ١٩١٥)

الغواصات ومتلفاتها

ان قول الحق فرض على الحر . لقد اتت الغواصات الالمانية شيئاً يذكر على ساحل انكلترا شرقاً وغرباً وبلغت منها الجرأة اشدها في المانش وفي بحر ارلندا نفسهِ وان ما قصر عنهُ الاسطول الالماني على كبرهِ وعلى ما انفق على بنائهِ من عشرات العشرات من ملايين الجنيهات لم تقصر عنهُ بعض غواصات خفت حملاً وثمناً وانما بين ما فعلت وبين ما سماهُ الامبراطور غليوم بالحصر البحري فرق ظاهر وقصارى ما يقال في عمل هذهِ الغواصات انها اخافت مسالك البحر على البواخر واغرقت بعضاً منها وجعلت قلب كل ربان سفينة واجفاً قلقاً على

سفينتهِ وعلى من فيها من الآدميين أو على ما فيها من الاموال الا انها لم تحصر ساحل انكلترا ولا منعت مئات السفن تذهب وتجيء بتجارتها ولا مست اكثر من واحد في المئة من هاتيك السفن . تلك حال تطاق في الحروب وان لم تطقها انكلترا العزيزة بملكها ولن تصبر عليها بل زادت صدرها غليان حقد وضغن على الالمان . ولم يهن عليها ان تهاج في بيتها كما يهاج الاسد في عرينهِ ونسيت انها حبست الالمان واساطيلهم كما تحبس الطيور في اقفاصها حتى استنفدوا ما عندهم من المؤونة والذخيرة وحتى تولت حكومتهم ان توزع عليهم الطعام على قدر معين كما يوزع السجان الخبز على مسجونيهِ ولولا ان الغواصات الالمانية شفت شيئاً من غليل امتها بما ركبت من الجرائم لأذابها الغيظ والالم . ثم لو درى الفرنسويون يوم اخترعوا الغواصات ان هذهِ الغواصات ستؤول الى نجدة عظيمة لاعدائهم الالمان وهم على اشد الخطر لكتموا اختراعهم ولطووهُ زمناً آخر والعجب انهم تصوروا اختراع الغواصة ليتقوا بها اذى الاساطيل الانكليزية وهم مع الانكليز يوم ذاك على تنافر وتدابر من جراء المسألة المصرية ثم صاروا واياهم حلفاء بر وبحر واخوان ود وصفاء وانقلب القصد الذي ارادوهُ من اختراع الغواصة الى مصلحة اعداء الفريقين الالمان

وقد كان من عيب الغواصات انها لا تصلح للقتال مع نظيراتها في جوف البحر اما لانها لا ترى غواصات العدو تحت سطح الماء واما لانها لا تملك وهي في جوف البحر ان ترمي عدوها بالمهلكات ولو سهل ذلك

عليها لصادمت الغواصات الانكليزية الغواصات الالمانية ونالت منها لانها اكثر منها عدداً وامهر صنعة ومتى صار اقتتال الغواصات تحت الماء ميسوراً كما تقتتل الاسماك صار النصر من حظ الفريق الاكثر عدداً الافضل عُدداً الأوفى مهارة. شأن السفن التي على ظهر البحر. وقيل ان الانكليز اخترعوا في هذهِ الايام صنفاً من متلفات الغواصات كفؤاً للقتال تحت الماء وان جلالة الملك جورج ملكهم شهد هذا الاختراع الذي وضع موضع الامتحان. أصحيح هذا الخبر ام هو امنية من الاماني. ليس لنا الا الانتظار فاذا صح الخبر فقد وجد ضد للغواصات كما وجد من قبلهِ ضد للنسافات وكما وجد ضد لالغام البحر من الملتقطات التي لولاها لعز على اساطيل الحلفاء دخول مضيق الدردنيل مخافة ان ترتطم بالالغام وان لغماً واحداً يصنع ببعض دنانير لكافٍ ان يهلك دردنوطاً مصنوعاً بمليوني دينار الا ان هذا الاختراع الجديد لمتلفات الغواصات يقتضي وقتاً لاعداد مقدار منهُ وافٍ بالمقصود. اذاً ليس للحلفاء من دواء سريع لداء الغواصات الالمانية الا ان يطردوا الالمان من ساحل البلجيك ويقصوهم عن مرافئها التي اتخذوها مصانع ومكامن لغواصاتهم لقربها من السواحل الانكليزية ومتى اخرجوهم من ساحل البلجيك وهنت عزائم غواصاتهم وبطلت حملاتها ولا ينفعها اتخاذ الساحل الالماني الذي وراء هولاندا ملجأ لها لبعدهِ عن موضع القتال ولضعفها هي عن احتمال المسير مسافات طويلة تبعد معها عن ملاجئها التي تمونها وتمدها بالذخائر والمهلكات

(اهرام ٣ ابريل : نيسان : سنة ١٩١٥)

حرب الفناء

لما اوقد الامبراطور غليوم الحرب عَلَى الحلفاء جعلها حرب ثأر لخليلهِ الارشيدوق فرديننذ ولي عهد النمسا الذي قتلهُ الفتى الصربي برنزيب في مثل يوم الاثنين الماضي (٢٨ يونيو : حزيران :) من عام ١٩١٤ واتهمت المانيا والنمسا السرب كلها بقتلهِ ثم اتهمتا الحلفاء اجمعين بهِ وعقب ذلك هذهِ الحرب التي ملأت الارض وافلاكها ناراً فكانت حرب الثأر على ظاهر دعوى الامبراطور الا انهُ لم يلبث ان دوخ مملكة البلجيك وهي مضمونة الحياد وفي عصمة اوربا ولا غبار عليها من جريمة برنزيب وانما اراد من اخذها الفتح وان يلتفَّ على شمال فرنسا ويسير على حرفها البحري الى كاله ثم يدور بالجيش الفرنسوي فيأخذهُ من خلف فعلمنا ان الرجل يريد حرب الفتوح لا حرب الثأر للاخوان والخلان فلما كفأهُ الجيش الفرنسوي على وجههِ في معترك المارن وقف على نهر الاين معتصماً باماكن خندقها على رواية قوم في ايام السلم بايدي شركات المانية تجارية تحمل اثوب التجار وتحتها جلود الجنود والمهندسين كذا قيل فصارت الحرب حرب دفاع لا حرب ثأر ولا حرب فتوح غير ان عيشة الخنادق اشهراً طوالاً احرجت صدر الامبراطور وهو ضيق بطبعهِ فاباح عسكرهُ ان يقاتل اعداءهُ بكل وسيلة جوزتها الانسانية وقوانين الحروب ام لم تجوزها . جلبت العار على تاجهِ الامبراطوري ام لم تجلبهُ فانما الغرض الاقصى هو قهر العدو بكل سبب فاستباح استعمال الغازات الخانقة والسائلات المتلفة والكرات الحراقة الى غير ذلك من المحرمات التي نص

عليها ميثاق مؤتمر الهاي وذمتها وقبحتها شرائع الانسانية فكانت الحرب حرب الفناء لان الحلفاء اضطروا بحكم الضرورة ان يقابلوا صنيع الامبراطور بمثله ويصبوا عليهِ من المهلكات ما قدروا واصبحت الكلمة المطاعة لعلماء الكيمياء لا لقواد الجنود. فهل لعشاق السلم ما لسائر العشاق من المدمع المدرار فيذرفوهُ بكاء على مؤتمر الهاي وهل لهم ان يقفوا على اطلالهِ وقوف العشاق على اطلال احبائهم الراحلين بالامس عنها.

لقد كان من اشهى أماني هذا العصر ان يفاخر ما تقدمهُ من العصور بمؤتمر الهاي الذي ضمن للعالم السلم والامان من طريق التحكيم بين الدول المتنافرة والامم المتنازعة وقد فصلت محكمة الهاي في قضايا كثيرة دولية ولكنها ضعفت عن الفصل في هذهِ القضية الكبرى التي اثارها امبراطور الالمان لانها فوق طاقتها وفوق اختصاصها ولان صاحبها لم يرفعها اليها ولم يحكمها فيها بل ولى الحسام وحدهُ الحكم في دعواهُ التي تناولت حاجات كثيرة لهُ ومنها امتلاك مدينة الهاي نفسها ومحكمتها الدولية وسائر المملكة الهولندية والحاقها بامبراطوريتهِ واخضاع الملكة ولهلمينا ذات العرشين عرش الملك وعرش الجمال لمقبض سيفهِ البتار فانقذتها وقعة المارن من مخالبهِ وجدعت انف مطامعهِ وانت تعلم ان محكمة الهاي لا سلطان لها تتوكأ عليهِ الا تضامن الدول على تنفيذ قراراتها ما دامت السلم منشورة الاعلام فاذا طويت هذهِ الاعلام طويت تلك المحكمة العظمى معها والقانون نفاذ في السلم ولا قانون في الحرب ولا قضاء الا ما تقضي بهِ السيوف

وضع مشرعو الامم لمحكمة الهاي قانوناً عالياً جامعاً حتى لم يغادروا

شيئاً فيهِ كفالة للسلم أو كرامة للانسانية الا اتوهُ . تدار كوا حقوق الامم في حالتي حربها وسلمها والزموا المتحاربين والمسالمين حدوداً ليس لهم ان يتعدوها مثلاً نهوا المتحاربين عن استعمال ضروب من المهلكات تدني المحارب من الوحوش الضواري وتمطر الموت سيلاً فسيلاً على هامات المتقاتلين . نهوا عن رصاص دمدم وعن الغازات الخانقة والسوائل الحارقة ونهوا ونهوا ولم يخطر على بالهم ان امبراطور الالمان يقف باخمص قدميهِ على نواصي هذهِ النواهي والمحظورات بل لم يخطر على بالهم ان اثبات تلك المهلكات في عقد مؤتمر الهاي يتخذهُ الامبراطور دليلاً يستدل بهِ عليها فيقدم على استعمالها عند شدة الخطر أو عند فائرة الحقد وثائرة الغضب قلت ولا بد لكل قانون من عيب يشل من قوتهِ والعيب في قانون مؤتمر الهاي انهُ خلا من شرط جزائي يعاقب بهِ مخالفهُ فلو انذرت الدول في مؤتمر الهاي كل من خالفهُ وارتكب الفظائع في ازمان الحرب مثل اصحابنا الالمان بانها تقاتلهُ وتأخذ بناصر عدوهِ او مثل ذلك من الوعيد الشديد لما سهل على الالمان ان يستعملوا الغازات الخانقة لا يخافون عقاباً الا عقاب التاريخ وهو اهون عقاب عندهم لانهم يحتقرون الاوراق اية كانت وكأنما فاتهم ما انذرهم بهِ بعض الوزراء الانكليز من ان جرائم الغازات وامثالها تقع تباعتها على رؤوس اهل الامر والنهي في الالمان وتحسب عليهم جرائم شخصية لا على مجموع الجيش فليتدبر الامبراطور امرهُ منذ اليوم

ثم ان اضطرار الامبراطور الى استعمال هذهِ المحرمات لدليل صحيح

على عجزهِ وضعفهِ عن مقاواة عدوهِ بالطرق المباحة فعمد الى المحرمات وهكذا دخلت الحرب في دور التفاني والاستئصال وباتت وزارات الحرب في الامم المتحاربة معهداً للكيماويين يتفاوضون كقواد الجنود مع وزراء الحروب ويناقشون في أي العناصر والاجزاء أشد اهلاكاً وافناءً للنفوس حتى استحالت الحرب حرباً جاهلية جهلاء ليس لها من مزايا حروب العصر الا سلاحها وملابس اجنادها ومن اين للسيف والرمح الجاهليين ان يفعلا فعل الغازات والسائلات الفاتكات أو فعل مدافع الارقام والاعداد مثل المدفع ٧٥ أو ٧٧ وما زاد وما علا فلتبكِ الانسانية بنيها ولتلبس السواد على زهرات فتيانها وعلى جمال آثارها التاريخية وعلى بدائع فنونها وصناعاتها ما اغتالتهُ الحرب منها وما ستغتالهُ

(اهرام ٤ يونيو : حزيران : سنة ١٩١٥)

الامبراطور والحرب

اذا صدقت ألسن البرق فالامبراطور غليوم اقسم ان يقتحم آخر المرات نهر الايزر في البلجيك ويدفع الحلفاء عنهُ ويسير الى كاله التي ملك حبها فؤادهُ لعلها تشرف بهِ على ساحل ابن خالهِ الملك جورج وكأنما اطمعهُ الظفر الذي حازهُ في غاليسيا فوعد نفسهُ بمثلهِ في غرب البلجيك . بذل فيهِ ما بذل من المهجات اذ لايزال يشتغل ليومهِ كما ان اعداءهُ الحلفاء لا يزالون يشتغلون لغدهم فهم ابعد منهُ نظراً وهم ابعد منهُ غاية . فقد كان لهُ عند ما اضرم الحرب مطالب ولهُ اليوم مطالب :

كان شيطان الطمع قد زين لهُ ان يضم بين جنبي ملكهِ كل ساحل البحر الشمالي من الدانمرك الى هولندا الى البلجيك ثم يضم ساحل المانش الفرنسوي من دنكرك الى برست مطلاً بها على الاوقيانس الاتلنتيكي ويهبط من جهة اخرى الى البحر المتوسط بطريق نيس وكان. فاذا بلغهُ في حياطة الله بسط يمينهُ على شمال افريقيا واحتوى تونس والجزائر ومراكش الى غير ذلك من المطالب التي كانت تتراوح في صدرهِ بين العقل وبين الهوس الا ان الذي منى نفسهُ بهِ في ٤ اغسطس : آب : يوم اسعر الحرب على فرنسا سلبهُ اياهُ الجنرال جوفر في منتصف سبتمبر : ايلول : على ضفاف نهر المارن حيث طوى اماله وامانيهُ كما يطوى الكتاب . وما رأى الناس قبل وقعة المارن جبلاً من حديد يزلزلهُ مثلهُ جبل من حديد في بضع ساعات مثل ذينك الجبلين ولا شك ولا ريب ان وقعة المارن وحدها هي التي نقضت من مخيلة الامبراطور ما بناهُ من اماني الفتوح وايقن من ذلك الوقت انهُ اذا نجا بملكهِ من الخسارة عدَّ سعيداً ومن اين لهُ بعد وقعة المارن ان يعلل نفسهُ بشيء من الطيبات وقد مضت عليهِ اشهر الحرب كلها وهو يرتد من شرق فرنسا بما يصيبهُ من الخسران وليس بين عينيهِ الآن من المطالب الاّ ان يخرج من هذهِ الحرب غير مثلوم الذكر (عند قومهِ لا عند التاريخ ولا عند الانسانية) ولا مثلوم الحسام ولا مهضوم الملك فهو يقاتل لا في سبيل الفتح وقد اعجزهُ اعداؤهُ عنهُ بل في سبيل وطنهِ الذي ساورتهُ الهموم من اجلهِ وخامرهُ الخوف عليهِ . وكان يرجو ان تهبَّ عليهِ نسمات السعي للصلح من أي

جانب كان سواء سرت تلك النسمات من امريكا او من سواها فلم يظفر بما اشتهى ثم وجد عدوه لا تلين له عزيمة ولا يغمد له سيف أو يدرك اقصى اغراضه وهو حل الامبراطورية الالمانية وتجزئة حليفتها النمسوية ولو دامت الحرب دهراً فوطن النفس على متابعة القتال حتى النفس الاخير فاما موت واما حياة . وقد علم من اول الحرب ان العجلة في مصلحته فاختارها وعلم اعداؤه ان التأني في مصلحتهم فاختاروه ولذلك حبسوه من جانب البحر وقطعوا بينه وبين العالمين ووكلوا بخفارته اعظم اسطول بناه البشر على ظهر هذه الكرة ثم حبسوه من جانب البر الغربي على خط نار مذيب منذ شهر سبتمبر: ايلول: أي من تسعة أشهر يدكون من شامخات جيشه صفاً بعد صف ويقلبون عليه خندقاً بعد خندق حتى كأنهم قيدوا سيقان جيشه في الميدان الغربي بقيود من حديد فلم يخط في هذه التسعة الاشهر خطوة واحدة الى الامام وقد خيروه ان يتأخر ما طاب له وما خيروه ان يتقدم ولو قيد شعرة واحدة وليس ما اوتيه من الظفر في الميدان الشرقي آخر الايام مما يسمو به الى اغراضه فقد جبرت خسارة الحلفاء في الميدان الشرقي بدخول ايطاليا في الحرب يتلوها غيرها بين يوم وآخر ثم تحفز الروس لتجديد الكرة عليه باشد اقدام

ومما افاد اعداءه في حالي سلمه وحربه استبداده بالامر في امبراطوريته من وجهتي السياسة والحرب وما هو من أهل السياسة الثاقبة ولا هو من أهل القيادة العليا فلم يبق لوزير معه رأي ولا لقائد

فيلق خطة يعمل بها وهذا الذي أوحش الجنرال مولتك منهُ ونحاهُ عنهُ وقد كان للامبراطور فيهِ امل كبير وتيمن باسمهِ عظيم لعله يدرك على يدهِ في هذهِ الحرب ما ادركهُ جدهُ الامبراطور غليوم الاول على يد مولتك الكبير في حرب سنة ١٨٧٠ فاذا بوقعة المارن ماحية لهذهِ الآمال

(اهرام ١٣ يونيو : حزيران : سنة ١٩١٥)

الحرب

لا يزال الفرنسويون يقتحمون خنادق عدوهم وحصونهُ ويلوونهُ ليًّا الى الوراء على طول الخط من أعلى شمال اراس الى اقصى الالزاس ولا يزال الطليان يزاحفون النمسويين الى ان يقفوا واياهم في شمال تريسته وهناك فاتحة القتال الاعم بينهم . تقول المانيا انها لم توقد الحرب على ايطاليا بعد ولكن ذلك لا يمنعها من مشاركة النمسا في الحرب والمسير معها جنباً الى جنب حتى لقد بكرت الى سوق فيالقها البافارية الى التيرول النمسوي والوقوف بها في جبهة النار فلا تصدقوا الالمان في قول ولا تأتمنوهم على عهد ولا تعدوهم من أمم المدنية وحدها ولا من امم البربرية وحدها . هم ضائعون بين هذهِ وبين تلك اوهم لهذهِ وهم لتلك او قل عنهم انهم اعجوبة الزمن في اطوارهم وطبائعهم اذ قد جمعوا في يد واحدة المدنية والبربرة وجمعوا في رأس واحد العلم والجهل فما ضم التاريخ في مطاوي اوراقهِ مثل هذا التضاد والتعارض في اخلاق الامم ولا اجد شبهاً لهم على تفاوت في القوة والعلم بين المشبه والمشبه بهِ الا البلغار في

شرق اوربا فهم مثلهم اقل الامم حرمة للعهود واجفاها طباعاً واصلبها اكباداً وانهم مثلهم اذا اشتهوا أمراً كلبوا عليهِ و بذلوا الانسانية والمروءة في طلبهِ ثم لاادري لو قدر الله لهذه الامبراطورية الالمانية عمراً طويلاً وفتحاً عظيماً ما كان الذي تصنعهُ من التحكم والتصرف في رقاب من تسودهم

(هذا شيء من المقالة وقد حذف الرقيب يومئذٍ باقيها)

اهرام ٢٠ يونيو : حزيران : سنة ١٩١٥)

باب مختلفات شوءون

العسر والحرب

ما مر بالناس عسر طال امرهُ وعظم بلاؤهُ وخطبهُ مثل عسرهم اليوم. لو دهمتهم الحرب الاوروبية وهم على يسار وغبطة لصبروا على مكروهها وان عطل معايشهم لان الحرب بين زمن وآخر هي ضرورة من الضرورات للخلق ومن نظام عالمهم كالسلم فانما دوام السلم دهراً بعيداً مفسدة للارض. وعندي ان الحرب الحاضرة ستعقب خيراً وان سفكت فيها الدماء وجرت فيها الارواح الوفاً الوفاً على ظبى السيوف فان في الدنيا شيئاً كالدمل يحدثهُ النعيم والترف فيها فيعظم في صدرها أو الى جنبها ولا يفتحهُ الا الحسام أو لا يذيبهُ الا النار. الا ان الحرب وقعت والناس على شدة مالية منذ سنة ١٩٠٧ لم تكد ازماتها الاولى تنفرج عنهم حتى نزلت بهم ازماتها الثانية وشملت الدنيا كلها حتى اميركا بلد ملوك الاموال فقد كانت اوربا تصاب بالعسر وتجرُّ على اثرها آسيا وافريقيا فتستنجد اميركا فتنجدها وتكشف عنها غمتها وتزيل عنها ما اخذ بها من شدائد الاحوال فاذا سري عنها افاق الشرق كلهُ معها وزال البأس. أما والدنيا بجملتها معسرة ثم تقع الحرب الكبرى بين امم المال والتجارة امم الثراء والرخاء بعد ازمات وصدمات سبع سنوات. تلك هي الداهية الدهماء التي تصفرُّ منها الانامل. ثم لو كانت الحرب الدائرة هذهِ الساعة مما تصح فيهِ مساعي المصلحين أو تسمع فيها شكاة وتوسل لما عدمنا رجل خير وبر

مثل الدكتور ويلسون رئيس جمهورية الولايات المتحدة يسعى للصلح سعيهُ وربما وفق اليهِ ولكنها حرب صماء عمياء لا تسمع ولا ترى حتى يدرك العدو اقصى حاجاتهِ من عدوهِ ويلزمهُ الذلة والهوان ويقص ويقتطع من ملكهِ ما استطاع حتى لا يفيق من عثرتهِ في مئتي سنة أو تزيد. وهذا يستلزم بطبعهِ وقتاً طويلاً. فما الحيلة في كشف هذا العسر الذي ألم بكل الطبقات والمراتب الاجتماعية لا يسلم منهُ أحد كل على قدرهِ ومنزلتهِ اذ اضطر الغني ان يقتصد من نفقاتهِ جهد طاقتهِ والوسط الى الامساك والتقتير عَلَى نفسهِ وذويهِ والفقير الى الاكتفاء باقل من الكفاف والتبلغ من العيش وسكنت حركات الاسواق وضاقت وجوهُ المكاسب فلا التاجر مرزوقاً ولا المزارع ولا المحامي ولا الكاتب ولا الصانع حتى الحلاق وحرفتهُ من الضرورات وحتى الاطباء وحرفتهم لا تكسد الا يوم لا ينفع فيهِ مداوٍ ولا دواء واسعد الناس عندنا الآن وفي ديار الحرب نفسها هم عمال الحكومات فلهم اجر ثابت على هذهِ الزعازع الا من جرفت الحرب منهم بجارفها مما اقتضتهُ سنَّة الاقتصاد والتوفير الا ان أولئك العمال فئة قليلة لا تفيد راحتها شيئاً في ما عليهِ الجمهور من البؤس والشقاء وان تسألني من اتعس الناس حظاً في هذهِ الأونة وانكدهم عيشاً اجبتك هو من اضرم النار معللاً نفسهُ بمد ملكهِ من وسط اوربا الى ضفاف الاتلنتيك مجتاحاً في طريقهِ ما يلقاهُ من كبار الممالك وصغارها حتى يبني لذكرهِ مقاماً ما حلم بهِ فاتح في العهدين فاذا هو تحت طائلة الندم لا تكاد يدهُ تملك مقبض حسامهِ ارتعاشاً والى

جنبيهِ بحار من الدماء وجبال من النار وصفوة القول ان الحال التي نحن عليها انما هي حال محرجة مرهقة لا ينفع فيها الا المروءة والتعاون على دفع الضرر فعلى الدائن ان يصبر على مطل مدينهِ وعلى كذبهِ ايضاً وعلى المدين ان يصدقهُ الوعد ما وسعهُ الامر فربما استوى الدائن والمدين عسراً وفاقة في هذهِ الايام ثم على الحكومة ان ترأف برعيتها فيما لها من المال في اعناقهم وعلى الرعية ان تنجد الحكومة فيما قدرت عليه لان ما تأخذهُ الحكومة من المال في يد تبذلهُ على الرعية في أخرى قياماً منها على حفظ امنهم ورفع يد الاشرار عن اموالهم وتعاهد شؤونهم الادارية والقضائية والصحية واقامة العدل بينهم ولعلها موفقة ايضاً الى تصريف محصولاتهم باية الطرق استطاعت حتى تزول الشدة وينعم البال . على ان رد العيش الى رغدهِ ويسارهِ معلق على زمن الحرب فان طال طال العسر وان قصر قصر فاذا قهر الحلفاء الحليفتين الالمانيتين كان للحرب نصف وقتها وان فشل الحلفاء كان لها كلهُ اذ لا يرتد الحلفاء عن قهر الحليفتين ولو طالت الحرب ما طالت حتى عشرات من السنين وها قد غلبت احدى الحليفتين بسيف روسيا ومعها السرب ومحال أي محال ان تثبت المانيا وحدها في الميدان الا ان على الحلفاء عملين عظيمين أولهما قهر جيش الاعداء في الحرب وثانيهما اكراه الامتين النمسوية والالمانية معاً على قبول شروط الصلح وهي أشد ما يكون . وفي ذلك ما فيهِ من النصب والعناء لشدة تلك الشروط القاضية على خريطة

الامبراطوريتين بالتغيير والتبديل ولا شيء أشقّ على الالمان والنمسويين من ان يروا ملكهم متداعياً متهدماً تعبث بهِ ايدي العدى يمنة ويسرة

(البصير ١٥ اكتوبر (ت ١) سنة ١٩١٤)

آمالنا والسلطان حسين

أرأيت الملوك اذا أحكموا سياستهم وأحسنوها وساروا على سنن العدل والصلاح فيها كيف يملكون قلوب الرعية ويقتادون نفوسها في مستعجل الوقت طائعة مختارة . هذا الذي تم لعظمة السلطان حسين ولما يمر الشهران على ملكهِ الجديد حتى ضاقت الصحف السيارة عن أخبار سيرتهِ الطيبة وحسناتهِ ومكارمهِ التي فاضت كما يفيض النيل . لقد أعد السلطان حسين لسلطنتهِ المباركة صفحات غراء في تاريخ مصر وسترصع صحيفتها الاولى بعظائم وجلائل من الامور طالما اشتهاها المصريون على الدول ولم ينالوا منها منالاً مثل الغاء الامتيازات الاجنبية وهي محنة المحن في مئة السنة الخالية ومثل توحيد القضاء حتى يشمل كل من أظلته سماء مصر ومثل اعطاء الحكم الذاتي حقهُ من النيابة الحقة وأية حكومة في العالمين صبرت على هذهِ المكاره صبر حكومة مصر وانّى لها أن تتصرف حرة في شؤون الرعية وهي كيفما خطت وقفت الامتيازات الاجنبية في طريقها بل متى تستقيم مصالحها القضائية ولديها قضاءان متعارضان أحدهما أوربي بحكم الغالبية الاوربية التي فيهِ وثانيهما وطني وهما أبداً متنازعان متنافسان على التقدم والاختصاص أما الحق النيابي الذي

تمثلهُ الجمعية التشريعيـة فقد كان قاصراً عن تمام المرام ووجبت توسعتهُ خصوصاً ان المحاذير التي كان أولو الحل والعقد يحذرونها لو مدوا من أسبابهِ أو أرسلوا من عنانهِ زالت بأثبات الحماية وتشريع سلطتها في مصر ولما كان اليوم الثامن عشر من دسمبر: ك١ : سنة ١٩١٥ قد صير كل من على أرض مصر منسوباً نسبة واحدة اليها وأصبح الاهلون بقوة هذا التطوُّر والتحول إما مصريين وإما متمصرين وجب تعديل القـانون الانتخابي حتى يتناول كل من توفرت فيهِ الاهلية المشروطة في ذلك القانون وقد بلغ من حب النزلاء للسلطنة الحسنية أن بعضهم أخـذ يبوح في مجالسهِ ومجامعهِ بأنهُ يود لو تمصر وشارك أهل مصر في حمل اعباء تكاليفها وفاءً بما لها عليهِ من الجميل والاصطناع

تلك مسألة جديرة بالنظر لما فيها من الخير لمصر ولما فيها من الخير كذلك لجماعات النزلاء الا أنها مسألة لم تزل في يد الشارع المصري الذي أخذ على نفسهِ تشريع الوطنية وفرض الشروط المنيلة لها أو المذهبة إياها ولذلك حبسنا القلم عند هذا الحد حتى نحيط علماً بما يسنهُ الشارع ولا أخالهُ مسرعاً الى وضع هـذا القانون قبل أن تضع الحرب الاوربية مكارهها ويخرج الامر العالي بابطال الامتيازات الاجنبية ويصبح كل من أقلتهُ هذهِ الارض السعيدة من أبنائها عليهِ ما على أهلها ولهُ ما لهم

(اهرام سنة ١٩١٥)

حالنا المالية

هل خفّت الازمة المالية في مصر أم اعتادها الناس فصبروا عليها أم هناك مطلع أمل بقرب انفراجها . الازمة عندنا أزمتان كبرى وصغرى أما الكبرى فعلى حالها واما الصغرى ان صح هذا التعبير فقد ذهب شيء من شرتها وأصبح في يد العامة شيء تستعين بهِ على كلف معايشها . وانما معظم الضرر ورد من مفاجأة الحرب الاوربية للعالم حيث لم يكن إلا عشية وضحاها حتى أضرمها الامبراطوران الالماني والنمسوي حرباً شديدة : نعم ان مقتل ولي عهد النمسا كان أمراً عظيماً على امبراطورهِ وعلى أمتهِ إلا انه كان يرجى من هذا الامبراطور الذي أفنى حياتهُ في الحروب تقذفهُ من بلية الى أخرى ويقتص أعداؤهُ من ملكهِ غرباً وجنوباً ان يضن بشيخوختهِ فلا يصمها بعار جديد ويضن بباقي ملكهِ فلا يخاطر بهِ شرقاً وشمالاً كما غامر بهِ غرباً وجنوباً وأزال عن رأسهِ تاج الامبراطورية الالمانية وفقد كل ما ملكهُ تحت سماء ايطاليا من الملك الجميل فلم يفعل ما أمل الناس منهُ بل طاوع حليفهُ الامبراطور غليوم فأسعرها واياهُ حرباً أممية قامت فيها أمم على أمم وتزاحفت فيها دول على دول فاضطربت المعايش وتزلزلت المتاجر وبخست أثمان الاموال من ثابتة ومنقولة وملك الخوف من العسر والمجاعة كل قلب وأمسك الصديق عن نجدة صديقهِ ووقف القريب عن مواساة قريبهِ وما اتى كل ذلك إلا من مفاجأة الحرب للقوم ولو توقعوها وتخوفوها

أياماً قبل وقوعها ولم تدهمهم فجأة لاخذوا للامر أهبتهُ ولادخروا لايامها الكالحة كفاء حاجاتهم أما ان تأتيهم من حيث لا يدرون ولا يعلمون فقد ضاقوا بها صدراً وقلّوا بها حيلة وكان الغني والمعدم فيها سواء الا اني أجد العسر عندنا قد خف بعض الشيء أولاً لاقتصاد الناس في نفقاتهم ولموازنتهم بين ما يكسبون وما ينفقون تاركين الترف والسرف ناحية. ثانياً لزوال بعض الخوف من نفوس ذوي الاموال فلا يروعهم اليوم ان يقرضوا شيئاً منها وان قليلاً على ضمان أو غير ضمان عند الوثوق بمن يستدينهم على ما في هذا الاقراض من الربح الطيب لهم. ثالثاً رجحان الرأي العام بأن النصر معقود للحلفاء على الالمان وأشياعهم وهذا يحدث في النفوس رجاء ان تكون الحرب قصيرة الاجل خلافاً لها لو نصر الالمان والنمسويون فان الحرب باقية ما شاء الله حتى يتم للحلفاء النصر الاتم عليهم ويقوا الناس شرهم دهراً طويلاً. رابعاً استبشار الناس بمحصول أقطانهم وتوسمهم الخير أن يبيعوهُ بالثمن الحسن خامساً طيب استعداد الحكومة نحو الفلاح وعطفها عليهِ ما استطاعت والحكومات في الشرق هي كل شيء. ان الحكومات في الشرق هي الامم والامم في الغرب هي الحكومات واننا نحمد الله على ان الحكومة المصرية جبلت على كرم الطباع والعدل وحملت كمالات الحكومة الاوربية كلها والا فلو كانت على شاكلة من نعهد من حكومات الشرق لعظم الخطب علينا في الحرب الحاضرة. ولا يقدح في ادارة حكومتنا ما أتت من الحرص على ما لها في هذهِ الايام أو ما زادت من بعض الرسوم اضطراراً وتلافياً

لضرر خزائنها من جراء الحرب مثلاً جعلت أجرة نقل المكتوب في أحياء العاصمة أجرتهُ الى أقصى بلاد الانكليز وجعلت أجرة التلغراف ضعفين عن قبل والبريد والتلغراف من ضروريات الخلق واقتصدت ما اقتصدت من عزل بعض المستخدمين أو الغاء بعض الخدمات والوظائف الا ان كل ذلك الى أجل معلوم فاذا انقضت الحرب انقضت معها كل هذهِ المقتصدات وعادت الحكومة الى كرمها الذي يعرفهُ الادنون والابعدون وكفانا منها الآن أن تقاتل عنا وبنا ما يعرض لمزروعاتنا من الآفات آفات طائرة كالجراد وآفات دابة كالدودة وان تأمر عمالها وكبراء مهندسيها في الري ان يقوموا خير قيام على توزيع المياه بلا كسل ولا محاباة وان ترسل العيون وتذكي المراقبة عليهم فانما نحن الشرقيين لا يصلح لنا أمر حتى اليوم بلا رقابة ولا نسير الى مقاصدنا بلا مسيِّر ولا يترك لنا الخيار في أمر الا فسد على أيدينا . هذا اقرار أليم ولكنه الحق الذي يجب ان يقال حتى تستقيم قناتنا ويجمل ان يوكل أمرنا الى قيادنا

* * *

وأعظم ما يجب على الحكومة عملهُ والاحتياط لهُ منذ الآن هو اتخاذ التدابير السديدة لبيع محصول اقطاننا لا تلعب بهِ أيدي الطامعين أو لا تكسدهُ مصايب الحرب وان أقل ما ينتظر من مروءتها المشكورة في موسمنا القادم ان تشتري ما تستطيع من قطن الفلاح لحسابها على نحو ما فعلت في الموسم الماضي ولا بأس ان تكثر من مقدار المشترى وان

تسعّر لهُ سعراً مع الفلاح في أول الامر حتى لا يظلم بانحطاط السعر ثم يرتفع بعد ذلك وهي لا تريد ضررهُ ولا تقصد من عملها تجارة رابحة لها بل غاية ما تهواهُ انما هو اسعافهُ واسعادهُ وردید الظلم التجاري عن أن تأخذ قطنهُ بأدنى الاسعار وتذهب تعبهُ وما بذل عليهِ من المال ضياعاً وفي شقائهِ شقاء القطر وكل من عليهِ من حكومة ورعية

الدنيا وضرر الحرب

الحرب واقعة في مواضع معينة من الكرة الأرضية الا أن ضررها عمَّها كلها فكأن الارض وما عليها في حرب . اذا شئت أن تشتري اهون الاشياء قيمة وجدت ضرر الحرب امامك بما تجد من غلاء المبيع ومن طمع البائع . اشترِ المنديل واشتر ياقة الرقبة وارقَ الى مشترى القميص وكل ما هو مصنوع في بلاد الحرب تلقَ ضرر الحرب رأي العين وكذلك اذا أردت ان تبيع ما انت في حاجة الى ثمنهِ خصوصاً ما هو ذو قيمة ونفاسة شاهدت الأيدي منقبضة عن الشراء والوجوه مصروفة عنك اقتصاداً أو عجزاً . وقد اختلفت أرزاء الحروب ومصايبها باختلاف صلات الناس ومعاملاتهم ومراسلاتهم . كانت الحرب تقع في سالف الايام واكثر الناس يجهلون وقوعها لانقطاع الصلات ولقلة المعاملات ثم لبعد دار الحرب عن دار السلام من قبل وجود البخار ورسل الكهربائية بضروبها من تلغراف سالك أي ذي سلك وتلغراف غير ذي سلك وتلفون وطيارات ومناطيد أما الآن فقد تبدلت الحال وأصبح المجتمع

الانساني مترابطاً بالمعاملات من تجاريات وغير تجاريات تجمع متفرقاتهِ البرد والبواخر وسكك الحديد والتلغرافات وغيرها من الكهربائيات حتى اصبح هذا الجنس البشري المتفرق على وجه الارض مجموعاً بوسائل المدنية وجوامعها كأنما هو عائلة واحدة فمن هذا ترى البلية الكبرى اذا أصابت جزءاً من الارض أصابتها كلها لكثرة الارتباط والاشتراك بالمصالح والمنافع ولطالما قامت حرب بعد حرب وكان ضررها قاصراً على المتحاربين فيها وربما مضت الايام الطوال كما ذكرنا آنفاً واهل السلم والاجنبيون عن تلك الحرب لم يدروا بها ولا سمعوا خبراً عنها خلافاً لنا نحن اهل هذا الزمن وذلك لفرط الاتصال والالتفاف المدني الجامع بيننا فان كلاً منا يكاد يسمع هزيم المدافع وقعقعة السيوف على بعد دار الحرب بما أحكم من الروابط الاجتماعية وبما قرب من الابعاد بفضل مخترعات العصر حتى صار جمهور الناس كأنهم اهل بلد أو اقليم واحد يتشاعرون ويتحاسون بما هو واقع لبعضهم مثل وقوعهِ لمجموعهم وهذا هو السبب في شيوع العسر وعموم البأساء من جراء هذه الحرب فلا تعجبن ان تناصرت الدول كلها على موقد الحرب ونافخ نارها لان عدوان الامبراطور غليوم ومن معهُ من الانصار على الحلفاء ومن معهم انما كان عدواناً على الانسانية كلها لما مسَّها من الضرر والخسران . هذهِ جمهورية الولايات المتحدة الامركانية على نزاهتها وترفعها عن طرق الشر اضطرت آخر اليوم ان تغضب للحلفاء على الالمان بما ارتكبوا من جرائم القرصنة ووثوب غواصاتهم على البواخر الآمنة السالكة متون البحار

تحت أعلام المدنية لا تحت أعلام الحرب حتى يجوز لهم ان يضربوها بالطرابيد والالغام فيقتلوا الآمن المسالم النائم على سريرهِ في ظلال الانسانية ورايتها ولا شك ان الاميركان وهم أمة المروءة والعدل أبوا احتمال الضيم الذي أصاب بعضهم ومن كبار أمتهم في تلك البواخر التي طربدها الالمان من غير سبب إلا ارادة تعطيل التجارة الانكليزية والانتقام من الانكليز الذين حصروهم في بحر البلطيك حصر حرب مباحاً وقضى أسطولهم المرهوب على تجاراتهم وصناعاتهم وكادت أرضهم تنتن بهم من كثرة ما شدَّ الاسطول الانكليزي على انفاسهم حتى أوشك أن يمنعهم أخذ الهواء من جو سمائهم . وآخر ما علمنا من اخبار أميركا انهم جهزوا هناك الف طيارة حربية بقوادها يهدونها الى فرنسا نصيرتهم في حرب استقلالهم فقد وجدوا الفرصة تنتهز وتختلس لمثل هذا الوفاء مع الامة الفرنسوية ولو كانوا في سنة السبعين على ما هم عليهِ اليوم من القوة والحول لقاتلوا الالمان في جانب الفرنسويين وقضوا حق الوفاء معهم. والظاهر مما كتبهُ بعض مراسلي الصحف الاوربية في نيويورك أن الاميركان ساخطون على الالمان كثيراً ولقد لقي مراسل جريدة الماتين ملك الكهربائية العالم أديسون وكان مدار البحث بينهما على فواعل الكهرباء في ميدان القتال وماذا عسى أن تحدثهُ من المتلفات للاعداء فقال أديسون (لا أدل أحداً على أسباب الشر ولا نفعلهُ نحن الاميركان إلا مكرهين فاذا اضطرنا الالمان للحرب بما يأتون من المنكرات أريناهم من أفعال الكهربائية عجباً عجاباً) وما هذا إلا دليل على مبلغ الجرح

في صدور الاميركان من جنايات الالمان على بواخر التجارة وتسببهم بهلاك كثير من بني الانسان ومن الاموال المحمولة على تلك البواخر فاذا اشتدَّ الخطب بين الاميركان والالمان بلغ الامبراطور غليوم مرامهُ وهو أن يقف في وجه العالم كلهِ مقاتلاً ويبيت أرفع من ندهِ نابليون الذي قاتل أوروبا فقط وهو يكاد يقاتل القارات الخمس وانما لهُ أحلاف وأنصار رمى بهم وبنفسهِ في المهالك ولم يكن لنابليون من حليف ولا نصير إلا سيفهُ الذي أناخ بهِ برلين وأمتها مراراً بعد مرار

(اهرام ١٩ أغسطس : آب : سنة ١٩١٥)

لوائح الحكومة وتشريعها

اللوائح قوانين على كل حال إلا انها قوانين خاصة لشؤون خاصة وقد تختلف طريقة تشريعها عن طريقة تشريع القوانين الكبرى التي عليها مدار الامن المدني في المعاملات والامن البدني في الجنايات وهي أي اللوائح نوعان نوع تشرعهُ الحكومة من عند نفسها وهي غير مفتقرة فيهِ الى أخذ رأي السلطة التشريعية ونوع تضع مشروعهُ ثم تعرضهُ على السلطة التشريعية للاقرار عليهِ فهو قانون بجميع شروطهِ مثل لائحة المجالس الحسبية ولائحة مجالس المديريات ولوائح ترتيب المحاكم بضروبها ولوائح المجالس الملية الخ الخ . ثم ان من اللوائح التي تشرعها الحكومة قسماً تشرعهُ الحكومة الكبرى في العاصمة وقسماً تشرعهُ الحكومات الصغرى في المحافظات والمديريات على قدر ما لهذهِ الصغرى من الحق

المباح في فرض اللوائح ولما كانت اللوائح تشريعاً كيفما كانت طرائق وضعها وجب فيها ما وجب في القوانين الكبرى من تطبيقها على حاجات الامة وعلى طبائعها وعاداتها بمعنى ان تجيء وافية بالغرض الذي وضعت لاجلهِ تمام الوفاء كأنما هي دواء صادق لذلك الداء. فاذا اضطررنا مثلاً لاخذ بعض القوانين الكبرى عن ممالك الغرب لان هذهِ الممالك تقدمتنا في تشريع الشرائع العصرية فنحن غير مكرهين على نقل اللوائح المعاشية عنها لاختلاف المكان والطباع والعادات والاقتصاديات والا جاءت هذهِ اللوائح عثرات آمال في طريق معايشنا وقد كثرت عندنا في هذهِ الاعوام اللوائح الادارية والقضائية والمعاشية والعمرانية حتى أصبحت الاحاطة بها عسيرة أو أصبح العلم بها علماً صحيحاً يحق لصاحبهِ ان يدعى عالم اللوائح ولا عجب فانهُ بكثرة المدنية وكثرة المنافع العمومية والمصالح والمتاجر تكثر اللوائح التي يتدارك بها أولو الامر حاجات كثيرة للامة فاللوائح اذاً بنات الثروة واليسار ولا لوائح لدول الهمجية ولا لدول الفقر والشقاء وآخر ما أذكر من اللوائح التي صدرت في هذين اليومين لائحة القبانة والكيالة وقد شرطت فيها الحكومة على صاحب الكيالة والقبانة في جملة ما شرطت ان يكون بالغاً من العمر ثماني عشرة سنة أي بالغاً سن الرشد أو سن الرجولية في مصر ويقابلها في فرنسا وفي غيرها من ممالك الغرب ٢١ سنة فكأنَّ الشارع المصري أحسن بنا ظناً في سن الثماني عشرة سنة ما لم يحسنهُ الشارع الاوربي بقومهِ إلا في الواحدة والعشرين أي بزيادة ثلاث سنوات على المدة التي فرضها شارعنا لرشدنا

ولعل عذر شارعنا هو ان أهل الاقاليم الحارة أسرع الى البلوغ والرشد معاً من اهل الاقاليم الباردة او ان تكون العقول تحت سماء أفريقيا أعجل الى النضج والاستواء شأن كل مثمر ونامٍ . هذا صحيح وجائز في مثل لوائح الكيالة والقبانة وانما للحكومة في المشاريع التي تحتاج الى فهم أدقّ وعقل أرجح ان تجاوز هذه السن التي لم تزل دانية من نزق الشباب ولو شرعها الشارع وكان لهُ فضل في تحديدها بحد معين وقد كفى الناس مؤونة استصدار الاحكام في ثبوت الرشد ومعاناة اهل المعاملات كل عسير في صلاتهم المدنية مع اهل الطبقات الشابة وذلك لكثرة ما كان يصادف هذهِ المعاملات من النزاع والطعن ثم ان أحسن ما تصنعهُ الحكومة في لوائح الحرف والمهن والصناعات ان تحدد المحترف سنًّا معينة يقوى معها على ادارة حرفتهِ ويرى فيهِ من الواجب على جهة الذمة والضمير ما لا يراهُ الفتى الحدث من شرف المعاملات ولا بأس ان تحدد ايضاً في بعض المهن البدنية العمومية سناً للنهاية كما حددت سناً للبداية حتى لا يعجز الكبر صاحبهُ عن ادارة حرفتهِ الشاقة . خذ مثلاً سواقي العربات فقد نشاهد قوماً منهم باتوا في طريق الشيخوخة أو دانوها يضاف الى هذا ما هم عليهِ في غالب الوقت من فساد الخلق والادمان على تعاطي المغيبات المضعفات لاعصابهم الذاهبة ببقية عقلهم على قلتهِ من الاصل حتى تجد ايديهم تخونهم في حفظ اعنة خيولهم ويكادون يسقطون عن مقاعد عرباتهم . فعلى المحافظات والمديريات ان تسن سناً معينة لنزع الرخص من اهل هذهِ الحرف متى كبروا وضعفوا عن احتمالها ومن شكّ في صدق

نظريتنا فليعرض سائقي المركبات في ساحات المحافظات والمديريات وليخرج منهم من ثقل عليهِ العمر واتلفتهُ المغيبات من سائلٍ وذي دخان . . ولا يخفى على المحافظات والمديريات ان عليها واجباً في شؤون كهذهِ اعظم مما على الحكومة الكبرى منهُ لاختلاطها مع الجمهور ولاشتغالها معهُ رأساً ولها رسل على الشوارع وفي كل ميدان يقفون مساء صباح ليؤدوا اليها الحساب كل يوم. على ان مصلحة الجمهور مقدمة على مصلحة الآحاد في المهن العمومية وليسهل على العامة ان تمون اولئك العجزة ولو من طريق الاستجداء والاستعطاء . ولا يسهل عليها ان تكل اليهم مهنة عمومية لا يحسنون خدمتها ولا القيام عليها معما في سوء عملهم من الاخطار على معامليهم وما الذي تفيد اللوائح مهما احكم وضعها ان لم تصحب برقابة على منفذيها اذ ان اللائحة التي لا تنفذ على مقتضى احكامها يفسد الغرض المراد منها وتعود شرًّا على الجمهور وهي التي وضعت لمصلحتهِ وظاهر ان اكثر اللوائح في يد البوليس وهو منتدب للاشراف على تنفيذها أو هو المنفذ لها وقد سلف لي في هذه الجريدة مقالات على مصلحة البوليس قلت فيها عنها انها غير كفؤ لضبط الشؤون الموكولة اليها ودعوت الحكومة الى بذل كل غالٍ ورخيص اصلاحاً لهذه المصلحة ورفعاً لها عما هي منخفضة اليهِ وحببت الى الحكومة ادخال كل عنصر عليها لانها مصلحة عمومية امية لا محل للعصبية فيها ولا ريب ان الحكومة لا تجهل ما نحن نعلمهُ ورؤساء البوليس اول من يرفع اليها هذهِ الظلامات لانهم ادرى واعلم بالامر فاذا عذرناها في الاحوال

الحاضرة لضيق ذات يدها عن الانفاق فليس لنا ان نعذرها بعد انقضاء هذهِ الخطوب السوداء

(في اهرام ٢ سبتمبر : ايلول : سنة ١٩١٥)

حال مصر الاقتصادية

حال مصر الاقتصادية افضل من حالات بلدان كثيرة اصابتها رزايا الحرب الحاضرة وكان المتوقع ان تضام مصر اكثر من غيرها لانها تعتبر من البلدان المشتركة في الحرب تحت الحماية الانكليزية ولانها كثيرة الاشتغال والتعامل مع دول الحرب خصوصاً الحلفاء ثم لان اقوى عامل من عوامل ثروتها هو القطن وقد تعمل فيهِ الحروب ما لا تعمل في غيرهِ من المحصول فهو ليس من الضروريات في اوقات الحروب الا ان التفننات والاختراعات الحربية جعلتهُ منها لدخولهِ في تركيب قسم من المهلكات وقيل انهُ افضل الاقطان في معدات الحرب كما هو افضلها في ايام السلم على مغازل المنسوجات وكم خاف الناس عليهِ قبل انعقادهِ ان يعبث بهِ التجار أو تقعد بهِ الاسواق وتعجز عن تصريفهِ فاستصرخوا الحكومة وهزوا مروءتها هزًّا وقالوا لها عليك اليوم من الواجب ما كان عليك في العام الماضي فابسطي يدك في النجدة والاسعاف حتى اذا انعقد القطن قامت اسواقهُ وصعدت اسعارهُ وكفيت الحكومة همهُ وهمنا معاً حتى لقد بيع بسعر كأنما هو من اسعار السلم لا من اسعار الحرب وكيفما اختلفوا في سبب هذا العلو اهو قلة المحصول ام كثرة

طلبهِ في معدات الحرب أو غير ذلك فقد علت اسعارهُ وعوض القطر شيئاً عن ضعف محصولهِ الذي رجح ان يكون بين اربعة او خمسة ملايين فسري عن القلوب وانكشف همٌّ كبير من همومها وامن الدائن والمديون ولعل البنوك وارباب الديون الكبيرة يرفقون بمديونيهم لا سيما البنك العقاري والبنك الزراعي وفي ايديهما آلاف على آلاف من فدادين الاطيان فلا ينزعا ملكيتها ويطرحاها في حلقات المزايدات القضائية فتباع بيع الكساد . وكنا قد تمنينا لو يصدر أمر عالٍ بتوقيف البيوع الجبرية عن الاطيان والمنازل والتوسعة على ارابها الى عام قابل وتمنى غيرنا من الكتاب كذلك فلم يقع طلبنا موقع القبول ولم نقصد فيما اقترحنا الا مصلحة الفريقين ثم لا يكفي لتجويز البيع الجبري ان يقال فيهِ ان المعاملات المدنية والتجارية حرة لا ينبغي ان تمس بقسر ولا بقهر هذا مسلم بهِ . وانما سبيلنا الى اقتراح الرفق واللين مع المديون في الازمات الحاضرة هو ان ضيق اليد وارد من الحرب مباشرة فيجب ان يداوى هذا الداء بمستثنيات الحرب ايضاً فيؤمر بايقاف البيوع الجبرية الى ان تزول الحروب . وزدنا على هذا انهُ لا بأس من نصب ارباب الرهون العقارية حرّاساً قضائيين على ما في ايديهم من العقار للاستيثاق من جني ثمراتهِ والتخفيف من ديونهم . فلم يلقَ هذا النداء أذناً سامعة فسكتنا على ألم ثم انتعشت الآمال من عثرتها في هذا الموسم بصعود اسعار القطن وتيقن الدائن ان دينهُ مقضي في القابل ولو بعض بعد بعض بلا اضطرار الى جزر مدينهِ . ومن يلومنا على نصرة مصر في احوالها الحاضرة ونحن

ممن رتعوا السنين العديدة على ضفاف هذا النيل المبارك فاذا قضى الله ان نفارقهُ يوماً من الايام وليس فراقهُ سهلاً حفظنا له اجمل ذكر وبقينا على سنة الوفاء معهُ ومع اهليهِ وكنا في مقدمة الساعين الى توثيق الصلات والمعاملات بين القطرين ولم نكن منفردين في حبهِ بل شاركتنا فيهِ كل الشعوب لعلمهم انهُ هو القطر السعيد الذي تنتفع من يسرهِ وبركاتهِ سائر الاقطار وهو صلة الخير ما بين مشرق الارض ومغربها

* * *

ان العسر قبيح في كل قطر وفي كل زمن وانما اقبحهُ ما يصيب هذا البلد بلد النعيم والكرم. بلد الآثار الدهرية والمدنية الشرقية التي لاح فجرها فيهِ من عشرة آلاف سنة وعلى وجهِ الدنيا سحابة من الجهل سوداء لم ترفع عنهُ الا بيد المدنية المصرية ومما ذكرني بهذا المجد المؤثل وزادني التذكار حباً لهذهِ الارض الجميلة اني خرجت وبعض الاخوان الى الصيد في جوانب الاهرام يوم الجمعة الماضي فقضيناهُ كلهُ وبعض ليلهِ بين شواهد مصر الدهرية. بين اهرام الجيزة الى متجه اهرام سقارة. مواقف لا تزيد الناظر الا اعتباراً واعجاباً فاذا اطال التأمل زادهُ التأمل خشوعاً واطراقاً. واحسن اوقات الوقوف على تلك الآثار العظيمة التي تحدثنا من غير لسان بفضل قدماء المصريين هو الليالي القمراء عندما يكسوها القمر من حللهِ البيض فيزيدها مهابة وجلالاً ويترك هدو الليل كل ناظر اليها اكثر انصاتاً وارعاء للسمع كأنما هو يخاطب الاجيال التي تكفلت بحراسة هذهِ الآثار واقامت على خفارتها ادهاراً

وحفظتها لنا حجةً شهباء نفاخر بها كل فخور من اهل الغرب بعلوم قومهِ الحديثة وفنونهم وصناعاتهم العصرية فنفخره لان لمصر فضل السبق على كل الامم من مئة قرن وجيل

(اهرام سنة ١٩١٥)

خاتمة الكتاب

ذلك ما اخترتهُ من رسائلي المصرية لكتابي هذا الذي أخلصتهُ لمصر وتركت رسائلي الاخرى لكتاب آخر

ثم بقي عليَّ ان أختم الكتاب بخاتمة كما قدمتهُ بمقدمة فأجمل في الخاتمة أجمل وقائع الزمن اتماماً للكتاب وتحلية لهُ بأسنى العقود التي نظمتها الدول في جيد الانسانية مثل عقد الصلح بين الدول المتحاربة ومثل عقد جمعية الامم اللواتي تضامنَّ على اعزاز السلم وحفظهِ دون كل عادٍ وطامع ومثل تدويل ممالك جديدة ونقض دول قديمة . قلت ولا يخفى ان حرب الامم شبَّت بين اليوم الاول والرابع من شهر أغسطس (آب) سنة ١٩١٤ ثم اشتركت فيها ايطاليا فالبورتغال فرومانيا فالولايات المتحدة الامركانية وظلت متقدة يحمرُّ لها وجه الارض ناراً ودماء حتى اليوم الحادي عشر من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩١٨ اذ حقّت الغلبة يومئذ على المانيا وأحلافها وانعقدت الهدنة والمتاركة بين المتحاربين وأجلي الالمان عن الالزاس واللورين وأجلي أحلافهم عما نزلوهُ من بلاد أعدائهم

ثم دخل الفرنسيس الالزاس واللورين في يوم أبلج عظيم وملك الانكليز معظم المستعمرات الالمانية وملك سائر الحلفاء أقاليم ومدناً أخرى من ملك أعدائهم مثل ايطاليا والسرب ورومانيا واليونان إلا الولايات المتحدة الامركانية التي لم تطلب شيئاً إلا قدراً من سفن الالمان التي كانت معتقلة في مرافئها وإلا عوضاً لاقوامها ممن رزأتهم غواصات الالمان أو أهلكتهم الى غير ذلك مما تجدهُ على أوفى بيان في عقد الصلح الموعود

كتبت هذهِ المقالة ومؤتمر الصلح جالس في باريس للصلح الذي بُلّغت المانيا وحليفاتها عقدهُ في الثلث الاول من مايو سنة ١٩١٩ فما رفضنهُ بتاتاً ولا قبلنهُ بتاتاً حتى تسطير هذهِ السطور ثم أنذرهنّ الحلفاء انذاراً شديداً لو أبين القبول . وقد جعل الرين فيهِ الحدّ الفارق بين الالمان والفرنسيين وأوجب العقد على الالمان أن لا يبنوا حصناً ولا معقلاً إلا على نحو أربعين ميلاً من شرق الرين

ان كتابنا كتاب « منتخبات » لا تاريخ حرب لنأتي على مطولات ما انعقد عليهِ عقد الصلح بين المتحاربين فليطلبها القراء من صحف الاخبار أو من تاريخ الحرب وانما جملة ما يقال في هذا الختام ان نصر الحلفاء على الالمان بدىء بوقعة المارن الاولى التي وقعت في شهر سبتمبر : أيلول : سنة ١٩١٤ وختم بوقعة المارن الثانية التي وقعت في ١٨ يوليو : تموز : سنة ١٩١٨ وقد قاد الاولى المارشال جوفر وضدهُ الجنرال فون كلوك الالماني وقاد الوقعة الثانية المرشال فوش وضدهُ المارشال هندنبرج

وصدق ظننا فيما أوردناهُ في باب ما تعلق بحرب الامم فخلع الامبراطور غليوم وحليفهُ الامبراطور شارل النمسوي وهوى عرشاهما واقتطع الحلفاء من مملكتيهما ومن ممالك أحلافهما ممالك جديدة وألزموهم غرامات وأجزية لايحصيها عدٌّ وشروطاً وعهوداً لا تتسع لها هذهِ العجالة

وضمّ الى عقد الصلح عقد جمعية الأمم الذي كانت اليد العليا فيهِ للدكتور ويلسون رئيس جمهورية الولايات المتحدة. وخلاصة هذا العقد العظيم هي ان الدول تضامنت عن أممها في حفظ السلم أن تعبث بهِ أيدي العابثين وجعل لهُ مجلس دائم في مدينة جنيف من جمهورية سويسرا يجلس لامور الدول وخطوبها فاذا حدثت حادثة أو نفار بين بعض الدول تولى هذا المجلس الحكم والفصل في هذا الخلاف. فمن جار على جارهِ ولم يشأ الرضى بما قضى بهِ مجلس الامم ولم يكن على حق بل نزغت في صدرهِ نزغات من الشيطان أقدمت الدول صاحبات العهد على ردّهِ عما هوي وأراد الى غير ذلك من الاحكام التي تراها في مكانها من ذلك العقد الكبير

وقد حق للرئيس ويلسون كل شكر أولاً على نجدتهِ للحلفاء في حربهم مع الالمان ثانياً على كثرة ما ظهر على يدهِ من العزمات والمساعي الجسام لابرام عقد الامم وقيل ان مجلس هذا العقد سيفتتح جلساتهِ في واشنطون عاصمة الولايات المتحدة تكريماً للرئيس ويلسون وجزاءً حسناً لهُ على جميل عملهِ وربما وقع اجتماعهُ في الخريف القادم

ان الدكتور ويلسون عالم كبير ولهُ مقام رفيع في أمتهِ أفضى بهِ الى رئاسة الجمهورية الا ان علو منصبهِ لم يمنعهُ أن يقدم باريس ويجلس بين

مندوبي الدول في مؤتمر الصلح كأنما هو منهم ويعاني كل عناء في تدوين أحكام الصلح وعقد جمعية الامم ثم في اقامة ميزان الحق والانصاف بين الغالبين وبين المغلوبين حتى بين الغالبين أنفسهم فيما اختلفوا واشتجروا عليهِ كمسألة فيوم مثلاً

وانما فاتت الدكتور ويلسون على محيط علمهِ التجارب السياسية والاضطلاع بطبائع الشرق وامهِ حتى لقد اقترح اشياء لم يكن لهُ ان يقترحها لو احاط بما عليهِ الشرق واهلهُ منذ حقبات طويلة وقد شقَّ على الدول حليفاتهِ ان ينازعنهُ كثيراً فيما اراد وذلك لما قدَّم من المروَّة والنجدة في حرب الامم وفي صلحها كذلك فكنَّ يدافعنهُ عن مطالبهِ بالرفق والاتّئاد لا يجرين سراعاً على اثرهِ ولا يأبين عليهِ كل ما طلب حتى التقين واياهُ عند خطة الانتصاف والاعتدال وعاد الفريقان وكلاهما راضٍ بما تم لهُ

النساء وحقوقهن الاجتماعية

في العشرين من شهر مايو (ايار) سنة ١٩١٩ اعطى مجلس فرنسا النيابي النساء حق الاقتراع والانتخاب على مثل ما صنع مجلس انكلترا معهن واوشك مجلس الولايات المتحدة الاميركانية ان يجيز هذا الحق لهن ايضاً وكانت اسوج قد تقدمت هذه الدول الكبرى في اعطاء النساء حق الانتخاب . اذاً لها فضل السبق عليهن فعلى النساء بعد هذا كلهِ ان يثبتن للعالمين انهن اهل وكفؤ لما ولينهُ بعد معترك شديد الا اننا لا نزال على الرأي الذي قدمناه في مقدمة الكتاب فهو الاضمن والاحوط . والله اعلم بمصير الامور

ثم جاء من لندرا ان مجلس الاعيان (اللوردات) الانكليزي اجاز القانون الذي حقَّ فيهِ للنساء ايضاً ان يكنَّ قضاة صلح وان يتولين ارفع خطط الدولة مثل الرجال فما اسعد عام ١٩١٩ للنساء وما اكثر بركاتهِ وميامنهُ عليهن

المؤلف

امين افرام البستاني

فهرست الكتاب

صحيفة

٣ اهداء الكتاب

المقدمة

٥ تمهيد المقدمة

فصول المقدمة

٧ مصر في ٢٨ سنة

١٢ المحاماة في مصر

١٨ الديموقراطية

٢٢ الديمقراطية والدكتور ولسون

٢٥ حرب الامم

٢٨ المرأة في المجتمع الانساني

باب الادبيات

٣٨ كلمة في الصحف

٤٢ شيمة الاحتمال في الصحف

٤٤ المعربات عن لغة الاعاجم

٤٨ حرمة التاريخ في الامم الحرة

٥١ التنجيم جريمة مباحة على الطرق

٥٣ الممالك بصناعاتها

٥٦ محكمة الضمائر ومحكمة القانون

٥٩ الامم في معاملاتها

٦٣ مذاهب الالمان في الحرب

٦٥ حرب المترجلات

٦٧ مفاخر المرأة في هذه الحرب

٧٠ مصر واقتصاد اهلها

صحيفة

٧٣ مصر والامتيازات الدولية

٧٥ الجنسية المصرية

٧٩ السنوريون في الحكومة المصرية

٨٢ ادب القضاء وكمالاتهُ

باب السياسيات

٨٦ حظوظ الوزراء في مناصبهم

٨٩ البحر المتوسط ميزان السياسات الدولية

٩١ الدول في البحر المتوسط

٩٤ فرنسا ودول البحار

٩٦ الامتيازات الاجنبية في مصر

٩٨ الولايات المتحدة ومذهب مونرو

١٠١ الدنيا في فترة من الفاتحين

١٠٤ فرنسا واشتراكيوها

١٠٦ عهدة لوندرا والدول

١٠٩ لا سياسة للالمان

١١١ السوريون والمحامون والجمعية التشريعية

١١٢ السوريون والجمعية التشريعية

١١٧ مكان المجلس النيابي من الامة

١١٩ تنبؤات بسمارك

١٢١ رحمهُ الله

١٢٤ المسألة الشرقية تطوى وتنشر

صحيفة

١٢٧ الحلفاء واليابان
١٢٩ ايطاليا تؤلف بين الممالك البلقانية

باب القانونيات والقضائيات

١٣٣ لغة القانون
١٣٧ اختصاص المحاكم ومعتمدو الدول والقناصل
١٤١ القضاء التجاري في المحاكم الاهلية
١٤٣ مسألة المادة ٣٢ من قانون العقوبات
١٤٤ المقالة الاولى منها
١٤٦ عود الى المادة ٣٢
١٥٠ مشروع قانون المرافعات
١٥٣ » » » ايضاً
١٥٦ الحكومة وتنفيذ الاحكام عليها
١٥٨ ايقاف التنفيذ الجنائي
١٦٠ محكمة الطعن في الاحكام الجنائية
١٦١ عود الى توحيد القضاء بمصر
١٦٤ القضاء الجنائي في فرنسا
١٦٧ الطعن في الاحكام المدنية
١٦٩ الطعن في الاحكام الجنائية
١٧٢ الاجانب وتوحيد القضاء في مصر
١٧٥ البطريركيات والمجالس الملية
١٧٩ الرحلات القانونية

باب ما تعلق بحرب الامم

١٨٣ واترلو الالمانية

صحيفة

١٨٦ وقع الحرب الحاضرة على خريطة أوروبا
١٨٩ حرب الامم
١٩١ مكيدة كبرى
١٩٣ قبل باريس
١٩٤ الحرب القائمة وأطوارها
١٩٧ عقبى الحرب على المانيا
٢٠٠ عزلة لبنان أو حياده
٢٠٢ حرب الجذب والدفع
٢٠٥ الحلفاء ادهى وامكر من الالمان
٢٠٧ الاستانة والفتح التركي ومصيرها
٢١٠ نظرة في الحال الحاضرة
٢١٢ الغواصات ومتلفاتها
٢١٥ حرب الفناء
٢١٨ الامبراطور والحرب
٢٢١ الحرب

باب مختلفات شؤون

٢٢٣ العسر والحرب
٢٢٦ آمالنا والسلطان حسين
٢٢٨ حالنا المالية
٢٣١ الدنيا وضرر الحرب
٢٣٤ لوائح الحكومة
٢٣٨ حال مصر الاقتصادية

الخاتمة

تصحيح الاغلاط المطبعية

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٣	١ و٦	سنة ١٩٨١	سنة ١٨٩١
٧	٢	سنة ١٩٨١	سنة ١٨٩١
٧	١٧	شرائع	شرائع
١٤	٧	دواوينهِ	دواوينهُ
١٦	١١	رقي اعواد	رقي الى اعواد
٢٢	١٨	مئة الف جريح	مئتي الف جريح
٤٤	٤	اتتهُ	اتتهُ
٦٨	٧	جائز	جائز
٧٠		كلهِ	كلّهُ
٩٥	٩	المسو	المسيو
١٠٧	٢٠	فيم	فيما
١٢٠	١٠	وبعييها	ويعييها
١٥٩		التشرع	التترع